وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

ESGEN

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة –مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة– سطيف

من إعداد:

الطالب: بن دالي يونس

تحت إشراف:

الأستاذ: مقران فريد

جوان 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

ESGEN

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة –مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة– سطيف

من إعداد:

الطالب: بن دالي يونس

تحت إشراف:

الأستاذ: مقران فريد

جوان 2023

إهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله...إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها إلى أعظم امرأة في الكون "أمي العزيزة" حفظك الله ورعاك وجعل الفردوس مأواك

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى أعظم وأعز رجل في الكون "أبي العزيز" حفظك الله ورعاك وجعل الفردوس مأواك

إلى خالي جعفر النائم طويلا: سلاما على روحك البيضاء وجعل الله قبرك روح وريحان وجنة نعيم رحمك الله وجعل الفردوس مأواك

إلى أعز ما أملك إخواني وأخواتي حفظهم الله ورعاهم وبارك فيهم، وأدام الله عليهم الصحة والعافية

إلى براعم العائلة فاطمة الزهراء، محمد .....

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء والزملاء وأخص بالذكر حمزة، توفيق، أيوب، صلاح الدين، عبد الغاني، جهاد، حسام، إبراهيم، زكرياء، رياض، أيمن، عبد الله، عبد الفتاح، حسين

إلى كل من علمني حرفا وأرشدني إلى سبيل العلم والمعرفة

إلى كل من هو في قلبي ولم يذكره لساني

شكر وتقدير

قال تعالى: (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) {لقمان 12}

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل) رواه الترمذي

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به لإتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان لكل من:

الأستاذ الفاضل/ فريد مقران، حفظه الله ورعاه وأطال في عمره لتفضله الكريم بالإشراف على مذكرتي وعلى كل النصائح والمساعدات القيمة، كما لا أنسى أن أدعو المولى عز وجل أن يزيده من العلم وأن يرفع شأنه ويجازيه كل الخير.

كافة عمال المدرسة وعمال المكاتب على مستوى القطب الجامعي على مساعدتي في انتقاء الكتب والمعلومات اللازمة.

عمال مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة وعلى رأسهم السيدة "حنان" والسيد "حسام" على مدهم لي يد العون والمساعدة لإتمام الدراسة الميدانية.

كل شخص ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجيين منه أن يجعله من صالح الأعمال

الملخص

يشهد العالم في الوقت الحالي اهتماما متزايدا بأنظمة المعلومات التي تستخدم في مختلف أنشطة المؤسسات ومن أجل تحسين هذه الأنظمة ومراقبة معلومات المؤسسات، تعتبر مهنة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة والضرورية لذلك.

حيث استهدفت هاته الدراسة النظرية إلى الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة عن طريق تحديد ومعالجة النقاط الضعيفة في العمليات المالية والرقابية. من خلال إجراء التدقيقات الدورية، فيمكن للمدققين الداخليين تحديد المجالات التي تضيع فيها الموارد المالية للمؤسسة أو تستخدم بشكل غير فعال، ويمكنهم تقديم الحلول للتغلب على هذه الصعوبات وتبسيط العمليات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

وقد تم اسقاط هاته الدراسة على احدى المؤسسات الجزائرية المتمثلة في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة، وذلك بدراسة وتحليل مختلف قوائمها المالية وقياس وتحليل مختلف المؤشرات والنسب المالية لها مع القيام بعملية التدقيق الداخلي لهذه القوائم، فمن خلال هاته تبين بأن التدقيق الداخلي وسيلة رقابية مهمة داخل المؤسسات الجزائرية، إذ يساهم في حماية أصول المؤسسة وتحسين أدائها المالي من خلال تدقيق القوائم المالية وإنتاج معلومات مالية صحيحة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا يدعم صناع القرار في اتخاذ القرارات السليمة وفقاً للمعايير المناسبة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي، المؤشرات والنسب المالية.

Résumé

Le monde actuel témoigne d'un intérêt croissant pour les systèmes d'information utilisés dans les différentes activités des entreprises. Afin d'améliorer ces systèmes et de surveiller les informations de l'entreprise, l'audit interne est considéré comme un emploi important et nécessaire.

Cette étude théorique visait à examiner le rôle actif de l'audit interne dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise en identifiant et en traitant les points faibles des processus financiers et de contrôle. Grâce aux audits réguliers, les auditeurs internes peuvent identifier les domaines où les ressources financières de l'entreprise sont gaspillées ou utilisées de manière inefficace, et peuvent proposer des solutions pour surmonter ces difficultés et simplifier les processus, ce qui conduit à une amélioration de la performance financière de l'entreprise.

Cette étude a été appliquée à une entreprise algérienne représentée par l'entreprise de ciment Ain El Kebira, en étudiant et en analysant ses différents états financiers et en mesurant et analysant divers indicateurs et ratios financiers en effectuant une vérification interne de ces états financiers. Grâce à cela, il a été démontré que l'audit interne est un moyen de surveillance important dans les entreprises algériennes, car il contribue à la protection des actifs de l'entreprise et à l'amélioration de sa performance financière grâce à la vérification des états financiers et à la production d'informations financières précises reflétant la situation réelle de l'entreprise, ce qui soutient les décideurs dans la prise de décisions éclairées conformes aux normes appropriées.

Mots clés: Audit interne ،Performance financière ،Indicateurs et ratios financiers

Abstract

The world is currently witnessing a growing interest in information systems used in various corporate activities, and in order to improve these systems and monitor corporate information, the profession of internal auditing is considered important and necessary.

This theoretical study aimed to examine the effective role that internal auditing plays in improving a company's financial performance by identifying and addressing weaknesses in financial and control processes. Through periodic auditing, internal auditors can identify areas where a company's financial resources are wasted or used inefficiently, and they can provide solutions to overcome these difficulties and simplify processes, leading to improved financial performance.

This study was applied to one Algerian company, the Ain El Kebira Cement Company, by studying and analyzing various financial statements and measuring and analyzing various financial indicators and ratios through an internal audit of these statements. The results showed that internal auditing is an important control mechanism within Algerian companies, as it contributes to protecting the assets of the company and improving its financial performance by auditing financial statements and producing accurate financial information that reflects the true position of the company. This supports decision-makers in making sound decisions in accordance with appropriate standards.

Keywords: Internal auditing, financial performance, financial indicators and ratios.

قائمة الرسومات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الأصول خلال سنوات الدراسة	66
(3-2)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الأصول خلال سنوات الدراسة	69
(3-3)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات أهم الدورات الرئيسية لجدول حساب النتائج خلال سنوات الدراسة	72
(3-4)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر رأس مال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة	74
(3-5)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة	76
(3-6)	أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الخزينة الصافية خلال سنوات الدراسة	78

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع التدقيق حسب كل صنف	7
(1-2)	معايير التدقيق المتعارف عليها	10
(1-3)	أهداف التدقيق	10
(1-4)	نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	18
(1-5)	المراحل المختلفة لإنجاز مهنة التدقيق الداخلي	19
(1-6)	أهداف التدقيق الداخلي	21
(2-1)	مثلث الأداء	26
(2-2)	أنواع الأداء	28
(2-3)	كيفية تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل	37
(2-4)	خدمات المدقق الداخلي	52
(3-1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه	3
(1-2)	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	17
(2-1)	تصنيف مقاييس الأداء	29
(2-2)	الميزانية المالية المختصرة	34
(2-3)	أنواع أخرى لرأس المال العامل	36
(2-4)	التعليق على نتيجة الخزينة الصافية	39
(2-5)	إعداد جدول حساب النتائج	40
(2-6)	نسب السيولة	43
(2-7)	نسب النشاط	44
(2-8)	نسب الربحية	45
(2-9)	نسب المديونية	46
(2-10)	نسب التمويل	47
(2-11)	أنواع المردودية وطرق حسابها	49
(3-1)	بطاقة فنية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة	58
(3-2)	التطور التاريخي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة	59
(3-3)	ميزانية الأصول لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)	65

(3-4)	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2019-2021)	66
(3-5)	ميزانية الخصوم لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)	67
(3-6)	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة (2019-2021)	68
(3-7)	جدول حساب النتائج لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)	70
(3-8)	أهم الدورات الرئيسية لجدول حساب النتائج خلال الفترة (2019-2020)	70
(3-9)	حساب تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي خلال الفترة (2019-2021)	74
(3-10)	حساب الاحتياج في رأس المال العامل وتغيراته خلال الفترة (2019-2021)	75
(3-11)	حساب الخزينة الصافية وتغيراتها خلال الفترة (2019-2021)	77
(3-12)	نسب السيولة للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)	79
(3-13)	نسب النشاط للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)	80
(3-14)	نسب الربحية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)	81
(3-15)	نسب المديونية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)	82
(3-16)	نسب التمويل للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)	83
(3-17)	نسب المردودية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2020)	84
(3-18)	عملية تدقيق الأصول غير الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021	85
(3-19)	عملية تدقيق صنف الأراضي	86
(3-20)	عملية تدقيق التثبيتات الجارية	87

(3-21)	عملية تدقيق الأصول الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021	**88**
(3-22)	عملية تدقيق المخزونات الجارية	**88**
(3-23)	عملية تدقيق العلاوات والاحتياطات	**90**
(3-24)	تدقيق الخصوم الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021	**91**
(3-25)	عملية تدقيق عنصر الموردون الحسابات الملحقة	**91**
(3-26)	تدقيق حسابات المنتجات للمؤسسة لسنة 2021	**92**
(3-27)	عملية تدقيق حساب المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة	**93**
(3-28)	عملية تدقيق حسابات الأعباء للمؤسسة لسنة 2021	**94**
(3-29)	تدقيق المشتريات المستهلكة للمؤسسة	**94**
(3-30)	عملية تدقيق أعباء المستخدمين للمؤسسة خلال سنة 2021	**95**
(3-31)	تدقيق الأعباء المالية للمؤسسة لسنة 2021	**95**
(3-32)	جدول أجوبة المدقق الداخلي للمؤسسة.	**96**

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
دج	دينار جزائري
GICA	المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر
SCAEK	مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة
BEA	البنك الخارجي الجزائري
ISO	المنظمة الدولية للمعايير
FRNG	رأس مال العامل الإجمالي
BFR	الاحتياج في رأس مال العامل
BFR_{ex}	الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال
BFR_{hex}	الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال
BFRG	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
TN	الخزينة الصافية

الفهرس

مقدمة عامة.....I
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.....1
المبحث الأول: ماهية التدقيق.....2
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي.....11
المبحث الثالث: هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي.....19
الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالتدقيق الداخلي.....24
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي 25
المبحث الثاني: أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي.....33
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة 49
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة -SCAEK- سطيف 56
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف 57
المبحث الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة.....64
المبحث الثالث: واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة.....85
خاتمة عامة.....100

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا في العديد من المجالات وخاصة بعد الثورة التكنولوجية التي خلفت آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات، مما أدى إلى كبر حجمها وتشعب فروعها ووظائفها و ظهور الإدارة بمفاهيمها و أساليبها المتطورة، فمن أهم وأعمق التغيرات الحاصلة في الإدارة هو التركيز على الأداء في المؤسسات، فأصبح تحسين وتطوير الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية متطورة تمكنها من القيام بمسؤولياتها المختلفة وتساعدها على الاستخدام الاقتصادي الكفؤ لمواردها المتاحة مما تمكنها من تحقيق هدفها الأساسي الذي يتمثل في البقاء والاستمرار وتعزيز المركز التنافسي.

هذا التطور الحاصل داخل المؤسسات ولد العديد من المشاكل من بينها ظهور الغش والاختلاس وتزوير نتائج المؤسسة وتلاعب بمركزها المالي، مما اضطر أصحاب رأس المال في البحث عن خلية داخلية تقوم بعملية التدقيق والتأكد من صحة ومصداقية حسابات المؤسسة وقوائمها المالية.

حيث يوحي التدقيق الداخلي إلى الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وتحقيق أهدافها وذلك من خلال اكتشاف المشاكل المالية المحيطة بها ومواجهتها قبل أن تصطدم بها، وحماية أصولها وممتلكاتها وذلك بالتحقق من دقة التسجيلات المحاسبية ومدى مطابقتها للعمليات ومن مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

كما تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين أداء المؤسسات إذ أن تقييم الأداء هو تقدير كفاءة العاملين لأعمالهم و انه نظام رسمي مصمم من أجل تحسين وقياس أداء وسلوك الأفراد أثناء العمل و الملاحظة المستمرة و المنظمة لهذا الأداء و السلوك، خلال فترات زمنية محددة ومعروفة و هذا بدوره يعتبر فرض تحديات كبيرة محلية ودولية على إدارات المؤسسات لإيجاد أنظمة رقابية و ضوابط محاسبية و إدارية قوية ومتطورة تمكنها من القيام بمسؤولياتها المختلفة و تساعدها في الاستخدام الاقتصادي للموارد الاقتصادية مما يكسبها ميزة تنافسية هي في أشد الحاجة إليها، فأصبحت هذه المهنة تحتل مكانة بارزة في معظم منشآت الأعمال الحديثة في العالم.

تكمن أهمية موضوع هذا البحث إلى إظهار ومعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة، وإبراز ضرورية وحتمية تبني هذا النوع من التدقيق داخل المؤسسة وذلك لدوره في كشف الأخطاء والنقائص التي تتم داخل المؤسسة بالإضافة إلى حماية أصولها وممتلكاتها.

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختار هذا الموضوع هي:

❖ أسباب ذاتية:

- الميول الشخصية لتخصص ومهنة التدقيق وخاصة أنني أدرس تخصص تدقيق ومراقبة التسيير في المدرسة.

- الرغبة في اكتشاف والتعمق في مهنة التدقيق الداخلي.

- تقديم قيمة مضافة في هذا المجال وإثراء مكتبة المدرسة.

❖ أسباب موضوعية:

- حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من التدقيق قصد تحسين أداءها المالي خاصة بعد التغيرات التي عرفتها المؤسسات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بالتدقيق الداخلي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات، من خلال توضيح المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي، وإثراء المعرفة حول مفهوم الأداء المالي وطرق تقييمه وقياسه، بالإضافة إلى التركيز على النواحي الوظيفية للتدقيق الداخلي ودوره في تحسين ومعالجة الأداء المالي للمؤسسة، وكذا الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات التي تساعد المؤسسات في العمل على تعزيز وتطوير هذه الوظيفة.

وعلى ضوء ما سبق ولدراسة موضوع بحثنا هذا والإلمام به والخوض فيه أكثر تفصيلا، فإن إشكالية الدراسة يمكن صياغتها ضمن التساؤل التالي:

❖ **كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وخاصة في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وفيما تكمن أهميته؟
- ماذا نعني بالأداء المالي وفيما تتمثل مؤشرات قياسه؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المدقق الداخلي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة في سبيل الرقي بالأداء المالي لها؟

ومن أجل دراسة إشكالية الموضوع وللإجابة على التساؤلات السابقة انطلق البحث من الفرضيات التالية:

- التدقيق الداخلي يساعد على كشف الأخطاء والانحرافات، فهو عبارة عن وظيفة ضرورية في المؤسسة.
- يساعد الأداء المالي على معرفة المؤسسة لوضعيتها المالية وتشخيصها بغية تحقيق أهدافها.
- التدقيق الداخلي للقوائم المالية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة يساهم في دعم القرارات المالية التي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

ولفهم موضوع بحثنا هذا أكثر والإلمام بجميع جوانبه تم الاستعانة بالدراسات التالية:

- **دراسة شيبان سهيلة، دواجي زهيرة:** مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية والمالية، شعبة مالية ومحاسبة تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، بجامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، السنة الجامعية 2020-2021، تحت عنوان -مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة-،حيث هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية التدقيق الداخلي وأنواعه، وتوضيح فعاليته على الأداء المالي في المؤسسة ومعرفة أهم المؤشرات المعتمدة في تقييمه، وقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تقليل حدوث الأخطاء ويزيد من الكفاءة والفعالية وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة في المؤسسة، كما توصلت إلى أن تحقق الأداء المالي الجيد للمؤسسة يمكنها من تحقيق الأرباح وبالتالي الاستمرار والبقاء.
- **قسمية إكرام:** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في لوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، بجامعة محمد خيثر -بسكرة-، السنة الجامعية 2015-2016، تحت عنوان -دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ومعرفة أساسياته ومنهجية تنفيذه، بالإضافة إلى تحديد اهم المؤشرات المالية المعتمدة في قياس الأداء المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي وضيفة ضرورية في المؤسسة تمكنها من تحسين وتطوير أدائها المالي.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي وذلك استنادا لطبيعة موضوع البحث، إذ تعرضنا فيه بالوصف وتحليل لمختلف الجوانب النظرية والمتعلقة بالتدقيق الداخلي والأداء المالي، وذلك بالاستعانة بالكتب، بحوث، مقالات علمية، رسائل وأطروحات. بينما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي من خلال دراسة وتحليل بعض القوائم المالية ومختلف المؤشرات والنسب المالية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة مع اعتماد منهجية الدراسة الميدانية المتمثلة في المقابلة.

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أقتصر المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بدراسة ميدانية على مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة ولاية -سطيف- والذي سيقدم لها تعريفا مفصلا قي الفصل الثالث.
- **الحدود الزمانية:** حددت الفترة ما بين 2019-2021 قصد المعرفة الجيدة لتطور المؤسسة ومقارنة سنوات الدراسة بالسنة الأساس.

تم تقسيم البحث مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة، تناولت الفصول كالآتي:

الفصل الأول: تحت عنوان "الإطار النظري للتدقيق الداخلي" والذي سيتضمن ثلاث مباحث: بحيث سيشمل المبحث الأول ماهية التدقيق، إذ سنحاول في هذا المبحث التعرف على نشأة ومفهوم التدقيق، وأساسياته أما فيما يخص المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى أحد أنواع التدقيق ألا وهو التدقيق الداخلي، أما المبحث الثالث فسنتعرف فيه حول هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني: تحت عنوان "الأداء المالي في المؤسسة وعلاقته بالتدقيق الداخلي" وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة بحيث سينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول ماهية الأداء المالي، أما فيما يخص المبحث الثاني فسنحاول معرفة أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي، وفي المبحث الثالث فسنتطرق فيه عن مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث: ويمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للبحث، بحيث قمنا بدراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف وذلك بالاعتماد على التقارير والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، وقد خصص هذا الجانب التطبيقي قصد إثراء ما تم التعرض إليه نظريا ووضعه موضع التحليل من خلال ثلاث مباحث أساسية: حيث سيشمل المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتضمن قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق عرض وتحليل بعض القوائم المالية للمؤسسة ودراسة وتحليل مختلف المؤشرات والنسب المالية، أما المبحث الثالث فسنرى فيه واقع التدقيق الداخلي للمؤسسة من خلال عرض منهجية التدقيق الداخلي لبعض القوائم المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على معلومات المدقق الداخلي للمؤسسة، مع إتباع منهجية الدراسة الميدانية المتمثلة في المقابلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد الفصل

إن التغير الذي شهدته المؤسسة ومختلف المجالات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية عبر الزمن، أدى بدوره إلى تشعب فروعها ووظائفها وكبر حجمها مما نتج عنه فصل الملكية عن عمليات التسيير، مما حتم عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمح لها بتطبيق مراقبة أو فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة أو المديرية العامة قصد تسيير المؤسسة ومراقبة الوسائل المادية والبشرية والمالية المستعملة وذلك من أجل تحديد الانحرافات والتلاعبات والأخطاء التي نتجت عن كثرة العمليات والمعلومات المتدفقة، ولذلك لابد من خلية أو قسم أو مصلحة تخصص للتدقيق الداخلي في المؤسسة ، وهذا ما يمكن أصحاب رأس المال والإدارة العليا من السيطرة والتحكم في مختلف الموارد والأقسام وذلك من أجل تحسين التسيير ومعرفة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ولتفصيل ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة نظرية للتدقيق الداخلي، إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق، حيث سنتطرق في هذا المبحث حول نشأة التدقيق ومفهومه.

المبحث الثاني: في هذا المبحث سنتحدث عن أحد أنواع التدقيق ألا وهو التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: سنتحدث فيه حول هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي والمراحل التي يمر بها.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

شهد التغير الحاصل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان عبر العصور إلى ضهور مهنة التدقيق، كما تطور مفهومه كذلك بفضل التطور الحاصل في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية وتزايد الاهتمام بوظيفة التدقيق لدى ملاك الشركات، ومنه حظي التدقيق بالعديد من الدراسات الأكاديمية المختلفة ليتطور من مفهومه البسيط في اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية إلى حماية أصول وممتلكات الشركة وخدمة الأطراف الخارجية الأخرى.

المطلب الأول: نشأة التدقيق ومفهوم

سوف نتحدث في هذا المطلب عن نشأة ومفهوم التدقيق:

1.1. نبذة تاريخية حول التدقيق

تكمن أهمية مهنة التدقيق في التحقق من صحة ومصداقية البيانات المحاسبية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. تعود أصول هذه الحاجة إلى الحكومات القديمة، حيث تشير الوثائق التاريخية إلى استخدام حكومات المصريين واليونان للمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة. وكان المدقق في تلك الحقبة الزمنية يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات، للتحقق من صحتها. ومن هنا، فإن كلمة "تدقيق - Audit" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" والتي تعني "الاستماع". وبالتالي، فإن مهنة التدقيق تعني بالأساس الاستماع والتحقق من صحة البيانات المحاسبية [1].

1.2 نشأة التدقيق [2]

توسع وتطور مفهوم التدقيق في الفترة الحديثة نتيجة للتقدم الصناعي والتحولات الاقتصادية المتنوعة. فقد أدى ارتفاع حجم المؤسسات وتعدد نشاطاتها وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور حاجة لوسيلة لتوفير الطمأنينة لأصحاب رؤوس الأموال بشأن صحة الحسابات الختامية والقوائم المالية التي يعرضها مجلس الإدارة. ومن هنا، فقد ظهرت الحاجة لتعيين مدقق خارجي يقوم بالتحقق من صحة حسابات المؤسسة ودفاترها والقوائم المالية الناتجة عنها. في البداية كانت مهنة التدقيق صورية وغير فعالة بسبب عدم توفر المؤهلات الفنية اللازمة للمدققين. ومع ذلك، ظهر قانون الشركات في إنجلترا في عام 1855-1856، الذي نص على أنه ليس من الضروري أن يكون المدقق من أصحاب رؤوس الأموال، مما أتاح للمؤسسات تعيين مدقق خارجي بمهارات ومؤهلات فنية متخصصة للقيام بهذا العمل.

---

[1] خالد (أمين عبد الله) ، *علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية*، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص17.

[2] عيسى خضر (مصطفى)، *المراجعة - المفاهيم والمعايير والإجراءات*، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1996، ص (2-3).

وهكذا، يعتبر التدقيق الخارجي اليوم أداة مهمة للتحقق من صحة حسابات المؤسسات وتقييم الأداء المالي الخاص بها.

نظراً لحاجة الإدارة إلى تعزيز عمليات الرقابة وضمان فعالية الأنظمة التسييرية، ظهرت عدة أنواع من التدقيق وتنوعت أهدافها لتشمل مجالات أوسع من مجرد الحسابات الختامية والعناصر المالية. فتعمل عمليات التدقيق على دراسة مختلف وظائف المؤسسة وخططها، وتحديد الانحرافات، والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاءة. وبالتالي، فإن تعدد أنواع التدقيق يساعد في تحقيق الأهداف الإدارية والمالية للمؤسسات، ويساهم في تحسين عمليات الإدارة والرقابة وتعزيز جودة الأداء [1]. ويمكن حصر التطور التاريخي للتدقيق حسب مختلف المراحل التاريخية في الجدول التالي:

الجدول (1-1): التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
خلال فترة يوسف عليه السلام	يوسف عليه السلام	يوسف عليه السلام	اول من استخدم تقنيات المراقبة والتدقيق فكان يراقب ويحاسب إخوته، ويقدم لهم النصائح.
بعد فترة سيدنا يوسف إلى غاية 1700 ميلادي	الملك، إمبراطورية، الكنسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
1850-1700	الحكومة، المحاكم التجارية، المساهمين	المحاسب	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول
1900-1850	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في محاسبة او قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
1940-1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والاخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية
1970-1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
1990-1970	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام معايير المحاسبة ومعايير المراجعة
1990 حتى الان	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية

المصدر: طواهر (محمد التوهامي)، صديقي (مسعود)، المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص (7-8).

[1] بوتين (محمد) ، *المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص9.

1.3 مفهوم التدقيق

حظي التدقيق بعدة تعاريف منها:

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية على أنه: التدقيق هو عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، وذلك لتحديد مدى توافق نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة. ويتم تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة للتأكد من توافق النتائج مع المعايير المعتمدة [1].

كما عرفته منظمة العمل الفرنسي على أنه: يمثل التدقيق مسعى أو منهجية مقدمة من مهني متخصص يستخدم مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بهدف إصدار حكم مستقل ومعلل، وفقًا لمعايير التقييم المعتمدة، وتقييم مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم. وبالتالي، فإن التدقيق يساعد في تحديد مدى توافق النظام والإجراءات مع المعايير المعتمدة، ويعزز الشفافية والمصداقية في العمليات المالية والإدارية، مما يساعد على تعزيز الأداء وكفاءة المؤسسات[2].

حسب التعريف الجزائري و من خلال المعيار الدولي 620 الاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق في الجزائر على أنه: رأي فني محايد حول مدى تعبير المعلومات المالية بالقوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ونتائج أعمالها [3].

يشير مصطلح "التدقيق" إلى فحص البيانات، والسجلات، والأرقام، بهدف التحقق من صحتها[4]، بمعنى آخر يتمثل التدقيق في فحص المعلومات من قبل جهة خارجية شريطة ألا تكون هذه المعلومات قد تم تزويرها أو استخدامها من قبل الشخص الذي يقوم بالتدقيق، ويهدف ذلك إلى زيادة فائدة هذه المعلومات للمستخدم[5].

يتمثل التدقيق في اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب من قبل مهني مؤهل ومستقل، بهدف تقديم رأي مفصل حول جودة ومصداقية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة، ومدى احترامها للواجبات في إعداد هذه المعلومات في جميع الظروف، ومدى احترامها للقواعد والقوانين والمبادئ

[1] توماس(وليم امرسونهنكي)، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، *المراجعة بين النظرية والتطبيق*، دار المريخ للنشر، السعودية، الكتاب الأول 1997، ص 182.

[2] طواهر (محمد التوهامي) ، صديقي (مسعود)، *المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية*، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص10.

[3] أ.د. براق (محمد)، د. الأخضر (لقليطي)، د. ديلمي (عمر)، *أهمية تطبيق المعيار الدولي 620 للاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق في الجزائر*، الملتقى العلمي الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 12-11 أفريل 2018، ص1.

[4] عبد الرزاق (محمد عثمان)، *أصول التدقيق والرقابة الداخلية*، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص11.

[5] عبد الفتاح (محمد الصحن وآخرون)، *أسس التدقيق: الأسس العلمية والعملية*، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص14.

المحاسبية المعتمدة. ويهدف هذا إلى تحديد مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة للوضعية المالية ونتائج المؤسسة [1].

يتمثل المعنى المهني للتدقيق في عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة بطريقة فنية محايدة، بهدف التحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمؤسسة. ويعتمد ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية [2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للتدقيق على أنه: اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من قبل مهني محترف ذو كفاءة ومستقل، بهدف إعطاء رأي مفصل حول جودة ومصداقية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة، ومدى احترامها للواجبات في إعداد هذه المعلومات في جميع الظروف، ومدى احترامها للقواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعتمدة، بهدف تقييم الصورة الصادقة عن الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة، وتحديد مدى توافقها مع المعايير والمتطلبات المعمول بها، وذلك بما يحقق الشفافية والمصداقية في العمليات المالية والإدارية ويعزز الأداء والكفاءة في المؤسسات.

ولقد ركزت هاته التعاريف على جملة من النقاط التي يتمحور حولها التدقيق نذكر منها:

- **الفحص**: على أنه فحص البيانات والسجلات المحاسبية بغرض التحقق من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، وتحليلها. كما يمكن فهمه كفحص القياس المحاسبي الذي يعتمد على القياس الكمّي والنقدي للأحداث الاقتصادية المتعلقة بنشاط المؤسسة [3].
- **التحقيق**: أنه الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم عن نتيجة أعمال المؤسسة، وتحديد مدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة [4].
- **التقرير**: يمكن تعريف التقرير بأنه بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يوجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ويعتبر التقرير النتيجة النهائية لعملية التدقيق [5].

[1] Lionel (Collins) et Gérard (Valin)، Audit et contrôle interne، Dalloz، Paris، France، 1992، P 21.
[2] جمعة (أحمد حلمي)، *مدخل إلى التدقيق الحديث*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص26.
[3] الخطيب (خالد راغب)، الرفاعي (جليل محمود)، *الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات*، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص12.
[4] المرجع نفسه.
[5] عوض (لبيب)، الفيومي (محمد)، *أصول المراجعة*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص90.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق وأهميته

سنتطرق في هذا المطلب عن أنواع التدقيق وأهميته:

2.1. أنواع التدقيق

2.1.1. من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الالزام إلى نوعين:[1]

- **تدقيق إلزامي:** بأنه تدقيق يتم فرضه بموجب القانون، حيث يتعين على المؤسسات تعيين مدقق حسابات لتدقيق الحسابات واعتماد القوائم المالية الختامية، ويترتب على عدم الامتثال لهذا المتطلب تعرض المؤسسة للمخالفات والعقوبات المقررة.
- **تدقيق اختياري**: أنه عملية غير ملزمة بموجب القانون، ويتم طلبها من قبل إدارة المؤسسة أو الملاك، وتحدد واجبات المدقق هنا وفقاً للاتفاق المسبق بينه وبين طالب العملية.

2.1.2. من حيث القائم بالتدقيق:[2]

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بالتدقيق إلى نوعين أساسين هما:

- **التدقيق الخارجي:** يمكن تعريفه على أنه التدقيق الذي يقوم به طرف مستقل من خارج المنشأة أو الشركة، ويهدف إلى إبداء الرأي الفني المحايد حول صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة، وذلك بطريقة تكون مستقلة عن إدارة المنشأة.
- **التدقيق الداخلي**: يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه تدقيق يتم من داخل المؤسسة، ويهدف إلى الحكم والتقييم وخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة، عن طريق تدقيق العمليات الحسابية والمالية، ويمثل جزءًا من حلقات الرقابة الداخلية، ويعد أداة في يد الإدارة لتزويدها بالمعلومات بشكل مستمر.

2.1.3. من حيث نطاق عملية التدقيق:[3]

- **التدقيق الكامل:** يقصد به التدقيق الذي لا يتم تحديد إطار محدد أو قيود من قبل الإدارة، ويهدف إلى الكشف عن جميع الأخطاء في المؤسسة، ويشمل التحقق من جميع جوانب العمليات المالية والإدارية والتشغيلية وغيرها، بما في ذلك الانتباه إلى العمليات المحتملة للتزوير أو الاحتيال.
- **التدقيق الجزئي:** هو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية، ويتم وضع قيود على نطاق الفحص الذي يقوم به المدقق، وذلك باتفاق مسبق بين الإدارة والمدقق.

---

[1] السعافين (هيثم)، *التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية*، مجلة المدقق، العدد (64.63)، 2005، ص 7.

[2] أحمد قايد (نور الدين)، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2010، ص(7-9).

[3] حسين (يوسف القاضي وآخرون)، *تدقيق الحسابات*، منشورات جامعة دمشق، سوريا، الجزء الأول، 2009، ص31.

2.1.4. من حيث توقيت عملية التدقيق:[1]

يمكن تقسيم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق إلى:

- **التدقيق النهائي:** يقصد به بداية عملية التدقيق في نهاية الفترة المالية للمؤسسة، بعد إغلاق الدفاتر وإجراء قيود التسوية وإعداد الكشوفات المالية، ويهدف إلى التحقق من صحة ودقة السجلات المالية والحسابية للمؤسسة في الفترة المالية المنتهية.
- **التدقيق المستمر:** أنه عملية تدقيق وفحص تتم بشكل مستمر، حيث يقوم المدقق وفريق العمل به بزيارة المؤسسة في فترات متعددة خلال السنة المالية، وذلك للتحقق من صحة ودقة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات.

ومن خلال مما سبق سنقوم بتلخيص أنواع التدقيق على أساس كل صنف في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): يوضح أنواع التدقيق حسب كل صنف

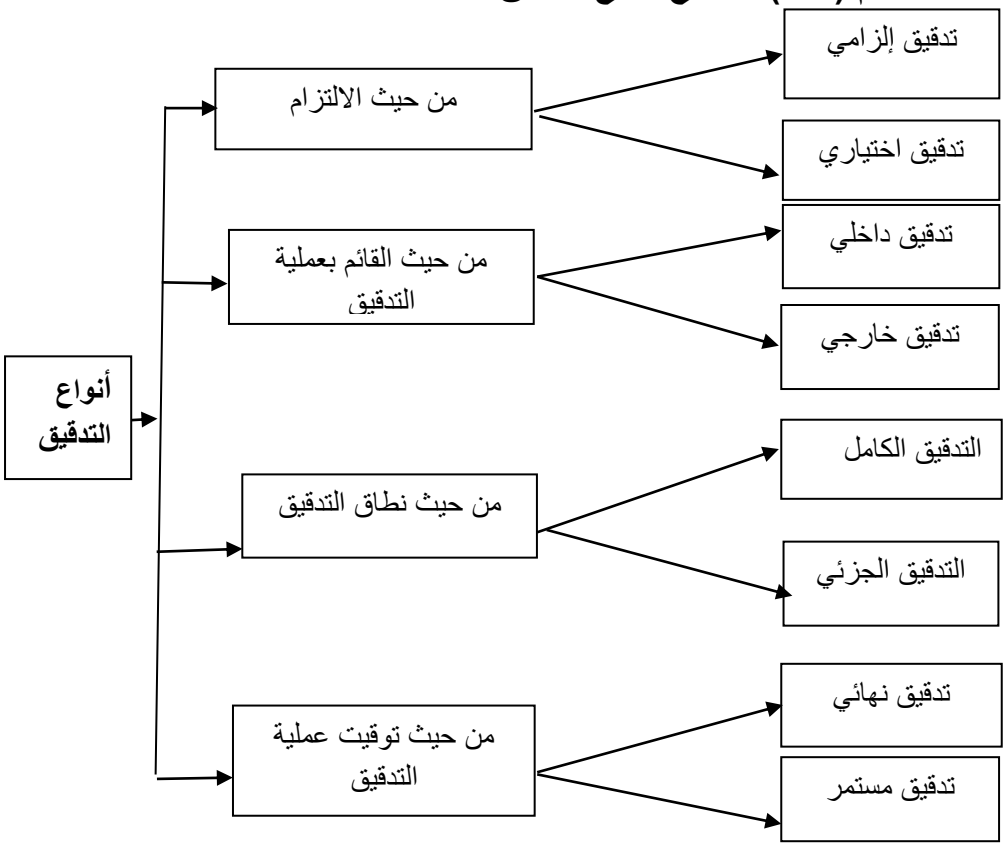

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق

[1] رأفت (سلامة وآخرون)، *علم تدقيق الحسابات النظري*، دار المسيرة، الأردن، 2011، بن سعيد، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص31.

2.2. أهمية التدقيق:

يمكن القول إن التدقيق هو وسيلة تتمثل هدفها في خدمة عدة أطراف، بما في ذلك المستثمرين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، والهيئات الحكومية، والمديرين والمساهمين، والبنوك. فعلى سبيل المثال، يعتمد المستثمرون على القوائم المالية التي تم تدقيقها لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن توجيه المدخرات والاستثمارات، وتحقيق أكبر عائد ممكن.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المؤسسات المالية على القوائم المالية المدققة عند فحصها للوضعية المالية للمؤسسة التي تتطلب قروضًا وتسهيلات ائتمانية، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن إمكانية منح أو عدم منح مثل هذه التسهيلات والقروض.

كما تعتمد الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة على القوائم المالية المدققة لأغراض متعددة، مثل الرقابة والمراقبة، والتخطيط، وتحديد الأسعار، ومنع الاحتكار في بعض الصناعات، وغيرها من الأغراض المتعلقة بإدارة الشؤون المالية والاقتصادية للدولة [1].

بينما تتخذ البنوك قرارات بمنح القروض، وتعتمد السلطات الضريبية على القوائم المالية المدققة لحساب الدخل الخاضع للضريبة وتحديد مبالغ الضريبة، وتحديد دخول وخروج شريك في شركات التضامن، وتحديد مبالغ التركات وضريبة الإرث، وغيرها من الأمور. ولذلك، نشأت الحاجة إلى خدمة المدقق المستقل والمحايد، حيث يقوم هذا الشخص المستقل والمحايد بتقييم المعلومات المالية والحسابية المقدمة، وتحديد ما إذا كانت تمثل الحقيقة بشكل عادل وشافٍ، ومن جميع جوانبها المادية، وذلك بتاريخ معين وبنشاط السنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ. وبهذا يتمكن المدقق المستقل والمحايد من توفير معلومات شفافة وموثوقة للأطراف المعنية، والتي يمكن لها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة[2].

المطالب الثالث: مبادئ ومعايير التدقيق وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مبادئ ومعايير التدقيق، وكذا التعرف إلى أهدافه.

3.1. مبادئ التدقيق[3]

يمكن القول إن للتدقيق سبع مبادئ أساسية، تهدف كل منها إلى تحقيق العملية الأكثر كفاءة، والتي يجب على المدقق الشركة الالتزام بها وهي:

---

[1] أ.د. براق (محمد)، د. الأخضر (لقليطي)، د. ديلمي (عمر)، *أهمية تطبيق المعيار الدولي 620 للاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق في الجزائر*، الملتقى العلمي الوطني حول: *واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية*، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 12-11 أفريل 2018

[2] هادي (التميمي)، *مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية*، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص10.

[3] https://ara.coin-group.com، consulter le 14/02/2023;a16:45.

- **الخصوصية:** يتعهد المدققون ومنظمات التدقيق بالالتزام بسلامة الوثائق التي يتلقونها خلال عملية التدقيق، ولا ينبغي أن يتم الاطلاع على هذه الوثائق أو نسخها أو أي جزء منها بواسطة أي طرف آخر غير المدققين المعنيين. ويجب أيضاً ألا تكشف المعلومات الواردة في تلك الوثائق، سواء كان ذلك شفوياً أو كتابياً، دون الحصول على إذن كتابي من مالك الوثائق المقدمة
- **الأمانة:** على المدقق في أداء الواجبات الرسمية أن يتبع واجبه المهني والمعايير الأخلاقية العامة.
- **الاستقلال:** يجب على المدقق وشركة التدقيق أن يتمتعوا بالحيادية، وعدم وجود أي مصالح مالية أو غيرها تتعلق بنتائج التدقيق. كذلك، ينبغي عدم الاعتماد على طرف ثالث قادر على ممارسة الضغط على المدقق فيما يتعلق بنتائج التدقيق. ويتم ضمان استقلالية المدقق بطريقتين: هي العلامات الرسمية، والظروف الواقعية.
- **الموضوعية:** يتعين على المدقق أن يحافظ على الحيادية وعدم التأثر بأي تأثير خارجي في سير عملية التدقيق وأداء واجباته المهنية.
- **الكفاءة المهنية:** تضمن المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق حاجة المراجع إلى حجم ومهارات المعلومات اللازمة، والتي تمكنه من تقديم خدمات احترافية عالية الجودة. ولضمان الجودة والاحترافية في عملية التدقيق، يجب أن يتوفر في شركة التدقيق مهنيون مدربون ومراقبون لنوعية عملهم بشكل مستقل، لضمان تنفيذ العمل بالشكل الصحيح وفقًا للمعايير المهنية والقانونية.
- **الاجتهاد:** يتعين على المدقق تقديم الخدمات المهنية بعناية واهتمام، والعمل بمسؤولية وجدية واجتهاد في أداء مهامه.
- **السلوك المهني:** يستند هذا المبدأ إلى احترام أولوية المصالح العامة، والتزام المدقق بالحفاظ على سمعة مهنتهم على المستوى المناسب. وعليه، يجب عدم القيام بأي أفعال تتعارض مع خدماتهم، والتي قد تؤثر سلبًا على مصداقية المدقق وتدمر الصورة العامة للمهنة.

3.2. معايير التدقيق

تعد معايير التدقيق مجموعة من المبادئ والمعايير الأساسية التي تحكم عملية التدقيق، وتشكل الإطار الذي يستند عليه المدقق لاستخدام الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة [1]، ومن خلال الشكل الموالي نميز ثلاث معايير للتدقيق:

[1] بو بكر (عميروش)، *دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام المراقبة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 23.

شكل رقم (2-1): يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها

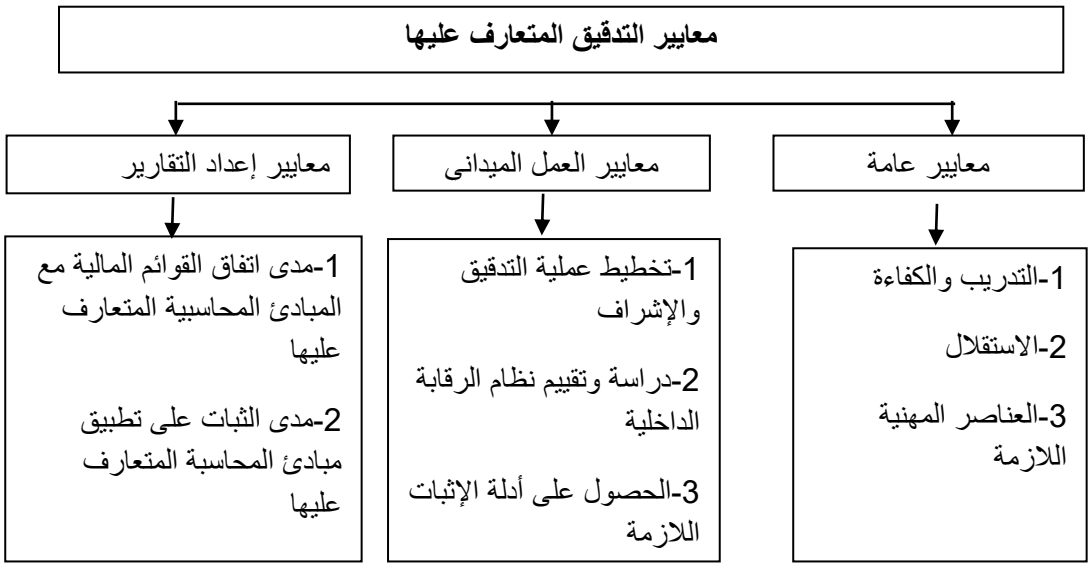

المصدر: بو بكر (عميروش)، *دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام المراقبة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 23.

3.3. أهداف التدقيق

شهدت اهداف التدقيق عدة تطورات وفق المراحل التي مر بها التدقيق حيث يمكن تقسيم اهداف التدقيق وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): أهداف التدقيق

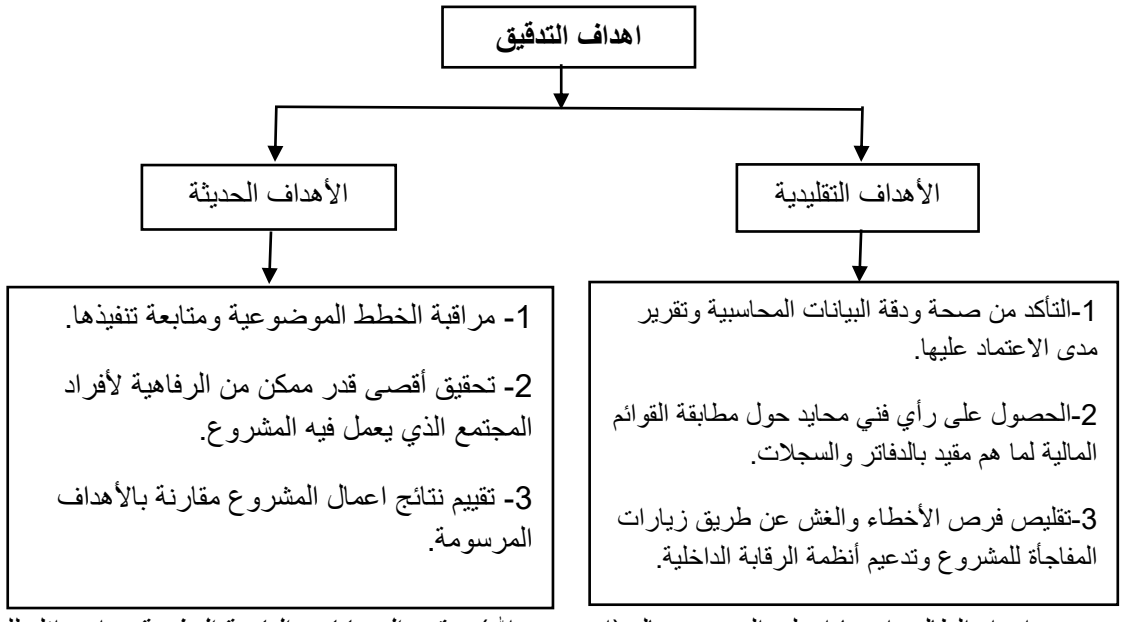

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا علي المرجع: خالد (امين عبد الله)، *تدقيق الحسابات، الناحية النظرية*، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص15.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم وعموميات حول التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: تعريف وأنواع التدقيق الداخلي

من بين أنواع التدقيق التي ذكرناها سابقا من حيث الجهة القائمة بالتدقيق؛ التدقيق الداخلي إذ يعتبر أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، حيث نشأ بناءا على احتياجات الإدارة لضمان تحقيق أهدافها وحماية أصولها، ولكي تحقق الإدارة هذه الغاية لابد لها من أن تعتمد على مصلحة للتدقيق الداخلي، أو شخص مهني يقوم بأعمال التدقيق الداخلي لتقييم والحكم على الأنظمة القائمة في المؤسسة مما يساعدها في اتخاذ القرارات والتخفيف من المسؤولية.

1.1. نشأة وتطور التدقيق الداخلي

تمثّل إنشاء معهد المدقّقين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941 نقطة انطلاقة هامة للتدقيق الداخلي، حيث ساهم في تطوير هذه المهنة وتوسيع نطاق استفادة الشركات والمؤسسات من خدمات التدقيق الداخلي. وعمل المعهد على تعزيز وتطوير هذه المهنة من خلال جهود مختلفة، من بينها إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي عام 1947، واعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي عام 1964. ويُعَدُّ تحديد معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي من أهم جهود المعهد التدقيق الداخلي، وقد تم تطوير هذه المعايير بواسطة لجان دراسية شكلها المعهد عام 1974 لهذا الغرض. وفي عام 1978، تم تصديق هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو، وأصبحت هذه المعايير معيارًا مهنيًا معترفًا به من قبل معظم الممارسين والرواد في مجال التدقيق الداخلي. ويعتبر هذا الإنجاز بمثابة ولادة مهنة جديدة، وتم إضافة تحديثات لهذه المعايير في عام 1988 [1].

ويمكن القول إن ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر كانت محدودة وغير شائعة حتى الثمانينات، ولم يتم التعرف عليها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه. ولم ينص التشريع الجزائري على هذه المهنة حتى ذلك الحين، من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه:" يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"[2].

1.2. تعريف التدقيق الداخلي

يمكن تعريف التدقيق على أنه:

لغة: يعني إمعان النظر، ضبط، فحص، إفراط في الدقة.

[1] نادر (شعبان سواح)، *المراجعة النهائية في ظل التشغيل الإلكتروني*، الإسكندرية،2006، ص 24.
[2] *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*: العدد02، القانون88/01 الصادر بتاريخ 12جانفي1988.

اصطلاحا: يعرف التدقيق الداخلي اصطلاحا على انه:

من مجموعة من والأوجه الأنظمة، وهو نشاط مستقل تنشئه الإدارة، يهدف هذا النشاط إلى تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر، وضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية المتعلقة بحماية أصول وممتلكات المؤسسة. كما يهدف التدقيق الداخلي إلى التحقق من اتباع موظفي المؤسسة للسياسات والخطط المتعلقة بأداء أغراض المؤسسة، واقتراح التحسينات اللازمة التي يجب إدخالها عليها. يتم ذلك بهدف تحقيق درجة كفاية الإنتاجية القصوى في المؤسسة [1]، إذ هو نشاط مستقل يتم تنفيذه داخل المؤسسة أو المنظمة، وهدفه تقييم مراقبة العمليات، ويتم تنفيذه بالتعاون مع الإدارة العليا. يتركز مجال هذا النشاط على الرقابة والتحقق من فعالية الرقابة الداخلية المتبعة في المؤسسة، وذلك من خلال تقييم وقياس أساليب الرقابة الداخلية المختلفة المستخدمة. يمكن اعتبار التدقيق الداخلي رقابة إدارية تهدف إلى تحسين الأداء والاستجابة للتحديات التي تواجه المؤسسة [2].

كما عرفه مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية IIAفي نشرته التي أصدرها عام 1947على انه: "نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى مراجعة العمليات الخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة" [3].

عرف على أنه وظيفة يقوم بها موظفون داخل المنظمة أو المؤسسة، يتضمن هذا النوع من التدقيق الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات المعمول بها، والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية، بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقق من سلامة مقومات الرقابة الداخلية وصحة المعلومات ودقتها وكميتها [4].

وانطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج عدة خصائص للتدقيق الداخلي ألا وهي[5]:

- **مستقلة:** أي أنها وظيفة مستقلة تمامًا عن باقي الوظائف في المؤسسة، وهو يتبع مباشرة للإدارة العليا فقط.
- **تأكيدية:** يتميز التدقيق الداخلي بأنه عملية تأكيدية للمعلومات والإجراءات المعتمدة في المؤسسة، حيث يتم تقييم وتحليل العمليات والسياسات والإجراءات المختلفة والتأكد من مدى فعاليتها وتنفيذها بشكل صحيح. يتم تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة، ويتم إبلاغ الإدارة العليا

[1] الوردات (خلف عبد الله)، *التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الداخلي الدولية*، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان2006، ص36.
[2] جمعة (أحمد حلمي)، *التدقيق الداخلي والحكومي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص4.
[3] السوايفري (فتحي رزق)، أحمد (عبد المالك محمد)، *دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية*، الدار الجامعية، (2002 – 2003)، ص34.
[4] السيد سرايا (محمد)، *أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص126.
[5] زين (يونس)، عوادي (مصطفى)، *المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية*، مطبعة سخري، الجزائر، (2011/2010)، ص 37.

بشأنها، مما يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للتحكم في هذه المخاطر والتعامل معها في الوقت المناسب.

- **استشارية:** يتميز التدقيق الداخلي بأنه عملية استشارية تهدف إلى تقديم الإدارة المؤسسة كافة الدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- **موضوعية:** أي يتم تنفيذه بشكل موضوعي وعادل، حيث يقوم المدقق الداخلي بأداء مهامه بجودة عالية وبموضوعية تامة [1].

1.2. أنواع التدقيق الداخلي

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهذه الأنواع هي [2]:

- **تدقيق الالتزام:** وهو عملية تحقق وتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، وذلك في أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المحددة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية، وتحديد النواحي التي تحتاج للتحسين والتطوير، ومن ثم العمل على علاجها وتجنب تكرارها في المستقبل.
- **التدقيق التشغيلي:** عرف بأنه وهو النطاق الذي يغطيه التدقيق من حيث اختيار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات أو الوحدات المختلفة، وذلك بزيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.
- **التدقيق المالي:** عرف بأنه مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير العلمية، التي تستند إلى مفاهيم وفروض متسقة مع طبيعة العمليات المطلوبة للقيام بعملية التدقيق، ويتحكم في دقتها وفعاليتها في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
- **تدقيق نظم المعلومات:** يعرف التدقيق الإلكتروني بأنه عملية تطبيق أنظمة مختلفة باستخدام تقنيات نظم المعلومات، والتي تهدف إلى مساعدة المدقق في تخطيط ورصد وتوثيق عمليات التدقيق.
- **تدقيق الأداء:** عملية تحسين الكفاءة والفعالية والإنتاجية الاقتصادية، التي تنطوي على تحسين الأداء والوظائف التنظيمية والفعالية في أداء الأنشطة المختلفة.

[1] زين (يونس)، عوادي (مصطفى)، مرجع سبق ذكره، ص37.
[2] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص171.

- **التدقيق البيئي:** تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي بأنه عملية فحص موضوعية منظمة وموثقة بشكل دوري للممارسات البيئية للمنشأة، وذلك للتحقق من الامتثال للمتطلبات البيئية المفروضة من قبل القوانين البيئية وسياسات المنشأة [1].

المطلب الثاني: أهمية ومعايير التدقيق الداخلي

2.1. أهمية التدقيق الداخلي

يتم اعتبار التدقيق الداخلي عملية تقييم وتأكيد فعالية العمليات وكفاءتها، ويعد وسيلة فعالة للرقابة الداخلية، حيث يساعد في التأكد من تطبيق وسائل الضبط الموضوعة وكفايتها لتحقيق فعالية العمليات وضمان دقة البيانات المحاسبية وحماية أموال المنشأة. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة داخل المنشأة. وتتجلى أهميته فيما يلي:

- اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة، حيث أصبح لها دور هام في المؤسسات، نظراً للفوائد التي تقدمها من ضبط المخالفات والانحرافات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها [2].

- تعود أهمية تدقيق الحسابات إلى المستخدمين والمستفيدين من الكشوف المالية، وكلما تزايد حجم المؤسسة وعدد مستخدمي البيانات المحاسبية، كلما زادت صعوبة مهمة مدقق الحسابات، نظراً لأن هذه البيانات تستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتتمثل أهمية المدقق في إضافة قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي وذلك لمصلحة مستخدمي هذه البيانات، حيث يساعد في توجيه أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة [3].

- يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة مهمة تخدم مصلحة العديد من الأطراف في المنشأة، حيث يتيح لهم التأكد من عدالة المركز المالي للمنشأة [4].

2.2. معايير التدقيق الداخلي

المعيار كمصطلح يعني "درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس أو وزن، وعلى الآخرين التماثل معه ومسايرته، فهو ما يتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم"

ويعرف معيار التدقيق بأنه أداة تستخدم لتقييم مستوى الكفاءة ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون أثناء أداء وظائفهم [5].

---

[1] حمدي (سليمان القبيلات)، *الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص23.

[2] الخطيب (خالد راغب)، *مفاهيم حديثة الرقابة الداخلية والمالية*، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2010، ص 127.

[3] غلاب (فاتح)، *تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 51.

[4] غسان (فلاح المطارنة)، *تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية*، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص25.

[5] فضل (علي عبد الغني)، *مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية*، رسالة ماجيستر، جامعة اليرموك، عمان 2003، ص 51.

أما معايير التدقيق الداخلي تحديدا فتعرف على أنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، وتمثل هذه المعايير نموذجاً لممارسة التدقيق الداخلي بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين لتحديد مسؤوليات المدققين الداخليين الفنية ومتابعة أدائهم المهني[1].

حيث تنقسم معايير التدقيق الداخلي إلى [2]:

2.2.1. معايير الصفات

تتناول خصائص وسمات الأفراد والمؤسسات الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي وتضم ما يلي:

- **معيار 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:** يجب تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بأنشطة التدقيق بشكل رسمي في وثيقة التدقيق، وذلك بما يتوافق مع المعايير ويحظى بموافقة المجلس.
- **معيار 1100 الاستقلالية والموضوعية:** ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً، ويجب أن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية في أداء عملهم، مما يسمح لهم بأداء عملهم بكفاءة وفاعلية دون أي تدخل من أي جهة.
- **معيار 1200 الكفاءة والعناية المهنية:** يجب أن يتم أداء المهام الموكلة بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة، وينبغي أن يتوفر في المدققين الداخليين المعرفة والمهارة اللازمة لاكتشاف أعمال الغش والتدليس، كما يتعين عليهم توفير العناية المهنية اللازمة في أداء مهامهم، بما في ذلك استخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب وتقنيات تحليل البيانات الأخرى.
- **معيار 1300 تأكيد الجودة وبرنامج التحسين:** يجب على رئيس التدقيق الرئيسي العمل على تطوير والحفاظ على تأكيد جودة وبرنامج تحسين كافة أنشطة التدقيق الداخلي ومراقبتها بشكل مستمر. تتضمن هذه البرامج التقييم الدوري الداخلي عن طريق الفحص المستمر لأداء أنشطة التدقيق الداخلي، والتقييم الخارجي عن طريق تأكيد الجودة مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل شخص مؤهل ومستقل.

2.2.2. معايير الأداء

تصف هذه المعايير طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، كما تضم المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي تضم:

---

[1] خشارمة (صهيب حسن)، *العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص125.

[2] جمعة (احمد حلمي)، *الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد الداخلي-الحكومي-الإداري-الخاص- البيئي-المنشآت الصغيرة-*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص(36-46) .

- **معيار 2000 إدارة أنشطة التدقيق الداخلي:** يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إدارة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال، وضمان تحقيق قيمة عالية للمؤسسة من خلال وضع خطط لنشاط التدقيق الداخلي، تستند إلى تقييم المخاطر وتجرى مراجعتها مرة على الأقل كل سنة. كما يجب وضع السياسات والإجراءات التي توجه نشاط التدقيق، والعمل على توصيل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الأطراف الداخلية والخارجية، ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- **معيار 2100 طبيعة العمل:** يجب أن يتضمن نشاط التدقيق الداخلي تقييم وتحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي بشكل منظم ومنضبط، ويتم ذلك باستخدام المعايير الدولية المتبعة في مجال التدقيق الداخلي، كما يتضمن نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة، والتأكد من توافق نطاق أهداف العمليات والبرامج مع أهداف المؤسسة.، وتشمل أيضا:
- **معيار 2200 التخطيط للمهمة:** يجب على المدققين الداخليين تطوير وتوثيق خطة لكل مهمة، وتشمل النطاق والأهداف والوقت وتوزيع الموارد المتاحة، وذلك باعتبارات التخطيط، كما يجب تحديد الأهداف المحددة لكل مهمة وتوزيع الموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.
- **معيار 2300 أداء المهمة:** يجب على مدققي الحسابات الداخلية أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق الأهداف الهامة.
- **معيار 2400 توصيل النتائج:** يجب على المدققين الداخليين تقديم نتائج المهمة التي يقومون بها.
- **معيار 2500 مراقبة التقدم:** وجب على رئيس تنفيذي التدقيق وضع وصيانة نظام مراقبة لعملية توصيل النتائج إلى الإدارة، للتأكد من فعالية تنفيذها وموافقة الإدارة العليا على مخاطر عدم اتخاذ التدابير.
- **معيار 2600 قرار قبول الادارة للمخاطر:** في حال قبول الإدارة العليا لمستوى من المخاطر غير مقبول للمؤسسة، يجب على رئيس تنفيذي التدقيق مناقشة هذا الموضوع مع الإدارة، وإذا لم يتم التوصل إلى حلول مقبولة، ينبغي على الرئيس التنفيذي والإدارة العليا تقديم تقرير بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحل النزاع [1].

المطلب الثالث: العلاقة والفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

3.1. علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي:

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بفهم طبيعة العلاقة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي، وتأثير كل منهما على الآخر. على الرغم من أن هذه العلاقة قديمة، إلا أنها تلقى اهتماماً متزايداً

[1] جمعة (أحمد حلمي)، مرجع سبق ذكره، ص (47-53).

من قبل المهتمين بتقديم وطلب خدمات التدقيق، وذلك لتحقيق كفاءة التدقيق في ظل الضغوط المتزايدة. ويترتب على تأثير اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي تأثير واسع على نطاق عملية التدقيق. ولذلك، تعد هذه العلاقة واحدة من القضايا المعاصرة التي تحظى باهتمام الفكر المحاسبي والمتخصصين في مجال التدقيق.

إذ تزايدت حاجة إعادة الثقة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتشار الغش والاحتيال وفضائح الشركات العالمية. وهذا الأمر أدى إلى زيادة نطاق عمل ومسؤوليات المدققين القانونيين، مما دفعهم إلى التنسيق مع المدققين الداخليين الذين يعملون في نفس الشركة، ويتميزون بفهم أفضل لثقافة وأنظمة وعمليات الشركة. وكما تزداد الحاجة لاعتماد المدقق الخارجي على أعمال التدقيق الداخلي، يجب الحرص على عدم التأثير على جودة الأداء الذي تؤديه شركات التدقيق الخارجي، وذلك لتلبية احتياجات عملاء التدقيق في ظل وجود بيئة تنافسية في مهنة التدقيق الخارجي. يُشار إلى أن المدققين الداخليين يمكنهم تقديم قيمة مضافة للمدققين الخارجيين من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة عن الشركة وعملياتها، حيث إنهم يتمتعون بمعرفة أفضل بالشركة ويمكنهم تحديد المناطق التي تتطلب اهتماماً خاصاً. وبالتنسيق مع المدققين الداخليين، يمكن للمدققين الخارجيين تحسين جودة عملية التدقيق، وتحقيق أهداف المراجعة بشكل أفضل[1].

3.2. الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يمثل الجدول الموالي الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

الجدول رقم (2-1): الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفرق من ناحية	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	1- تحقيق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال الحد من الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات 2- التأكد من صحة المعلومات يعد أمرا حيويا للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	تقديم رأي فني محايد حول صدق وعدالة التقارير المالية لفترة محاسبية معينة، وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
القائم بعملية التدقيق	موظف من داخل المنشاة (تابع)	شخص معنوي أو طبيعي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
نطاق وحدود التدقيق	حددت الإدارة أن طبيعة عمل المدقق الداخلي تسمح له بتوسيع نطاق عمليات	يتم تحديد نطاق وحدود العمل للمدقق الخارجي وفقًا للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق

[1] عبد الوهاب (محمد سالم)، *اضاءات في المراجعة الداخلية*، مقالة كتبت وترجمت سنة 2020، الطبعة الأولى، ص205.

	الفحص والاختبارات لما يتاح له من وقت وإمكانيات، ليتمكن من مراجعة عمليات المنشأة بشكل شامل	الخارجي، والمعايير المتعارف عليها في مهنة التدقيق، والقوانين المنظمة لهذه المهنة. وعادة ما تكون تفاصيل أو اختيارية المهام التي يقوم بها المدقق الخارجي، وذلك بناءً على طبيعة وحجم عمليات المنشأة التي يتم تدقيقها.
التوقيت المناسب للأداء	1- يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. 2 - اختيارية وفقا لحجم المنشأة	1-يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية (مستمرة) 2-قد يكون جزئي أو كامل 3-إلزامية وفقا للقانون السائد
المستفيدون	- إدارة المنشأة	1-قراءة التقارير المالية 2-أصحاب المصالح 3- إدارة المنشأة

المصدر: أحمد قايد (نور الدين)، *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية*، مرجع سبق ذكره، ص17.

3.3. نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (4-1): نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

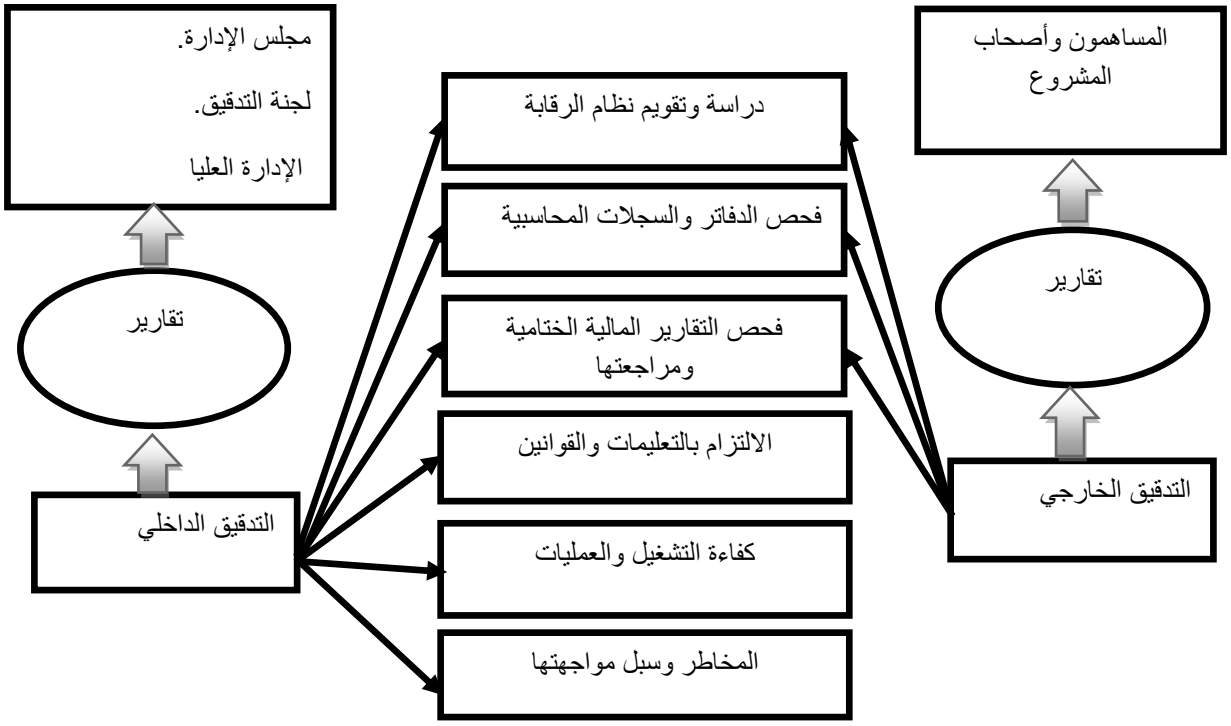

المصدر: سعيد (يوسف)، المدلل (يوسف)، *دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري*، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 2007، ص95.

المبحث الثالث: هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي

سنبرز في هذا المبحث هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي

يعتمد تنظيم قسم التدقيق الداخلي على عدة عوامل، بما في ذلك حجم المؤسسة ونوعها وطبيعة نشاطها وأهداف التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى عدد العاملين في القسم ومؤهلاتهم. ويجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي منظمًا تحت إدارة شخص واحد يتمتع بمهارات فنية ومهنية عالية، ويفضل تقسيم القسم إلى وحدات تدقيق مالي وإداري، حيث يمكن أن يكون التخصص ضروريًا في بعض الأحيان[1].

1.1. المراحل التي تمر بها مهمة التدقيق الداخلي

إذ يوضح الشكل الموالي مختلف المراحل التي تمر بها مهمة التدقيق الداخلي:

الشكل رقم (5-1): المراحل المختلفة لإنجاز مهنة التدقيق الداخلي

المرحلة1:

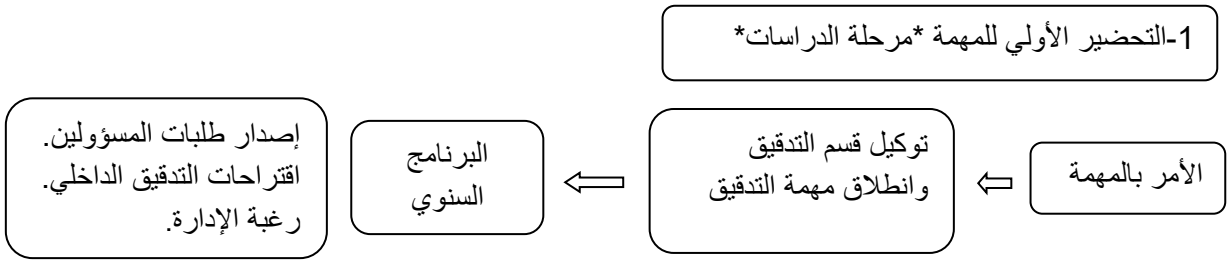

المرحلة2:

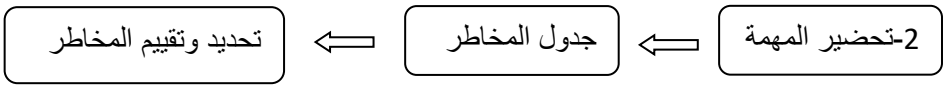

المرحلة3:

المرحلة4:

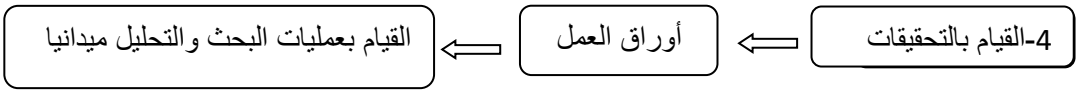

[1] الصبيان آخرون، *الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي*، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص119.

المرحلة5:

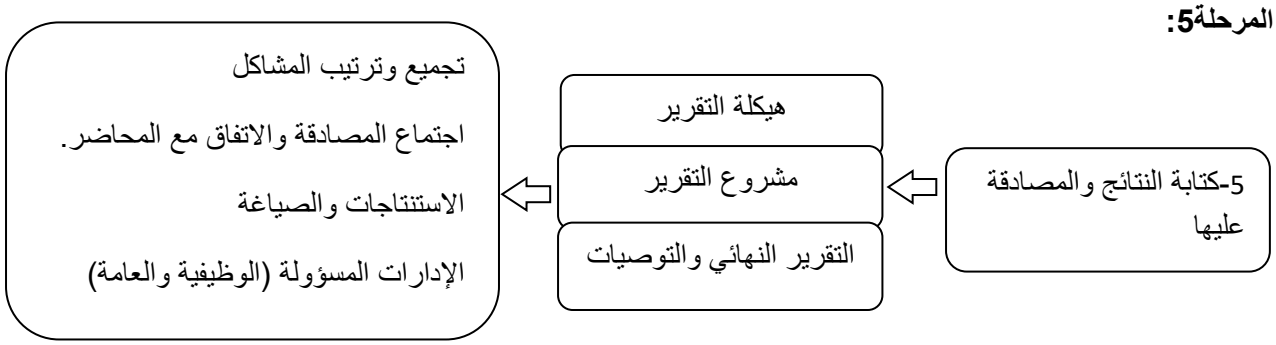

المرحلة6:

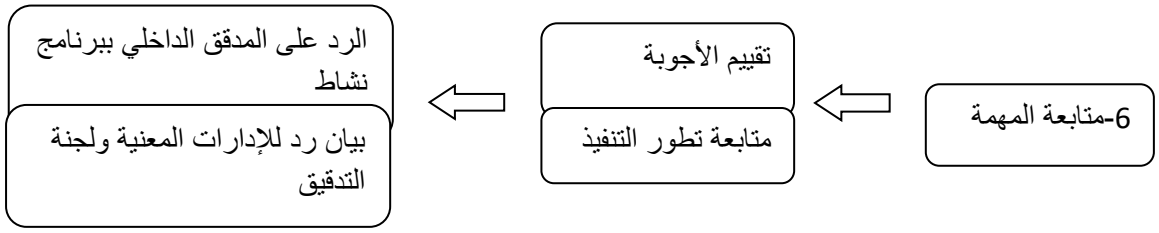

Source : P.(Schick) et Autre، Audit interne et référentiels derisaues، Dunod; paris، 2010، p77.

المطلب الثاني: مهام وأهداف التدقيق الداخلي

1.1. مهام التدقيق الداخلي

عند أداء الخدمة المهنية، يتحمل المدقق الداخلي مجموعة من المسؤوليات والمهام داخل المؤسسة أهمها[1]:

- ❖ يشمل دور المدقق الداخلي التأكد من ملاءمة وفعالية السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة، وظروف العمل وتحقق من تطبيقها.
- ❖ التدقيق والإشراف على بنود الموازنة، بما في ذلك الإيرادات والنفقات، وتقديم تقارير دورية إلى الرئيس بشأن شؤون الشركة المالية.
- ❖ التأكد من التزام الإدارات والدوائر بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة، وذلك عن طريق ممارسة أعمالها خلال فترة زمنية أو مالية محددة.
- ❖ اقتراح الإجراءات والحلول اللازمة لزيادة فعالية وكفاءة الدوائر التنفيذية والأنشطة، وذلك للحفاظ على الممتلكات والموجودات.
- ❖ التحقق من صحة البيانات واعتمادية العمليات، من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلية، كما يجري تدقيق البيانات لهذا الغرض، ومراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

[1] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص37.

- ❖ مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم المخاطر المحتملة داخل المؤسسة.
- ❖ إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتائج التدقيق، وتقديمها إلى أعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة.
- ❖ الحرص على الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.
- ❖ تقسيم الخطط والسياسات والإجراءات بشكل موضوعي، والحفاظ على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء التنفيذ، وتنظيم برامج التدريب التي تقدمها إدارة الموارد البشرية للعاملين، سواء الجدد أو القدامى، وذلك لمنع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب، كما يشمل دور المدقق الداخلي إجراء الدراسات والبحوث بناءً على طلب الإدارة.[1]

1.3. أهداف التدقيق الداخلي

يوضح الشكل الموالي أهداف التدقيق الداخلي:

الشكل رقم (6-1): أهداف التدقيق الداخلي

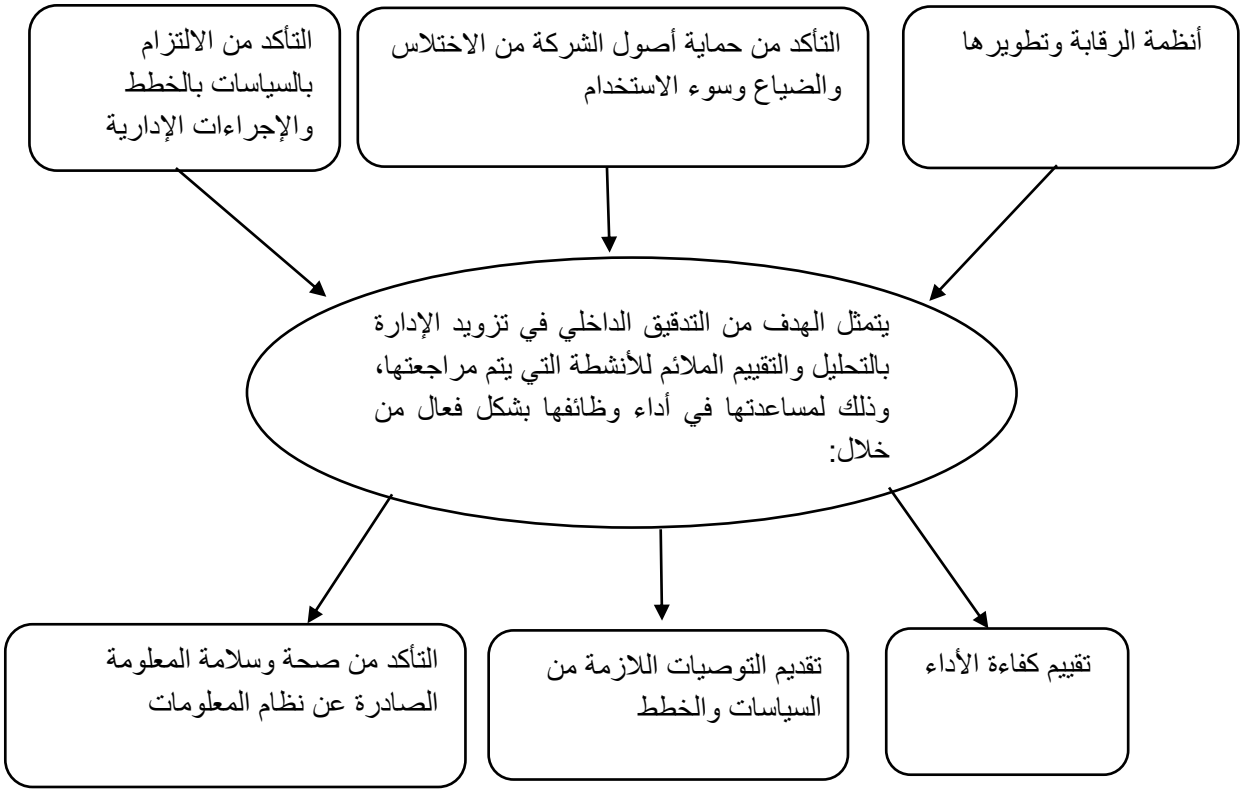

المصدر: خلاصي (رضا)، *مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص49.

[1] حسين (دحدوح)، حسين (القاضي)، *أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،1999، ص (95 – 97).

المطلب الثالث: المخاطر المترتبة عن عدم كفاءة المدقق الداخلي[1]

يمكن أن يتسبب عدم تحقيق التدقيق الداخلي لأحد أو أكثر من أهدافه في وقوع مخاطر، ومن بين هذه المخاطر:

- عدم دقة المعلومات التشغيلية والمالية.
- عدم الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المعتمدة، والتقيد بالقوانين والتنظيمات المطبقة
- ضياع أو فقدان الأصول
- عدم تحقيق الأهداف المخططة والموضوعة.
- الاستخدام غير الاقتصادي للموارد
- إمكانية زيادة نسبة الخطأ أو الغش وزيادة مخاطر الاحتيال والتلاعب داخل المؤسسة وعدم الكشف عنها بشكل فعال.
- قد يؤدي عدم الكشف عن الأخطاء المحاسبية وغيرها من المشكلات في الوقت المناسب إلى تفاقمها وترتيب تكاليف إضافية على المؤسسة في المستقبل.

[1] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص 38.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل من معلومات توضح بعض الأساسيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي، يمكن القول أن التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف في المؤسسة حيث يهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه من اهداف من خلال ما يقدمه من معلومات تضفي على القرارات السليمة والمصداقية ، إذ يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة شاملة ودورية مستقلة داخل المؤسسة، يمكن أن تكون موجودة في صورة مراجعة محاسبية ومالية ومراجعة إدارية تشغيلية والتي تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب، ومن جهة أخرى يسهم في ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة، كل هذه العوامل من شأنها أن تساهم في زيادة كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي.

ولتحقيق ذلك لابد على المدقق أثناء تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها الخاصة بالتدقيق الداخلي والتي تم التطرق إليها وتفصيلها وشرحها، فاحترامه لتلك المعايير يسهل عليه القيام بمهمة من أعلى مستوى.

وعليه يمكن القول إن التدقيق الداخلي أصبح من المهن والوظائف الضرورية لحسن سير عمل أي مؤسسة والحفاظ على الوضع المرغوب فيه وتحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني:

الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالتدقيق الداخلي

تمهيد الفصل

تعتبر المؤسسة الخلية الأساسية المكونة لبنية اقتصاد أي بلد، فهي مصدر للثروة الإجمالية للمجتمع، فهي تسعى دوما لتحقيق الربح وذلك عن طريق تحسين أدائها المالي، كونه يعد مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة ويعبر عن الوضعية الحقيقية لها حيث من خلاله تضمن المؤسسة تحقيق هدفها الأساسي الذي يتمثل في البقاء والاستمرار وتعزيز المركز التنافسي.

ومن أجل ضمان ذلك تعتمد المؤسسة على وظيفة التدقيق الداخلي لمدى مساهمته في قياس وتقييم كفاءة وفعالية المؤسسة وتحسين أدائها المالي كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: سنتعرف فيه عن ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: في هذا المبحث سنتحدث عن أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي.

المبحث الثالث: سنتطرق فيه حول مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة وخاصة الأداء المالي، من أهم المفاهيم التي تساعد على تحديد الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، إذ يعتبر الأداء المالي البعد الأكثر أهمية حيث يحدد مصير المؤسسة واستمراريتها في العمل.

لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث حول: ماهية الأداء والأداء المالي، تقييم الأداء المالي ومراحله.

المطلب الأول: ماهية الأداء

سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الأداء وأنواعه:

1.1. مفهوم الأداء

لغة: إتمام، إجراء، إنجاز، تحقيق، تنفيذ، عمل، ٍ أي أن هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الانجليزية (Perform) والذي بدوره إشتق من الكلمة الفرنسية القديمة (Performer) والذي يعني تأدية عمل أو تنفيذ مهمة [1].

اصطلاحا: شمل عدة تعاريف نذكر منها:

الأداء هو" نشاط تنموي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل" [2].

أما الأداء في المؤسسة يعني تحقيق الأهداف المنشودة، بغض النظر عن طبيعتها أو اختلافها. وبالنسبة للفرد، فإن الأداء يعني تنفيذ الأعمال والواجبات التي تكلف بها من قبل المؤسسة، والنتائج التي يحققها الفرد للمؤسسة نتيجة للعمل المؤدى[3].

عرف (KHEMKHEM) الأداء على أنه:" أداء مركز مسؤولية (ورشة، وحدة، مؤسسة...) ويعني الفعالية الإنتاجية، حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق وأن سطرها"[4].

كما عرفه (P. DRUKER) على أنه:" قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"[5].

---

[1] الزبيدي (حمزة محمود)، *التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالمستقبل*، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 81.
[2] عباده (إبراهيم عبد الحليم)، *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص (160 -161).
[3] الكرخي (مجيد)، *مؤشرات الأداء الرئيسية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2015، ص29.
[4] دادي عدون (ناصر)، قويدر الواحد (عبد الله)، *مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية*، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص12.
[5] الشيخ (الداوي)، *تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء*، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد7، 2009/2010، ص218.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الأداء في المؤسسة بمثابة القدرة على تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا، والتي تتوافق مع الخطط والأهداف المرسومة بشكل دقيق، ويتم تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

ويوضح الشكل الموالي مثلث الأداء

الشكل رقم (1-2): مثلث الأداء

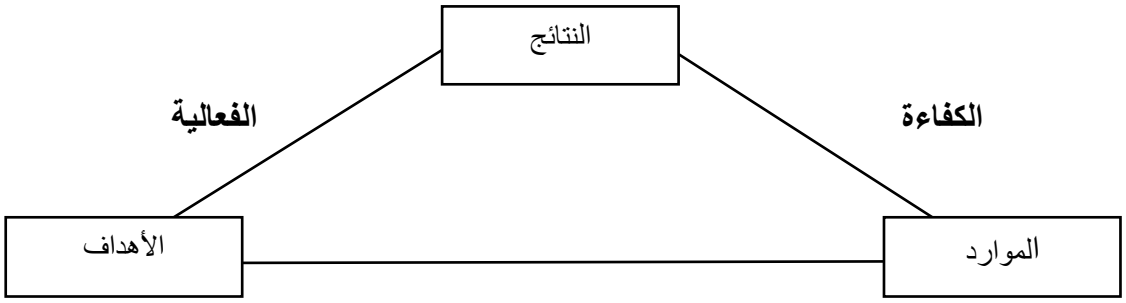

المصدر: دادي عدون (ناصر)، قويدر الواحد (عبد الله)، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13.

1.2. أنواع الأداء

يتم تصنيف الأداء حسب عدة معايير نلخصها كما يلي:

1.2.1. حسب معيار الشمولية

والذي قسم الأداء إلى كلي وجزئي:[1]

- **الأداء الكلي**: يمكن تعريفه بأنه الإنجازات التي تحققت بمساهمة جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية، ولا يمكن نسب الإنجازات إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الشاملة مثل الاستمرارية، والشمولية، والأرباح، والنمو، والاستقلالية، والزيادة، وذلك من خلال تحقيق الإنجازات والأهداف بأفضل الطرق الممكنة وبمشاركة جميع العناصر والوظائف في المؤسسة.
- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق في الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع وفقًا للمعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة. ويمكن تقسيمه حسب الوظيفة إلى عدة أنواع مثل الأداء المالي والأداء الفردي والأداء في التموين والأداء في الإنتاج والأداء في التسويق، وذلك بناءً على النظام الفرعي الذي يتم تحليل الأداء فيه.

[1] مزهوده (عبد المليك)، *الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2001، ص 89.

1.2.2. حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي:[1]

- **الأداء الداخلي:** الأداء الداخلي: وهو الذي ينتج عن تفاعل أداء الأنظمة الفرعية المختلفة في المؤسسة، ويشمل الأداء البشري الذي يتعلق بأداء الموارد البشرية في المؤسسة، والأداء التقني الذي يتعلق بالاستثمارات الفنية والتقنية، والأداء المالي الذي يتعلق بالموارد المالية المستخدمة في المؤسسة.
- **الأداء الخارجي:** وهو الذي ينتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة، وهو عبارة عن تأثيرات العوامل الخارجية على أداء المؤسسة، مثل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والبيئية. ويمكن أن يؤثر الأداء الخارجي إيجاباً أو سلباً على أداء المؤسسة، مثل زيادة أو تقليل المبيعات وتغيرات في الطلب على المنتجات والخدمات وتغيرات في قيمة العملة وتشريعات جديدة وتغيرات في المنافسة وغيرها من العوامل الخارجية.

1.2.3. حسب المعيار الوظيفي

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى:[2]

- **أداء وظيفة المالية:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتشكيل هيكل مالي فعال، وذلك بالإضافة إلى تحقيق العوائد المرجوة وتحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار. ويعتبر هذا الأداء من بين أهم أهداف المؤسسة، ويتم تقييم هذا الأداء من خلال تحقيق العوائد المرجوة (المردودية) وتحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار.
- **أداء وظيفة التسويق:** يتحدد من خلال تحقيق مجموعة من المؤشرات المهمة والمرتبطة بوظائف التسويق، وتشمل ذلك الحصة السوقية وحجم المبيعات ورضا العملاء وشهرة العلامة التجارية ومدى تموقعها في ذهن المستهلكين.
- **أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق إنتاجية عالية وفعالية في استخدام الموارد، مما يسمح لها بإنتاج منتجات عالية الجودة بتكاليف أقل وبالتالي تحقيق تنافسية أفضل في السوق، بما في ذلك تقليل التوقفات الناتجة عن توقف الآلات أو تأخر في تلبية الطلبيات.
- **أداء وظيفة الافراد:** يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة، إذ يعبر عن قدرة المؤسسة على اختيار واستخدام الموارد البشرية بطريقة فعالة ومستدامة، وتحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحريك وتوجيه الموارد الأخرى. وتعتبر الكفاءات والمهارات العالية للموارد البشرية من

[1] الصميدعي (محمد جاسم)، *إستراتيجية التسويق*، دار حامد، الأردن، 2000، ص28.
[2] نفس المرجع السابق.

بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء وظيفة الأفراد، حيث تساهم في تحسين الفعالية والكفاءة والإنتاجية والإبداع والابتكار في المؤسسة، حيث أن فعالية المورد البشري لا تكون إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

1.2.4. حسب معيار الطبيعة: أما حسب هذا المعيار فإن الأداء ينقسم إلى:[1]

- **الأداء الاقتصادي:** يشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج الفورية والمستدامة في الوقت نفسه. ويتمثل هذا الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المستهدفة في الوقت المحدد وبالطريقة الأكثر فعالية وكفاءة. وتشمل هذه الأهداف أيضاً القدرة على خلق القدرات والموارد اللازمة لتحقيق النجاح على المدى الطويل.
- **الأداء الاجتماعي**: يقصد به مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة ومدى نجاحها.
- **الأداء التكنولوجي:** يشير الأداء التكنولوجي إلى القدرة التقنية للمؤسسة على تحقيق الأهداف التكنولوجية المحددة، وخاصةً فيما يتعلق بالتحكم والسيطرة على مجالات تقنية معينة.
- **الأداء السياسي:** يتحقق الأداء السياسي في مدى قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها السياسية.

ويمكن تلخيص أنواع الأداء في الشكل الموالي:

الشكل (2-2): أنواع الأداء

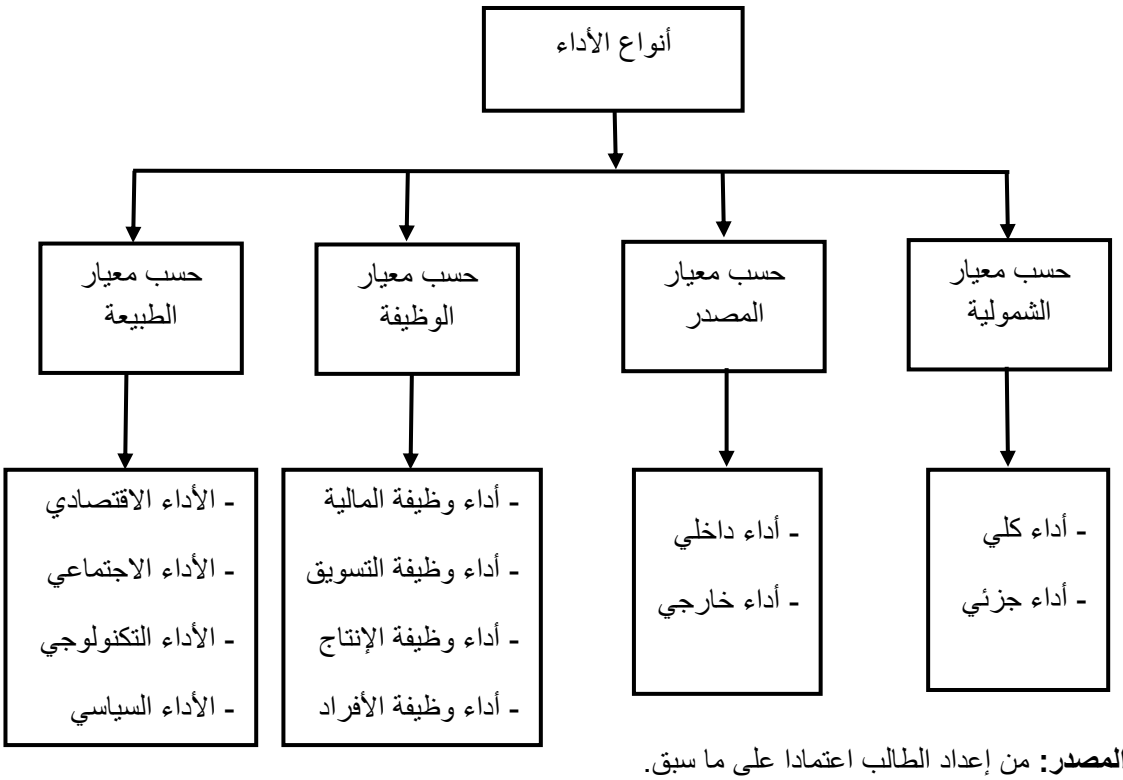

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

[1] نوبلي (نجلاء)، *استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسية الاقتصادية*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص144.

1.3. مقاييس الأداء

الجدول الموالي يوضح مقاييس الأداء وكيفية التعبير عنها:

الجدول رقم (1-2): تصنيف مقاييس الأداء

المقياس	يقيس	التعبير عنه بالوحدات
الكفاءة	قدرة المؤسسة على أداء المهام	المدخلات الفعلية مقارنة بالمدخلات المخططة
الفاعلية	قدرة المؤسسة على التخطيط لمخرجات عملياتها	المخرجات الفعلية مقارنة بالمخرجات المخططة
الجودة	مسألة إنجاز وحدة العمل بشكل صحيح، وإن معايير الصحة هنا تتحدد حسب احتياجات العملاء	عدد الوحدات المنتجة بشكل صحيح مقارنة بإجمالي عدد الوحدات المنتجة
الإنتاجية	حجم الموارد التي تستخدم لإنتاج وحدة العمل	عدد الوحدات المنتجة في الوقت المحدد مقارنة بإجمالي عدد الوحدات المنتجة

المصدر: وائل محمد صبحي (ادريس)، الغالبي (طاهر محسن منصور)، *اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن*، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 78.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي وأهميته

سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الأداء المالي وأهميته.

2.1. مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أحد أهم أنواع الأداء في المؤسسة، حيث شمل عدة تعاريف أساسية نذكر منها:

الأداء المالي على أنه عملية تقييم صحة وقوة المؤسسة المالية وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية وإنشاء القيمة للمساهمين والمستثمرين، إذ يتم تحليل الأداء المالي من خلال دراسة البيانات المالية المتاحة مثل الميزانيات وجدول الدخل والميزانية التفصيلية وغيرها من البيانات المالية الأخرى. ويتم استخدام هذه البيانات لتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر المالية وإدارة التغييرات المستقبلية في البيئة التجارية [1].

[1] شدري معمر (سعاد)، *دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية* – دراسة حالة سونلغاز -، مذكرة مقدمة لنيل درجة * الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، ص130.

ويعرف الأداء المالي أيضا على أنه:" مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدر الكسبية في المؤسسة، حيث الأولى تعنى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من نشاطاتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي وظاهرة الإفلاس"[1].

كما يمكن تعريف الأداء المالي أيضًا على أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الأعمال وتوفير الفرص الاستثمارية المختلفة التي تساعد على تحقيق أهداف المساهمين وأصحاب المصالح[2].

ومن خلال مما سبق فإن الأداء المالي:[3]

- كأداة مهمة لتحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو الشركات الناجحة، ولتحديد المشاكل والمعيقات التي قد تواجه الشركة في مسارها، وللتدارك الفوري لأي صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكلات العجز المالي والنقدي، وتنبيه الإدارة للعمل على معالجة الخلل والتحسين المستمر في أدائها المالي.
- أداة تستخدم لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل من الفترات السابقة. وتتضمن هذه الأداة تحليل البيانات المالية للشركة في لحظة معينة، سواء لتقييم الوضع المالي الحالي للشركة بشكل عام أو لتحليل جوانب محددة من أدائها.

2.2. أهمية الأداء المالي [4]

تبرز أهمية الأداء المالي في تقييم وقياس أداء الشركات، وذلك بطريقة تخدم المستثمرين والمديرين والمساهمين الذين لهم مصالح مالية في الشركة. يساعد التحليل المالي على تحديد جوانب القوة والضعف في الشركة، وتوفّر البيانات التي يوفرها الأداء المالي معلومات مفيدة لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تكمن أهمية الأداء المالي وبشكل خاص في متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته إذ يساعد في توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات تصحيحية. كما على ترشيد الاستخدامات العامة

[1] دادن (عبد الغني)، *قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية* - حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2007، ص (34-35).

[2] الخطيب (محمد محمود)، *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص38.

[3] المرجع السابق، ص (45-46).

[4] نفس المرجع السابق، ص (46-47).

للشركات واستثماراتها وفقًا للأهداف العامة للشركات، ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن ان يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- ❖ يعتبر أداة مُساعِدة للمستثمرين في فهم وتفسير البيانات المالية المُقدّمة من قِبل الشركات ومُقارنتها بين بيانات شركات مُختلفة، وذلك لاتخاذ القرارات المُلائمة للأوضاع الاقتصادية والمالية للشركات.
- ❖ يمكن للمستثمرين من فهم طبيعة ونشاط الشركات ومتابعتها بشكل دقيق، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المقدّمة من الشركات. ويمكن أيضا للمستثمرين من متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركات، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي (مثل الربحية والسيولة والنشاط والمديونية وتوزيعات الأرباح) على سعر الأسهم.

يعد الغرض الأساسي للأداء المالي هو توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المقدمة من الشركات واستخدام المؤشرات المالية المناسبة، وتُستخدم هذه المعلومات للتحليل المالي واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باختيار الأسهم الأفضل في الوقت الحالي ومن وقت لآخر.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي ومراحله

سنبرز من خلال هذا المطلب عن كيفية تقييم الأداء المالي وعن مراحله.

3.1. تعريف تقييم الأداء المالي

هو عملية قياس وتحليل الأداء المالي الفعلي للمؤسسة للتأكد من مطابقته للمعايير المحددة وتحقيق أهداف المؤسسة المحددة مسبقًا. يتضمن هذا التقييم تحليل النقاط القوية والضعف في الأداء المالي للمؤسسة، ويتم إجراء هذه العملية بشكل دوري لتحقيق الأهداف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين[1].

تقييم الأداء المالي هو عملية تحليل وفحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة، وتتم بعد عملية اتخاذ القرارات [2]. يهدف هذا التقييم إلى قياس النتائج المحققة أو المتوقعة وفقا للمعايير المحددة سابقا [3].

[1] مشعل جهز (المطيري)، *تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010/2011، ص10.
[2] شدري معمر(سعاد)، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[3] السعيد (فرحات جمعة)، *الأداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة)*، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 38.

3.2. مراحل عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل أساسية كما يلي:[1]

أ. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

تعد عملية تقييم الأداء المالي أمرًا حيويًا للشركات، وتتطلب توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير العملية المطلوبة لتقييم نشاط المؤسسة. يُمكن الحصول على هذه البيانات والمعلومات من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية، فضلًا عن المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والاستخدامات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك؛

ب. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

وللتأكد من صلاحية وصحة هذه البيانات، يجب توفير مستوى عالٍ من الموثوقية والاعتمادية في جميع البيانات المستخدمة في عملية تقييم الأداء؛

ت. إجراءات عملية التقييم:

يتضمن تقييم الوحدة الاقتصادية إجراءات عملية باستخدام المعايير والنسب الملائمة لنشاطها، يهدف هذا التقييم إلى تحليل النشاط العام للوحدة بشكل موضوعي ودقيق، بهدف الوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛

ث. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

تم تضمين نشاط الوحدة المنفذ ضمن الأهداف المخططة، وتم حصر جميع الانحرافات التي حدثت في النشاط وتحديد أسبابها، واتخذت الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات، وتم وضع الخطط اللازمة لتحسين نشاط الوحدة في المستقبل؛

ج. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

بالإضافة إلى ذلك، يتم تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، ويتم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها خلال عملية التقييم، وذلك للاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

[1] الكرخي (مجيد)، *تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص39.

المبحث الثاني: أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي

يعد قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ذو الاهمية البالغة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الشغل الشاغل للمسيرين، ولقياس الأداء المالي في المؤسسة له أدوات ومؤشرات والغرض منها تقييم كفاءة وفعالية المؤسسة وتحسين في أداءها المالي، حيث أن سلامة وقوة هاته المؤشرات المالية ينعكس بصورة جيدة على وضعية المؤسسة ومركزها التنافسي، وعليه سيتم سنتطرق في هذا المبحث حول أهم أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي.

المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة الصافية.

1.1. إعداد الميزانية المالية

1.1.1. تعريف الميزانية المالية: تعرف قائمة الميزانية المالية على أنها تقرير مالي يعرض الأرصدة للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين للشركة خلال فترة زمنية محددة، والتي تعد أداة إدارية مهمة لتحليل وتقييم الأداء المالي للشركة واتخاذ القرارات المالية المناسبة. توضح الميزانية المالية الحالة المالية للشركة خلال فترة زمنية محددة، وتتضمن ملخصاً للمطلوبات والموجودات وحقوق المساهمين في الشركة خلال الفترة المحددة [1]، وتعد أيضاً الكشف الذي يستخرج من دفاتر المؤسسة الاقتصادية في نهاية السنة المالية [2].

1.1.2. إعداد الميزانية المالية: تأتي الميزانية المالية على شكل جدول يحتوي على جانبين، ويشترط أن يكون المجموع الموجود في الجانبين متساويًا بعد إضافة النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، حيث يمثل الجانب الأول الأصول للشركة أما الجانب الثاني يمثل الخصوم.

- **الأصول**: كل ما تمتلكه الجمعية وله قيمة، سواء كانت قيمته نقدية أو عينية، وتنقسم الأصول إلى اثنين: الأصول الثابتة (غير الجارية) والأصول المتداولة (الجارية).
- **الخصوم:** جميع الموارد التي تم استخدامها في المشروع، سواء كانت عبارة عن رأس المال المقدم كمنحة أو قرض، أو كانت مستخدمة لتغطية نفقات التشغيل وتشمل هذه الموارد أيضاً أي ديون مستحقة على المشروع للبنوك وغيرها [3].

[1] بشرى حسن (محمد التوبي) وآخرون، *محاسبة القوائم المالية: أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية*، دار الحلاج للطباعة والنشر، بغداد، العراق، الطبعة 01، 2021، ص237.
[2] الكرخي (مجيد)، *تقويم الأداء باستخدام النسب المالية*، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص 187.
[3] محمد عبد السلام (احمد)، السيد (إبراهيم)، *إدارة الموارد المالية*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص9.

ويمثل الجول الموالي الميزانية المالية المختصرة الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ السيولة (الأصول) ومبدأ الاستحقاقية (الخصوم):

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: -الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	**الأموال الدائمة:** -الأموال الخاصة. -الديون المتوسطة والطويلة الأجل. -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة: -المخزونات. -حقوق المؤسسة لدى الغير. -المتاحات (صندوق، البنك...)	**الخصوم الجارية:** - المورد وملحقاته. -الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: بن ساسي (إلياس)، قريشي (يوسف)، *التسيير المالي (الإدارة المالية)*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة2، الجزء الأول،2011، ص66.

1.2. مؤشرات التوازن المالي

التوازن المالي يعني توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بأحسن الأسعار وأدنى التكاليف، واستخدام الأموال بطريقة تحقق توازناً مالياً جيداً، وذلك عبر تحسين هيكل الموارد المالية للمؤسسة. ويهدف التوازن المالي إلى ضمان قدرتها على تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة في المواعيد المحددة [1]، ويتم حساب ودراسة التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية:

1.2.1. رأس المال العامل: هو أحد أدوات التحليل المالي، ويستخدم لتقييم البنية المالية للمؤسسة وتحديد مدى توازنها المالي، وخاصة في المدى القصير بتاريخ محدد. ويتمثل رأس المال العامل في الجزء الدائم من الموارد المستخدمة لتمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل جميع الأصول الثابتة [2].

يعد رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستخدمها المؤسسة لتقييم توازنها المالي في المدى الطويل، ويُطلق عليه في بعض الأحيان مصطلح "هامش الأمان". يُعرف رأس المال العامل على

[1] بويباون (مسعود)، *تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت: دراسة حالة مؤسسةSANIAK عين كبيرة*، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد02، العدد06، 2021، ص199.

[2] زغيب (مليكة)، بوشنقير (ميلود)، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1، 2011، ص 49.

أنه المبلغ الذي تحتفظ به المؤسسة لتغطية الظروف الطارئة، مثل تباطؤ أو تعطل بعض العناصر من الأصول المتداولة، ويُظهر مدى القدرة على توفير الأموال اللازمة لتغطية هذه الأحداث[1]. ويمكن تقسيمه إلى:

- **رأس مال العامل الصافي الإجمالي:** هو الجزء المخصص من الموارد المالية الدائمة لتمويل النشاطات (الاستخدامات) المتداولة. ويمكن تعريفه أيضاً بأنه الفائض المالي الذي ينتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة للمؤسسة [2] . ويحسب:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول (الصافية) – الأصول الثابتة (الصافية)

- **رأس المال العامل الصافي FRN:** هو والجزء المخصص من الموارد المالية الدائمة (الأموال الدائمة) لتمويل جزء من الأصول المتداولة. يتم حسابه باستخدام إحدى الطرق التالية :[3]

❖ **من أعلى الميزانية**: يحسب بالعبارة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

❖ **من أسفل الميزانية:** وفق العبارة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وهناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي وهي:[4]

❖ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب (FRNG > 0):** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً في الأجل الطويل، حيث استطاعت تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الدائمة، وتمكنت من تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه لتمويل الاحتياجات المالية اللاحقة.

[1] بلعادي (عمار)، *محاضرات التحليل المالي*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص3.
[2] سعادة (اليمين)، *استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها*: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – سطيف-، رسالة ماجيستر، إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص59.
[3] زغيب (مليكة)، بوشنقير (ميلود)، مرجع سبق ذكره ص50.
[4] قوادي (محمد)، *مطبوعة مقياس التحليل المالي*، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص23.

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم (FRNG = 0):** فهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي مثالي في المدى الطويل، حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الدائمة بدون تحقيق فائض عجز مالي أو فائض.
- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب (FRNG <0)**: فهذا يشير إلى أن المؤسسة تواجه عجزاً في تمويل استثماراتها واحتياجاتها المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي تحتاج إلى مصادر تمويل إضافية، أو تحتاج إلى تقليص مستوى استثماراتها للحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. كما يوجد أنواع أخرى لرأس المال العامل، نذكر منها:

جدول رقم (3-2): أنواع أخرى لرأس المال العامل

النوع	العلاقة الرياضية
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأموال الثابتة
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون أو مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالب.

1.2.2. احتياجات رأس المال العامل BFR

يعرف أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة بشكل فعلي خلال دورة الاستغلال، لتسديد ديونها القصيرة في المواعيد الاستحقاقية [1].

1.2.2.1. تشكيل احتياجات رأس المال العامل: يوضح الشكل الموالي كيفية تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل:

[1] نوبلي (نجلاء)، مرجع سبق ذكره، ص114.

الشكل رقم (3-2): كيفية تشكيل الاحتياج في رأس المال العامل

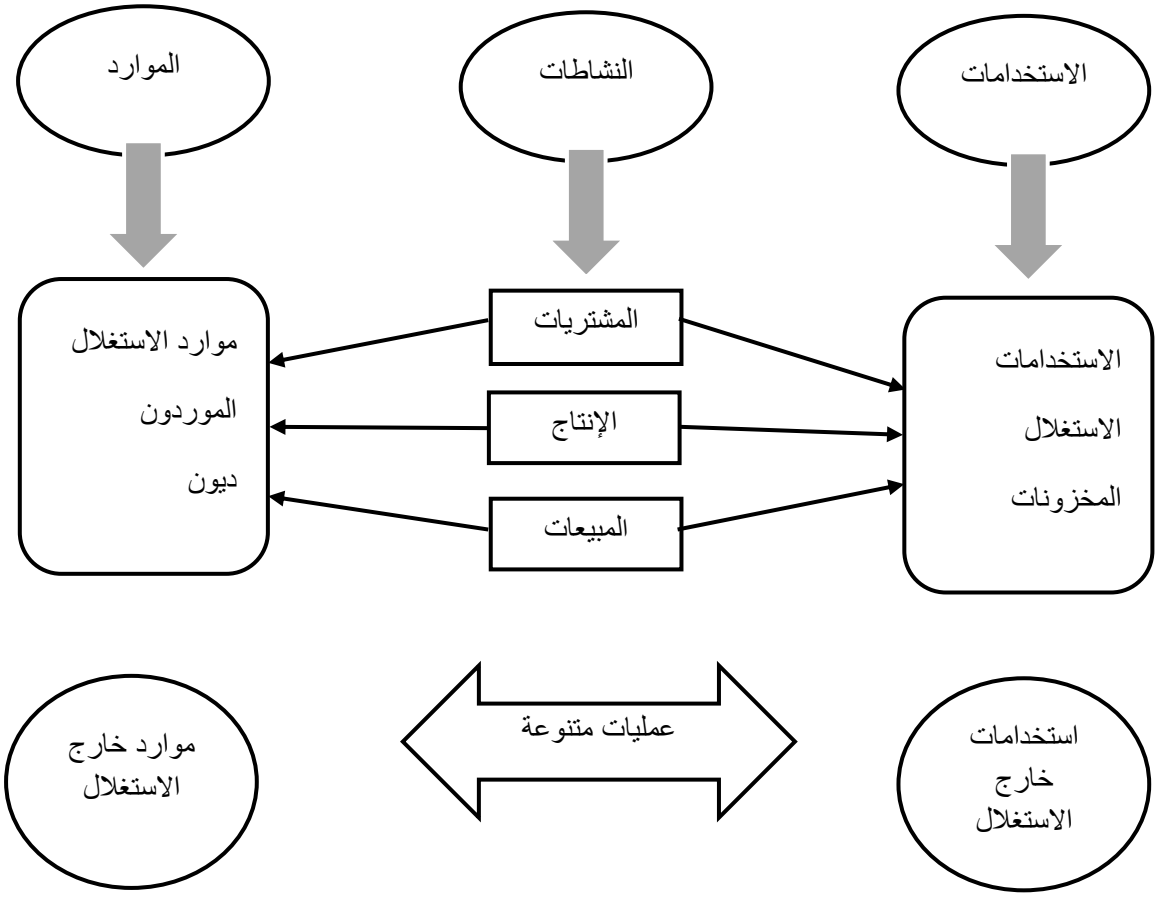

المصدر: بن ساسي (إلياس)، قريشي (يوسف)، *التسيير المالي (الإدارة المالية)*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة2، الجزء الأول،2011، ص84.

1.2.2.2. أنواع الاحتياجات رأس المال العامل وطرق حسابه [1]

- **الاحتياج في راس مال العامل للاستغلال:** يتميز بانتماء عناصره إلى دورة الاستغلال والتي تشمل مخزونات أو ديون او حقوق ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال– موارد الاستغلال

- **الاحتياج في راس مال العامل خارج الاستغلال:** هو المبلغ الذي يحتاجه صاحب العمل لتمويل النشاطات الاستثنائية والغير رئيسية ويحسب بالعلاقة التالية:

[1] بلعور (سليمان)، *التسيير المالي*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص43.

الاحتياج في رأس مال العامل خارج للاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال– موارد خارج الاستغلال

- **الاحتياج في راس مال العامل الإجمالي:** يحسب بالعلاقة التالية:[1]

الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال

1.2.2.3. حالات الاحتياج في رأس مال العامل: وعند حسابنا لاحتياج رأس مال العامل قد تصادفنا أحد الحالات التالية: [2]

- ❖ **احتياج رأس المال العامل معدوم (BFR = 0):** تساوي احتياجات الدورة مع الموارد المتاحة له والتي تشمل الديون قصيرة الأجل ومما يدل أن المؤسسة في حالة توازن مالي.
- ❖ **احتياج رأس المال العامل موجب (BFR > 0):** تشير إلى أن احتياجات دورة الاستغلال تفوق موارد الاستغلال، وبالتالي يوجد عجز في تمويل نشاط المؤسسة عن طريق الديون القصيرة الأجل، ويتم استخدام رأس المال الدائم (هامش الأمان) لتغطية هذا العجز. وعلى الرغم من أن هذه الحالة تعد طبيعية في بعض الأحيان، إلا أنه يجب على المسؤول المالي مراقبة هذا الاحتياج باستمرار ومقارنته بآجال الاستحقاق، سواء كان هذا الاحتياج ينشأ من دورة الاستغلال العمل وتسييره أم خارج دورة الاستغلال.
- ❖ **احتياج رأس المال العامل سالب (BFR < 0)**: أي أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، وبالتالي يمتلك العمل فائضًا من الموارد النقدية، وإذا كان هذا الفائض بسيطًا، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تعمل بكفاءة وبارتياح، حيث تم تمويل جميع نشاطاته النقدية بما يكفي، ومع ذلك إذا كان هذا الفائض كبيرًا جدًا، فقد يدل ذلك على وجود وضعية اختلالية في الأداء المالي للمؤسسة.

1.2.3. الخزينة الصافية TN

يمكن وصف تشكيل الخزينة عندما يتم استخدام الرأسمال العامل الصافي لتمويل احتياجات دورة الاستغلال والنشاطات الأخرى. وتعتبر الخزينة من العوامل الهامة جدًا في المؤسسة، حيث تعكس وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة [3].

[1] خليفة (أسياء)، *محاضرات التحليل المالي المتقدم*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2020/2021، ص 32.
[2] المرجع نفسه.
[3] شنوف (شعيب)، *محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية*، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص216.

ويمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية:[1]

الخزينة الصافية TN= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة الصافية TN= القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية

1.2.3.1. الحالات الممكنة للخزينة الصافية TN: يوضح الجدول الموالي الحالات الممكنة للخزينة الصافية

الجدول رقم (4-2): التعليق على نتيجة الخزينة الصافية

الحالة	التعليق
الخزينة الموجبة (BFR < FRN)	في هذه الحالة المؤسسة حققت هامش دائم من النقود ويظهر في شكل سيولة مالية متاحة وتحت التصرف.
الخزينة معدومة (FRN = BFR)	أي أن المؤسسة حققت توازن مالي، أي وجود تطابق بين سيولة المؤسسة واستحقاق ديونها ومن أجل ضمان تلبية احتياجاتها المستقبلية، يتعين عليها البحث عن موارد مالية جديدة.
الخزينة السالبة (FRN < BFR)	وهي حالة عدم التوازن حيث تكون المؤسسة بحاجة إلى الموارد المالية مما يدفعها إلى اللجوء إلى الحصول على قروض مصرفية لتسديد العجز المالي.

المصدر: زغيب (مليكة)، بوشنقير (ميلود)، نفس المرجع السابق، ص54.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يتم الاعتماد على عناصر جدول حساب النتائج في قياس وتحليل مختلف النسب المالية، حيث يمكن إعداد جدول حساب النتائج كما يلي:

2.1 إعداد جدول حساب النتائج

2.1.1. التعريف بجدول حساب النتائج

يشير جدول حساب النتائج إلى واحدة من القوائم المالية الأساسية التي يتعين إعدادها في نهاية كل فترة مالية، إذ يتم استخدام هذا الجدول لتوضيح جميع العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية

[1] زغيب (مليكة)، بوشنقير (ميلود)، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلال الفترة المالية وتحديد نتائج تلك العمليات والأنشطة، سواء كانت ربحًا أو خسارةً [1].

كما تعرف بأنها جدول تلخيصي للأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلال السنة المالية، يوضح النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج[2].

2.1.2. مكونات جدول حساب النتائج

تظهر مكونات جدول حساب النتائج في شكلين:[3]

- **الأعباء (التكاليف):** هي المبالغ المالية التي تم دفعها أو سيتم دفعها من قبل المؤسسة خلال السنة المالية. تشمل هذه المبالغ المواد والمنتجات والخدمات التي استهلكتها المؤسسة في عمليات الإنتاج والاستغلال، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم التي يتم دفعها إلى الدولة والجماعات المحلية، ومن بين الأعباء التي يمكن أن تكون غير نقدية هي الاهتلاكات والمؤونات وتظهر حسابات المجموعة السادسة، وهي حسابات تسيير في حساب النتيجة.
- **النواتج (الإيرادات):** هي المبالغ المالية التي تم جمعها أو سيتم جمعها من قبل المؤسسة، والتي تأتي كنتيجة لتقديم المنتجات والخدمات للعملاء. وتشمل هذه المبالغ أيضًا الإعانات التي تلقتها المؤسسة. ومن بين الحسابات التي تشكل النواتج هي حسابات تكاليف الإنتاج (الحسابان 72 و73)، وحساب الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات (حساب 78). حيث يجب الانتباه إلى أن حسابات الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات لا تمثل المقبوضات النقدية.

2.1.3. هيكلة وعرض جدول حساب النتائج

يمثل الجدول الموالي جدول حساب النتائج

جدول رقم (5-2): إعداد جدول حساب النتائج

البيان	مبلغ السنة N	مبلغ السنة N-1
المبيعات والمنتوجات الملحقة (رقم الأعمال)		

[1] الحبيطي (قاسم محسن)، يحي زياد (هشام)، *تحليل ومناقشة القوائم المالية*، دار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011، ص27.

[2] محمد الهادي (ضيف الله)، *أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدول*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد06، ص95.

[3] معتوق (جمال)، *تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي* scf: دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته وحدة ملبنة التل مزلوق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، العدد48، ديسمبر، 2017، ص80-81.

تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		
2- استهلاك السنة المالية		
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
4- إجمالي فائض الاستغلال		
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
5- النتيجة العملياتية		
المنتوجات المالية الأعباء المالية		
6- النتيجة المالية		
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
العناصر غير عادية –منتوجات- العناصر غير عادية-أعباء-		
9- النتيجة غير العادية		
10- صافي نتيجة السنة المالية		

المصدر: القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 ه الموافق 15 مارس 2009، يحدد *قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها*، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، 19، ص30.

2.2. النسب المالية

يتم استخدام النسب المالية لتحليل وقياس الأداء المالي، وذلك لمقارنة وتدقيق بيانات المركز المالي السابقة والحالية. يمكن لهذه البيانات أن تعطي تقارير تفصيلية عن الوضع الحالي للشركة، وتساعد في تحديد كيفية استخدامها مع مرور الوقت.

2.2.1. تعريف النسب المالية

تعبر عن العلاقات المالية بين بنود مختلفة في القوائم المالية، يمكن أن تكون البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية متواجدة في القائمة المالية نفسها، ويمكن أن تكون متواجدة على قوائم مالية مختلفة[1]. وتعرف أيضا بأنها عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، والتي تعكس العلاقة بين القيم الموجودة في البيانات والأرقام التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، كما يجب أن تكون هذه العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له [2].

2.2.2. أهمية النسب المالية

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:[3]

- تساعد في تحديد مدى قدرة المؤسسات على تلبية الالتزامات المالية الجارية.
- تساعد في قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن نقاط الضعف.
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة ومستوى أدائها المالي باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.
- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها.

2.2.3. أنواع النسب المالية

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الأداء المالي، من بينها النسب المالية ويمكن تصنيفها وفقا للنشاط أو المهمة المراد تقييمها حيث تصنف إلى[4]:

[1] وائل رفعت (خليل)، السيد (إبراهيم)، *التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2017، ص49.
[2] الزبيدي (حمزة محمود)، *أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع*، عمان، الأردن، 2004، ص80.
[3] الخطيب (محمد محمود)، مرجع سبق ذكره ص (54-55).
[4] الحنفي (عبد الغفار)، *تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى*، الدار الجامعية، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص52.

2.2.3.1. نسب السيولة

وهي مجموعة من النسب المالية التي تستخدم في تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة، وتحديد قدرة الإدارة على سداد التزاماتها في مواعيدها المستحقة.[1]، كما تهتم بقياس وتحليل الأداء من خلال قياس قدرة الإدارة على تسديد التزامات المنشأة المستحقة في تاريخ استحقاقها. هذه النسب تستخدم كمؤشرات صريحة لتحديد مدى التعرض لمخاطر الإفلاس التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في حالة عدم القدرة على سداد التزاماتها المستحقة [2].

لذلك تعتبر المؤسسة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية، حيث تتمتع بالقدرة على تسديد التزاماتها وتقديم أرضية صلبة ضد أي مشكلة أو تخلف عن الوفاء بالدين، وبالمقابل المؤسسة التي تفتقر للسيولة تواجه خطر الإفلاس إذا لم تكن قادرة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، وتتمثل أهمية السيولة في توفير استقرار للإدارة الداخلية والأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم، ورغم أن هناك العديد من الشركات التي تحقق أرباحاً جيدة إلا أن بعضها يعاني من مشاكل في السيولة وتجد صعوبة في تسديد التزاماتها في الوقت المناسب، وإذا استمرت هذه المشكلات فقد يؤدي ذلك إلى اختفاء تلك الشركات من السوق، لذلك يتمحور الهدف الرئيسي للسيولة حول تأمين استمرارية الشركات في الأجل الطويل خاصة في الأسواق المالية [3]. ومن أبرز نسب السيولة نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-2): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية كل دينار من التزامات المتداولة.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة- المخزونات / الالتزامات المتداولة	تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتحولة بسهولة إلى نقدية. تتضمن هذه الأصول النقدية والأوراق المالية والذمم المدينة، وتستثنى المصروفات المدفوعة مقدمًا والمخزون بسبب صعوبة تحويلهم إلى نقدية.
نسبة النقدية	النقد+ الأوراق النقدية قصيرة الأجل / الالتزامات المتداولة	تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها النقدية وشبه النقدية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: حداد فايز (سليم)، *الإدارة المالية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2010، ص67-69.

[1] بلعور(سليمان)، مرجع سبق ذكره، ص71.
[2] الزبيدي (حمزة محمود)، مرجع سبق ذكره، ص65.
[3] الخطيب (محمد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص63.

2.2.3.2. نسب النشاط أو التشغيل

تعتبر نسب النشاط أو التشغيل مكملة لنسب السيولة، حيث تقيس سيولة المؤسسة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها، وتستخدم هذه النسب لقياس سرعة تحويل بعض الحسابات في المؤسسة إلى مبيعات أو نقد وتقييم كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل أمثل، كما تؤثر زيادة نسب النشاط على أسعار الأسهم والإنفاق الاستثماري، حيث يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم وارتفاع عوائدها وبالتالي يمكن أن تزيد الأرباح من خلال زيادة النشاط مما ينعكس إيجابيًا على أسعار الأسهم وعوائدها ويؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم، وتستخدم هذه النسب أيضًا لتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتتأثر أسعار الأسهم بشكل مباشر بزيادة نسب النشاط حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وارتفاع أسعار الأسهم وبالتالي زيادة عوائدها [1].

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7-2): نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	يُعد هذا المؤشر معدلًا يمكن من خلاله تحديد نوعية وجودة البضائع المخزنة، ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة إدارة البيع والتسويق والمخزون في الشركة. كما يقيس هذا المؤشر السرعة التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات، وكلما زاد هذا المعدل، كان ذلك أفضل من وجهة نظر المقرضين، ويشير ذلك إلى وجود مركز جيد للسيولة في الشركة. ومن وجهة نظر الإدارة، يشير زيادة هذا المؤشر إلى تحسن في كفاءة إدارة المخزون.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	يعكس معدل دوران الأصول غير الجارية فعالية المؤسسة في توليد مبيعاتها انطلاقا من أصولها الثابتة.
معدل دوران اجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات.
معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن)	صافي المبيعات / رصيد المدينين	يتم قياس سرعة تحصيل الديون في المؤسسة من خلال هذه النسبة، حيث يعكس هذا المعدل السرعة التي يتم بها تحويل الديون إلى نقدية. وكلما زاد هذا المعدل كلما كانت درجة السيولة للذمم المدينة أعلى، ويشير ذلك إلى كفاءة مرتفعة في تحصيل الذمم المدينة وفي استخدام الأموال المستثمرة فيها.

[1] الخطيب (محمد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

مدة التحصيلات من الزبائن	360 / معدل دوران الذمم المدينة	تعبر عن المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط مدة تحصيل الحسابات المستحقة من العملاء والأوراق المالية الأخرى.
معدل دوران الذمم الدائنة (الموردين)	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين	توضح هذه النسبة مدى توافق بين سياسات البيع والشراء في المؤسسة. لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الائتمان.
مدة التسديد للموردين	360 / معدل دوران الذمم الدائنة	تُعرف المدة المتوسطة للشراء الآجل بأنها المدة الزمنية التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموردين

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مجموعة من المراجع.

2.2.3.3. نسب الربحية

تعد نسب الربحية من المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، إذ تُعتبر الربحية أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة لتحقيق الأرباح من الأنشطة العادية [1]، فهي تعبر عن النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وتتجسد في المؤشر الكلي للأداء المالي [2].

إن زيادة نسبة الربحية يمكن أن تؤثر إيجابًا على أسعار الأسهم للمؤسسة، حيث إن الزيادة المتوقعة في نسبة الربحية تزيد من التفاؤل بشأن مستقبل المؤسسة، مما يزيد من النشاط في تداول الأسهم وبالتالي يرفع أسعارها وعوائدها. ومن المهم بالنسبة لحملة أسهم المؤسسة الحصول على أرباح مناسبة للحفاظ على قيمة أسهمهم في الأسواق المالية أو زيادتها وبالتالي تعزيز قيمة الأسهم في السوق [3]. ويلخص الجدول الموالي أهم النسب الربحية:

الجدول رقم (8-2): نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح / المبيعات	تُعبر هذه النسبة عن الربح الذي تحققه المؤسسة نتيجة مبيعاتها، وتُستخدم لتحديد مبلغ الأرباح المحققة لكل دينار من إيرادات المؤسسة.

[1] الحيالي (وليد ناجي)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص77.
[2] سيد محمد (جاد الرب)، *مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2009، ص 128-131.
[3] الخطيب (محمد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح / إجمالي الأصول	يعد هذا المعدل الذي يعرف بالقابلية الإرادية من بين أهم المؤشرات التي تُستخدم لتقييم أداء المؤسسات، إذ يتم استخدام هذا المؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	يُستخدم هذا المعدل لقياس العائد الذي يتحقق للمساهمين نتيجة للاستثمارات التي يقومون بها في المؤسسة

المصدر: عزدين (عبد الرؤوف)، بوعوينة (صابر)، *أدوات القياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب*، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد 01، المجلد12، 2021، ص07.

2.2.3.4. نسب المديونية

تبين مدى مساهمة الأموال من مصادر خارج المشروع في تمويل استثمارات المشروع، إذ تهدف إلى تفسير العلاقة بين رأس المال المستثمر في المشروع والمستحقات المالية التي يتعين على المشروع تسديدها للجهات الخارجية، مما يساعد في تحديد درجة المخاطرة المالية للمشروع، وتتيح هذه النسبة للمستثمرين والدائنين معرفة قدرة المشروع على تحمل المخاطر المالية وسداد التزاماته المالية [1]. والجدول الموالي يلخص أهم نسب المديونية:

الجدول رقم (9-2): نسب المديونية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة المديونية	إجمالي الديون / مجموع الأصول	تُعد نسب المديونية مؤشرًا يقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على المشروع مقارنة بإجمالي الأصول. وتُستخدم هذه النسبة لتحديد مصادر التمويل الخارجية التي تم تمويلها بالاقتراض، مثل السندات والقروض المصرفية طويلة الأجل.
نسب القدرة الإجمالية على الوفاء	إجمالي الديون / حق الملكية	تقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي يلتزم بها المشروع تجاه الدائنين، وعلاقة هذه الالتزامات بالأموال التي يقدمها الملاك. وتستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة ومتانة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، بعد مقارنة نتيجة النسبة مع المشاريع المماثلة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: دريد كمال، آل شبيب، المرجع أدناه، ص 98-99-101.

[1] آل شبيب (دريد كامل)، *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2007، ص 98-99.

المطلب الثالث: قياس الأداء المالي باستخدام نسب التمويل ونسب المردودية

سنتحدث في هذا المطلب عن طرق أخرى لقياس الأداء المالي، والمتمثلة في نسب التمويل والمردودية.

3.1. نسب التمويل والتمويل الذاتي

3.1.1. نسب التمويل

تُعد نسب التمويل مؤشرًا يمكننا من خلاله دراسة وتحليل النسب التمويلية للمشروع، والتحقق من مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة [1].

كما تُستخدم العديد من مؤشرات نسب التمويل من قبل المدقق الداخلي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ومدى اعتمادها على مصادر التمويل المفترضة وسوف نلخص أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-2): نسب التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \times 100$	تعد نسبة التمويل الدائم مؤشرًا يشير إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، ويتم استخدامها كهامش أمان. وإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن الشركة ستواجه صعوبات في تمويل أنشطتها مما يعني أن رأس المال العامل يكون سالبًا، مما يعني أن هذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$	تشير نسبة التمويل الخاص إلى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة. كما توضح هذه النسبة الحد الأدنى من رأس المال العامل الذي يجب أن يكون متاحاً كهامش أمان للشركة.
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$	تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة ودرجة استقلاليتها. وتؤثر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على التعامل بمرونة مع الدائنين والتعامل مع الديون، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة فإن المؤسسة تكون أقل ملاءمة للمخاطر المالية وتستطيع تحملها بشكل أفضل، وتستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت النسبة صغيرة، فإن المؤسسة تكون مثقلة بالديون وتواجه صعوبات في الحصول على موارد مالية إضافية في شكل قروض إلا بتقديم ضمانات.
نسبة التمويل الخارجي	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$	يشير إلى مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموالها الخارجية، ويُطلق عليها أيضًا اسم نسبة القدرة على الوفاء، حيث تبين مدى استخدام المؤسسة لأموال الدائنين في تمويل نشاطاتها.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: لسلوس (مبارك)، *التسيير المالي*، المرجع السابق ص46.

[1] لسلوس (مبارك)، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة02، 2012، ص45.

3.1.2. التمويل الذاتي[1]

يعرف التمويل الذاتي على أنه القدرة التي تمتلكها المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها، من خلال استخدام الموارد المالية الداخلية التي تتولد من نشاطها التجاري. وتتم هذه العملية بعد حساب نتيجة الدورة الاقتصادية، ويتم إضافة إلى هذه النتيجة عنصرين هامين يعتبران موردًا داخليًا للمؤسسة وهما الاهتلاكات والمؤونات.

إن النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة ليست نهائية ولا يمكن للمؤسسة التصرف فيها بشكل نهائي لإنه سيتم توزيعها على المساهمين، وبالتالي فالمقدار الذي يمكن أن تتصرف فيه المؤسسة فعليا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية غير الموزعة، إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات وبالتالي تعكس هذه القيمة قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، ويحسب التمويل الذاتي بالعبارة التالية:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي –الأرباح الموزعة

وتحسب قدرة التمويل الذاتي كالآتي:

قدرة التمويل الذاتي= الأرباح + الاحتياطات + مخصصات الاهتلاكات + مخصصات المؤونات.

3.2. نسب المردودية

تعرف على أنها القدرة التي تمتلكها المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها التجاري. كما يتم استخراج بنودها من قائمتي الميزانية وحساب النتائج [2]، كما تتم قياس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها التجاري، وذلك باستخدام الموارد المالية المتاحة لديها [3]. والجدول الموالي يوضح ثلاث أنواع أساسية للمردودية:

[1] سالم صلال (راهى الحسناوي)، *الاستثمار والتسويق في الأسواق المالية*، الشركة العربية المتحدة للتسويق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2017، ص36-37.

[2] لزعر (محمد سامي)، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي*، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص107.

[3] العيفة (محمد) وأخرون، *"أثر تغيرات سعر الصرف على المردودية التجارية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر"*، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد16، ديسمبر2018، ص286.

الجدول رقم (11-2): أنواع المردودية وطرق حسابها

نسب المردودية	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تعرف بالعائد على الملكية، تعبر عن الربح المحقق من استثمار وحدة نقدية من الأموال الخاصة، وتعبر عن العائد الذي يحصل عليه المساهم مقابل تضحيته بكل دينارًا لتمويل نشاط المؤسسة.
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة لتوليد أرباحها، وتعرف في المدرسة الأنجلوسكسونية بالعائد على الأصول.
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة	تشير المردودية التجارية إلى النسبة التي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بعد استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتعرف أيضًا باسم الربحية الصافية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: بن ساسي (إلياس)، قريشي (يوسف)، مصدر سبق ذكره، ص267.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

إن التغيرات الحديثة في التدقيق الداخلي أدت إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع أنشطة المؤسسة، إذ يساعد التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي من خلال كشف الانحرافات والاخطاء التي تقع على مستوى القوائم المالية، حيث يتم الإشارة اليها من خلال التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي الى الجهات المسؤولة، وحتى يكون عمله منظم يقوم بالاعتماد على المعايير التي وضعت من طرف الهيئات العالمية للتدقيق.

المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي والخدمات التي يوفرها داخل المؤسسة

بعد أن ينهي المدقق الداخلي جميع الخطوات اللازمة للتدقيق والفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، يتولى إعداد تقرير يتضمن نتائج عمله ويتم توجيهه لإدارة المؤسسة، للاطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات المتعلقة بالأداء المالي وتحسينه، ويتم تزويده بعدد من الأدلة الداعمة [1].

[1] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص293.

1.1. تقرير المدقق الداخلي

تتمثل خطوات اعداد تقرير المدقق الداخلي فيما يلي:

1.1.1. إعداد التقرير

يعتبر التقرير العنصر الأخير من عملية التدقيق الداخلي، حيث يستخدمه المدقق كأداة رئيسية للتعبير عن رأيه الفني المحايد، [1]، إذ يعرف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني مؤهل ومخول، وهو المدقق، ويتميز التقرير بأنه يعبر عن رأي فني محايد بخصوص القوائم المالية والإجراءات التي تم فحصها داخل المؤسسة، ويقيّم صحة ودقة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها المدقق لإبداء رأيه. كما يهدف التقرير إلى التأكد من أن القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعكس بشكل صحيح ودقيق الموقف المالي للمؤسسة وتوضح النتائج التي تم تحقيقها خلال السنة المالية [2].

بعدها يتم توجيه التقرير مباشرة إلى إدارة المؤسسة، وذلك لأجل الاطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات المتعلقة بالأداء المالي والمساعدة في تحسينه، ويتم تزويد التقرير بعدد من الأدلة الداعمة، فإن المدقق الداخلي يسعى إلى:

- تقديم التقارير حول الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق والتغيير لتحقيق التحسينات المطلوبة.

-عكس جهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا، ويؤثر ذلك على عملية اتخاذ القرارات.

- إبداء التوصيات اللازمة لتطوير إجراءات العمل، ونقل وتبادل الأفكار والمعلومات.

- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي [3].

1.1.2. معايير إعداد التقرير

يتعين على المدققين الاعتماد على جملة من المعايير عند إعداد التقرير وهي:[4]

- يجب إعداد التقرير الداخلي على شكل وثيقة مكتوبة وموقعة بعد انتهاء عملية التدقيق.

- يتعين عليه مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المختصة قبل إصدار التقرير الداخلي النهائي، كما يجب أن يوضح التقرير الداخلي الغرض والنطاق والنتائج التي تم الوصول إليها.

---

[1] الوردات (خلف عبد الله)، نفس المرجع السابق.
[2] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص (605-606).
[3] الوردات (خلف عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص293.
[4] الصحن (عبد الفتاح)، السوافيري (فتحي رزق)، *المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص (311-313).

- قد يشمل التقرير الداخلي توصيات بشأن التحسينات المستقبلية والأداء وتوصيات لإجراءات تصحيحية اللازمة.

- يجب على مدير التدقيق الداخلي أو المسؤول المخول لهذا الأمر أن يراجع تقرير التدقيق الداخلي قبل إصداره.

- يجب أن يتميز التقرير الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.

1.2. الخدمات التي يوفرها المدقق الداخلي[1]

يعد التدقيق الداخلي إجراء ضروريا يتعين على المؤسسات تطبيقه للحفاظ على حسن سير العمل وتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك ضمن الحدود القانونية والتي تم تحديدها في النظام الداخلي للمؤسسة. يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من أن الموظفين والمدراء يقومون بواجباتهم ضمن الحدود المسموح بها، ومن الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للإدارة:

- **خدمة التأكيد الموضوعي**: تعني فحص الأدلة بشكل موضوعي، وذلك بهدف تقديم تقييم مستقل لفاعلية وكفاءة إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة التي تتبعها الإدارة.

- **الخدمات الاستشارية:** تعرف الخدمات الاستشارية على أنها عمليات المشورة التي يقدمها خبراء لوحدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، ويتم تحديد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، ويكون الهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها. وبالإضافة لهاتين الخدمتين لدينا خدمات أخرى يقدمها التدقيق الداخلي وهي:

- تزويد الإدارة بالنصائح والتوجيهات المتعلقة بالأداء والنظام الداخلي.
- تقييم ما إذا كانت الإجراءات والسياسات المنتهجة تتفق مع سياسات المؤسسة.

ويضح الشكل الموالي الخدمات التي يوفرها المدقق الداخلي في المؤسسة:

[1] المومني (محمد)، *معيار التدقيق الدولي*، مجلة أخبار المحاسبة، العدد السادس، 2009، ص26.

الشكل رقم (4-2): خدمات المدقق الداخلي

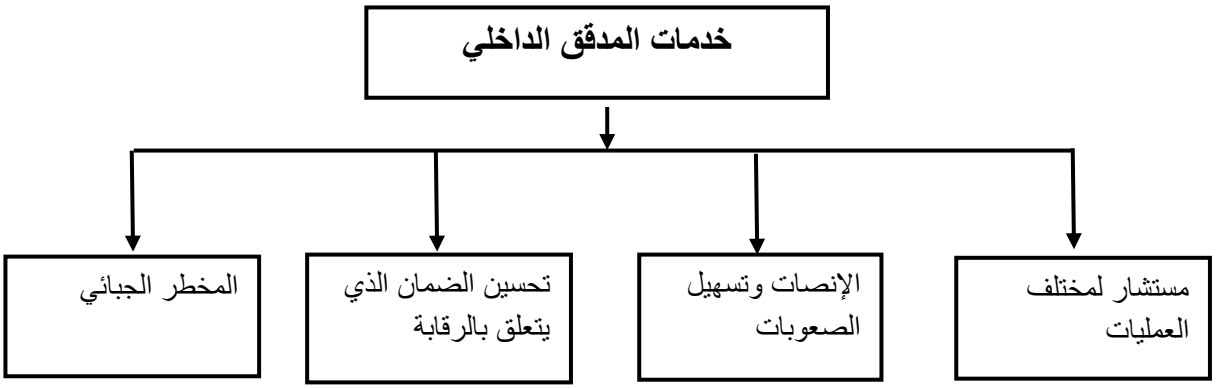

المصدر: عبيرات (مقدم)، نقاز (أحمد)، *المراجعة الداخلية كأداة فعالية في اتخاذ القرار*، دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني،2007، ص75.

المطلب الثاني: تقييم المدقق الداخلي لنتائج المؤسسة وتدقيق القوائم المالية

2.1. خطوات المدقق الداخلي الأولية:[1]

أ. **تحديد المشكلة:** تعد الخطوة الأولى التي يتخذها المدقق الداخلي للإدارة، حيث يتم تحديد المشكلة وتحديد الهدف الذي يسعى إليه المدقق، بالإضافة إلى تحديد النتائج المتوقعة والعمليات التي ينبغي تنفيذها.

ب. **تقصي الحقائق:** هي خطوة هامة وحساسة جدا، حيث يتحقق المدقق الداخلي من خلالها من صحة البيانات الأولية ويتم إجراء التعديلات اللازمة في حال اكتشاف أي خطأ.

ت. **تحليل الحقائق:** وهي الخطوة التي تتضمن تطبيق الحقائق وتحليل العلاقات والأسباب، بالإضافة إلى إجراء المقارنة بين العناصر. يتميز أسلوب المدقق الداخلي خلال هذه الخطوة بالقدرة على جمع العناصر المختلفة وتحليلها.

ث. **صياغة الحلول والمقترحات والتوصيات:** هي الخطوة التي تتضمن صياغة الحلول المناسبة وطرحها على الجهة المسؤولة بأسلوب منطقي، وتتطلب اختيار الحل الأنسب أو البحث عن الحلول البديلة، كما يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بالخبرة والإبداع والقدرة على قياس البدائل المناسبة.

ج. **التنفيذ:** تعد خطوة التنفيذ هي الخطوة الأخيرة في عملية التدقيق الداخلي، حيث يتم توزيع العمل وتحديد الزمن والتكلفة لكل عميل وإبداء النصح والتوجيهات لموظفي المؤسسة وتوفير المساعدة اللازمة.

[1] نصر علي (عبد الوهاب)، شحاتة السيد (شحاتة)، *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (2005-2006)، ص528.

2.2. منهجية تدقيق القوائم المالية من طرف المدقق

وفقًا للمعيار الدولي للتدقيق رقم 200 والذي يتعلق بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق القوائم المالية، والذي يمثل الهدف الرئيسي لتحقيق القوائم المالية في تمكين المدقق من إبداء رأيه بشأن ما إذا كانت هذه القوائم قد تم إعدادها بشكل كامل ومناسب في جميع النواحي الجوهرية، وذلك وفقًا لإطار عمل محدد لإعداد التقارير المالية [1].

ولإبداء الرأي على القوائم المالية محل التدقيق يجب على المدقق أن:[2]

- التأكد من صحة البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أي مصادر أخرى وتحديد ما إذا كانت كافية لإعداد القوائم المالية؛

- التأكد من أن المعلومات والبيانات تم نقلها بشكل صحيح إلى القوائم المالية؛

- مطابقة القوائم المالية مع السجلات المحاسبية وغيرها من مصادر المعلومات؛

- دراسة الأسس المحاسبية التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية وتقييمها والتأكد من صحتها واستمرارية تطبيقها.

ولنعطي مثالا عن كيفية تدقيق عناصر الميزانية (الأصول) من طرف المدقق:[3]

أ- وجود الأصل: يقوم المدقق بالتأكد من وجود الأصل عن طريق مطابقة البيانات الموجودة في الدفاتر المحاسبية مع الأصول الفعلية الموجودة في المؤسسة. كما يحصل المدقق على خطابات التصديق من المدينين للمؤسسة لتثبت المديونية الموجودة لديهم. كما يتأكد المدقق من أن بعض الأصول الثابتة مؤمن عليها بشكل صحيح؛

ب- ملكية الأصل: فيما يتعلق بملكية الأصول، يطلب المدقق العقود والمستندات المتعلقة بالعقارات والاستثمارات للتأكد من ملكية المؤسسة للأصل. كما يحصل المدقق على شهادة من الشهر العقاري تثبت تسجيل ملكية الأصل وعدم وجود أي رهونات عليه، بالإضافة إلى الحصول على شهادات من الغير تثبت أن الأصول التي في حوزتهم ليست مستخدمة لتغطية ديون ما؛

ت- تقييم الأصول: يجب على المدقق تقييم الأصول بشكل صحيح وذلك بالحصول على المستندات الدالة على سعر التكلفة للأصل، وكذلك المستندات المتعلقة بالرسوم الجمركية ومصاريف النقل وغيرها من

[1] أمين السيد (أحمد لطفي)، *مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة*، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص360.
[2] البيومي (محمود محمد عبد السلام)، *المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية*، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص (157-158).
[3] أبوا الفتوح (على فضالة)، *المراجعة العامة*، الطبعة الثانية، دار للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص16- 17.

المصاريف، كما يجب التحقق من كفاية المخصصات المحتسبة للإهتلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتتبع العمليات المحاسبية في الدفاتر الخاصة بالأصول في الفترة المالية التالية لإقفال الحسابات وإظهار القوائم المالية النهائية وذلك للتأكد من بيع الأصول أو تحصيل الديون بشكل صحيح.

فمثلا للتحقق من الأصول الثابتة يقوم المدقق بما يلي:

- التحقق من وجود الأصل في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي؛
- التحقق من ملكية المؤسسة للأصل المذكور في قائمة المركز المالي ومن نوع هذه الملكية؛
- التحقق من صحة تقييم الأصل ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة [1]

يلعب التدقيق الداخلي دوار مهما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة عن طريق اتخاذ جملة من القرارات المالية التي من شأنها مساعدة المؤسسة في اكتشاف المشاكل المالية المحيطة بها حتى يتسنى لها مواجهتها قبل أن تصطدم بها، كما يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات المالية ذات جودة و فعالية، فإن التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم المعلومات مؤهلة للاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء المالي، ويتم ذلك من قبل المدير المسئول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة.

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي بأهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات وإضافة قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار وقرار التمويل، إذ تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير ولتوصيات المدقق لاتخاذ قراراتها المالية التي من شانها أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وإعطائها مركز تنافسي في السوق.

[1] من إعداد الطالب اعتمادا على: قسمية (إكرام)، *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة*، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016، ص61.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن غاية كل منشأة هو تحقيق أهدافها والاستثمار في نشاطها وتحسين أدائها المالي الذي يعتبر المرآة العاكسة لوضعتها ومركزها المالي، وذلك عن طريق استخدام التدقيق الداخلي التي تربطه علاقة وطيدة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال فحص القوائم المالية والتأكد من سلامتها وشفافيتها، حيث يعتبر تدقيق وفحص القوائم المالية من بين الطرق التي يتبعها المدقق لتقييم الأداء المالي وذلك بالاعتماد على جملة من معايير التدقيق الداخلي، حيث أن التطبيق السليم لهذه المعايير تساهم في زيادة رأس المال المؤسسة والحفاظ على حقوقها و اكتشاف المخاطر المحيطة بها ومعالجتها في الوقت المناسب.

إذ يبدي المدقق رأيه الفني المحايد من خلال التقارير التي يرسلها إلى إدارة المؤسسة من أجل الاطلاع عليها وإتباع التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالأداء المالي والمساعدة في تحسينه.

كما تستخدم المؤسسة معايير ومؤشرات مالية في تقييم أداءها المالي وذلك بالاعتماد على المبالغ الموجودة في قوائمها المالية وهذا ما يساعدها على تحديد مدى نجاح سياستها وفعاليتها في تحقيق أهدافها المسطرة وجلب استثماراتها.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لحالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

-SCAEK- سطيف

تمهيد الفصل

بهدف تعزيز ما تم تناوله في الجانب النظري وإسقاطه على الجانب التطبيقي قررنا إجراء دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين لكبيرة المتواجدة على مستوى ولاية سطيف، باعتبارها مؤسسة ذات وزن اقتصادي على المستوى الوطني نضرا لطبيعة نشاطها وإنتاجها المكثف و شهرتها في السوق و الطلب المتزايد على منتجاتها، كما يعتبر التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة ضرورة حتمية نظرا لكبر حجمها و تعدد فروعها و تعدد العمليات التي تقوم بها، فالتدقيق الداخلي يقدم عدة خدمات للمؤسسة والتي من بينها تحسين مستوى الأداء المالي و الكشف عن مؤشراته، إذ تم الاعتماد على التقارير والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال سنوات 2019-2021، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عامل لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف.

المبحث الثاني: يتضمن قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: واقع التدقيق الداخلي للمؤسسة حيث قمنا بإتباع منهجية الدراسة الميدانية المتمثلة في المقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة وكيفية تدقيقه للقوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف

تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الاستخراجية، لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير للبنية التحتية، وتعتبر شركة الاسمنت عين الكبيرة من أهم الشركات الرائدة في واحدة من الصناعات الإستراتيجية وهي قطاع البناء، وهذا نظرا للوزن الكبير الذي تكتسبه على المستوى الوطني وحتى الدولي، فهي تشهد طلب متزايد لذا تسعى إلى تعظيم وزيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح والاستمرارية. ولهذا سنتطرق في هذا المبحث عن تقديم عام لمؤسسة الإسمنت عين لكبيرة.

المطلب الأول: نبذة تعريفية عن المؤسسة [1]

1.1. لمحة تاريخية عن المؤسسة

مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة هي أحد أهم فروع المجمع الصناعي والتجاري لمؤسسات الإسمنت الجزائرية GICA (GICAGroupe Industriel des Cimentsd'Algérie)، وهي شركة ذات أسهم ينحصر نشاطها في إنتاج وتسويق الإسمنت، لم يكن اختيار منطقة إنشائها بأمر السهل، فقد أجريت عدة تجارب جيولوجية على عدة مناطق، وأول منطقة هي رأس الواد، ونظرا لصعوبة الاستغلال فيها تم اختيار مدينة سطيف، وذلك سنة 1973 حيث تم التعرف على جبل "مجونص" الذي يحتوي على طاقة إنتاجية هائلة من المادة الأولية كالصلصال و الكلس (حجر)، ثم الانطلاق في إنجازها قبيل منتصف السبعينيات من عام 1974، والشركة التي تكفلت بذلك هي الشركة الألمانية (K HD) بمساعدة شركات وطنية، وكانت بداية الإنتاج سنة 1978 من طرف الشركة الوطنية لمواد البناء(SNMC)، وبعد عملية الهيكلة العضوية للشركة الوطنية لمواد البناء انبثقت عنها عدة مؤسسات وطنية وجهوية ومحلية منها على الخصوص وحدة عين الكبيرة، ليكون افتتاحها يوم 3 نوفمبر 1978 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، والتي تحول اسمها إلى SCAEK وذلك طبقا للقانون الأساسي المحرر في 5 أفريل 1998.

1.2. بطاقة تقديمية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

شركة الاسمنت عين الكبيرة هي مؤسسة ذات أسهم تابعة للمجمع الصناعي للإسمنت الجزائر GICAوهي مؤسسة عمومية تابعة للدولة تمتلك100% من الأسهم ينحصر نشاطها في إنتاج وتسويق الاسمنت، يقدر رأسمالها ب2200000000 دينار جزائري(دج)، تقع على مساحة 50 هكتارا ويقع على بعد20 كلم شمال شرق عاصمة ولاية سطيف و 07 كلم جنوب دائرة عين الكبيرة، تقع بالقرب من مقلع تسمح له احتياطاته بأن يلبي احتياجات التشغيل طويلة الأجل، مع عمر افتراضي

[1] وثائق داخلية للمؤسسة

محتمل من هذه الوظائف التي تزيد عن100عام وفقا لآخر التقديرات، كما يقع المقر الرئيسي للإدارة العامة في مدينة سطيف حي بونشادة شارع عباشة عمار.

وفيما يلي جدول يلخص كل البيانات المتعلقة بمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة:

الجدول رقم (1-3): بطاقة فنية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

الاسم	مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة
الصفة القانونية	شركة مساهمة
المجمع/ المساهم الرئيسي	GICAالمجمع الصناعي للإسمنت الجزائر
الموقع الاجتماعي	أولاد عدوان ص.ب رقم 01 عين الكبيرة (19400) -ولاية سطيف-
الإدارة العامة	حي بونشادة، شارع عباشة عمار – سطيف
المدير العام للشركة	خبير العيد
رأس المال الاجتماعي	2200000000,00 دج
عدد الأسهم	11000
القيمة الإسمية للأسهم	200000 دج
البنك	البنك الخارجي الجزائريBEA
السجل التجاري	98B 0082263
النشاط الرئيسي	انتاج وتسويق الاسمنت
القطاع	مواد البناء
القدرة الإنتاجية	3.000.000طن اسمنت سنويا.
الموقع الالكتروني	http://www.scaek.dz/
رقم الهاتف	الإدارة العامة، الهاتف 82.83.39 (036) 82.83.41. (036)، الفاكس: (036) 82.83.46
الشهادات	نظام إدارة متكامل "الجودة –السلامة الصحية -البيئة" وفقا للمعايير ذات الصلة ISO 9001 إصدار 2008، 14001 ISOإصدار2004 و OHSAS 18001 إصدار 2007. API (Q 1) المتعلق بنظام إدارة الجودة و (10A) المتعلق بمنتج الإسمنت البترولي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق الشركة

والجدول التالي يمثل التطور التاريخي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة:

الجدول رقم (2-3): التطور التاريخي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

السنة	بيان الحدث
1974	توقيع العقد وبداية إنشاء مصنع الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -؛
1978	الدخول في الإنتاج في بداية سبتمبر؛
1998	انفصال المؤسسة عن باقي وحدات صناعة الإسمنت الوطنية وتأسيس مؤسسة الإسمنت بسطيف SCAEKالتي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الإسمنت؛
2000	قامت المؤسسة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة إنتاج مليون طن من الإسمنت؛
2002	قامت المؤسسة بوضع معايير الجودةISO 9001 نسخة 2000، تزويد المصنع بجسر مكشط Lho450/41؛
2003	تزويد المصنع لنظام تسخين الفرن؛
2005	إمضاء عقد مع مؤسسة فرنسية ICER من أجل إتمام ورش الخام والطهي والتجانس وتزويدها بنظام تشغيل آلي؛
2006	قامت المؤسسة بتركيب مصفاة كيسية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغاز ومعالجة الغازات الساخنة المنبعثة من الفرن، وهذه التكنولوجيا استخدمت لأول مرة في الجزائر من طرف المؤسسة؛
2008	تمكنت المؤسسة من في شهر جوان من الحصول على شهادة ISO14001 نسخة 2004، كما حققت المرتبة الثانية وطانيا في مجال حماية البيئة؛
2009	تموين المصنع بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي، وبدء أعمال الحفر طبقا للمواصفات الخاصة بمشروع إنجاز الخط الثاني؛
2010	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر، تم الحصول على شهادة ISO 14001 نسخة 2004،
2011	تجاوزت الشركة عتبة 1022040 طنا من الكلنكر لأول مرة في تاريخها؛
2013	إنجاز خط إنتاج ثاني لمادة الإسمنت في 21 أوت 2013؛

2014	دخول العقد حيز التنفيذ في جانفي 2014، وقرار الجمعية العامة غير العادية للمؤسسة الإكتتاب برفع رأس المال ب35% ؛
2016	لأول مرة على الصعيد الوطني قامت SCAEK بإنتاج ما يعادل 300 طن من الإسمنت، كما بلغ معدل التقدم في مشروع الخط الإنتاجي الثاني 93،5% في نهاية ديسمبر؛
2017	بدء التشغيل الفعال لخط الإنتاج الثاني في 01 مارس 2017والحصول على أول الكلنكر بطاقة 2130 طن في اليوم الأول
2018	تم الحصول على شهادة TEDJ في 05 أوت 2018، وهي علامة مطابقة لمعايير الجودة الجزائرية لمنتجي الأسمنت CPJ وCR ، و توقيع تقرير القبول المؤقت لخط الإنتاج الثاني في 01 نوفمبر 2018، مع جدول الرفع من الاحتياطيات المشار إليها في التقرير؛
2019	الحصول بتاريخ 29 يوليو 2019 على شهادة (API (Q1المتعلقة بنظام إدارة الجودة و (A10) المتعلقة بمنتج الاسمنت البترولي، تنفيذ أول عملية تصدير مباشر لـ 32188 طنا من الكلنكر من المؤسسة
2020	تصدير 800 ألف طن من الكلنكر، انخفاض الانتاج والمبيعات نسبيا بسبب وباء كوفيد 19
2021	الحصول على شهادة 45001ISO في أكتوبر المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل؛
2022	الحصول على شهادة المطابقة الأوربية CE لأنواع الإسمنت المختلفة في المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: إنتاجية وأهداف الشركة [1]

2.1. مراحل الإنتاج في المصنع

تخصص وحدة عين الكبيرة لصناعة الاسمنت خطين للإنتاج حيث تنتج خمسة أنواع من الاسمنت:

- CPJ-CEM21.5 اسمنت بورتالندي متعدد الاستخدامات حسب المعيار p2000/422NA.
- CPJ-CEM42.5 اسمنت بورتالندي متعدد الاستخدامات حسب المعيار NA422/2000.
- الاسمنت المقاوم للكبريت CRS400 حسب المعيار 999/433NA.
- إسمنت سريع التصلب تحت الماء.
- الإسمنت البترولي (حسب الطلب).

[1] المرجع السابق.

وتختلف طريقة الإنتاج والمكونات المستخدمة في إنتاج كل نوع منتوج من خلال مروره بالمراحل الرئيسية التالية:

أ. **استخراج وتحضير الخامات:** يتم استخراج الحجر الجيري والرمل عن طريق المعالجة الميكانيكية بمجرد تفجير الصخور على التوالي بالمتفجرات ومن خلال الانزلاق على مستوى محجرين، يتم نقلها بواسطة شاحنات تفريغ تبلغ حمولة الواحدة من35-50طن، إلى ورشات تكسير منفصلة ليتم سحقها وتفتيتها لأحجام متقاربة من0-25مم، ثم نقلها إلى وحدات التخزين بالمصنع عبر سكتين ناقلتين.

ب. **تحظير الفرينة:** إعداد المواد الأولية النيئة بانتقاء المواد الخام وطحن الحجر الجيري والصلصال بإضافة 4% يصنع خام الحديد في دائرة مغلقة في المطاحن الكروية وتبلغ سعة كل مطحنة 125طن/ساعة، بعدها يتم تجفيف الخليط داخل الطاحونة بغاز دافئ تصل درجته °300، ويخرج ما يسمى بالفرينة، أما الجزيئات المتبقية فتنقل هوائيا نحو الصهاريج.

ت. **طهي الفرينة:** بعد التخزين في الصهاريج، يتم طهيها بتسخينها ثم حرقها وصولا إلى الفرن الدوار ذو طول 80 متر وقطر 4.5 متر ودرجة حرارة 1450 درجة مئوية، يتم تجانس الدقيق الخام أثناء الاستخراج قبل شحنها من خلال برج مبادل حيث يتم تسخينها مسبقا ثم يتم تكليسها قبل الوصول إلى فرن دوار محمي بمقاومة حرارية حيث يتحول إلى الكلنكر عند 1450 درجة مئوية. يخضع الكلنكر الذي يخرج من الفرن إلى التبريد من خلال مبرد شبكي قبل تخزينه في صوامع.

ث. **طحن الكلنكر:** يضاف الكلنكر إلى الجبس ويتم سحق الإضافات في مطحنتين قدرة الواحدةمنها90طن/ساعة، ثم ينقل الاسمنت المحصل للتخزين في 5صهاريج ذات طاقة تخزينية تقدرب40000طن.

ج. **مراقبة جودة المنتج:** أثناء عملية الإنتاج يتم مراقبة جودة المنتج عبر كافة مراحل التصنيع من استخراج المواد الأولية إلى غاية توزيع المنتج النهائي، حيث تعمل مختبرات المؤسسة على الاستمرار في التحكم في جودة المنتج بالإضافة إلى اختبارات المطابقة للمعايير السارية.

2.2. أهداف المؤسسة

تكتسي مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة أهمية إستراتيجية، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي، ويمكن تلخيص أهدافها في النقاط التالية:

- تلبية الحاجات المتزايدة في مجال البناء والإسكان، نظرا للحاجة المتزايدة للسكن حيث تتفاقم هذه المشكلة وتزداد حدة من سنة إلى أخرى، نظرا للطلب المتزايد لزيادة المشاريع العمرانية المبرمج انجازها.

- تدعيم هيكل الاقتصاد الوطني، وتطوير الأنشطة الاقتصادية بتعزيز المجهودات الوطنية المبذولة في مجال التصنيع عبر مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- التخفيف من استيراد الاسمنت من الخارج والاحتفاظ بالعملة الصعبة (حيث قامت الدولة برفع الأسعار الجمركية على كل من يستورد الاسمنت من الخارج حتى تقلل من الاستيراد).

- إمكانية تصدير المنتجات الوطنية من الاسمنت إلى السوق العالمية، وتحسين صورة المنتوج الوطني في السوق العالمية، من خلال العمل على مطابقة مقاييس النوعية العالمية.

- تحقيق الأرباح والمساهمة في تطوير الشركة وضمان الاستمرارية في السوق .

-توفير مادة الاسمنت بأسعار معقولة مقارنة بأسعار المنتوجات المستوردة، للحد من تفاقم مشكلة السكن وتخفيض تكلفتها. والمساهمة في حماية البيئة والسكان من الغازات المنبعثة من المصنع عن طريق استخدام المصفاة الكيسية.

-المساهمة في امتصاص البطالة التي تفشت خاصة لدى الشباب، مع العلم أن هذه الصناعة هي أكثر الصناعات استقطابا لليد العاملة (عمال المصنع، المقالع، شركات النقل، شركات الصيانة، شركات الوقاية و الأمن).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأسمنت عين الكبيرة

3.1. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

اعتمدت شركة عين الكبيرة في تنظيم نشاطها على الهيكل التنظيمي بحسب الوظائف نظرا لأنه يعتبر بسيط ويساعدها على انتقال المعلومات بكفاءة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

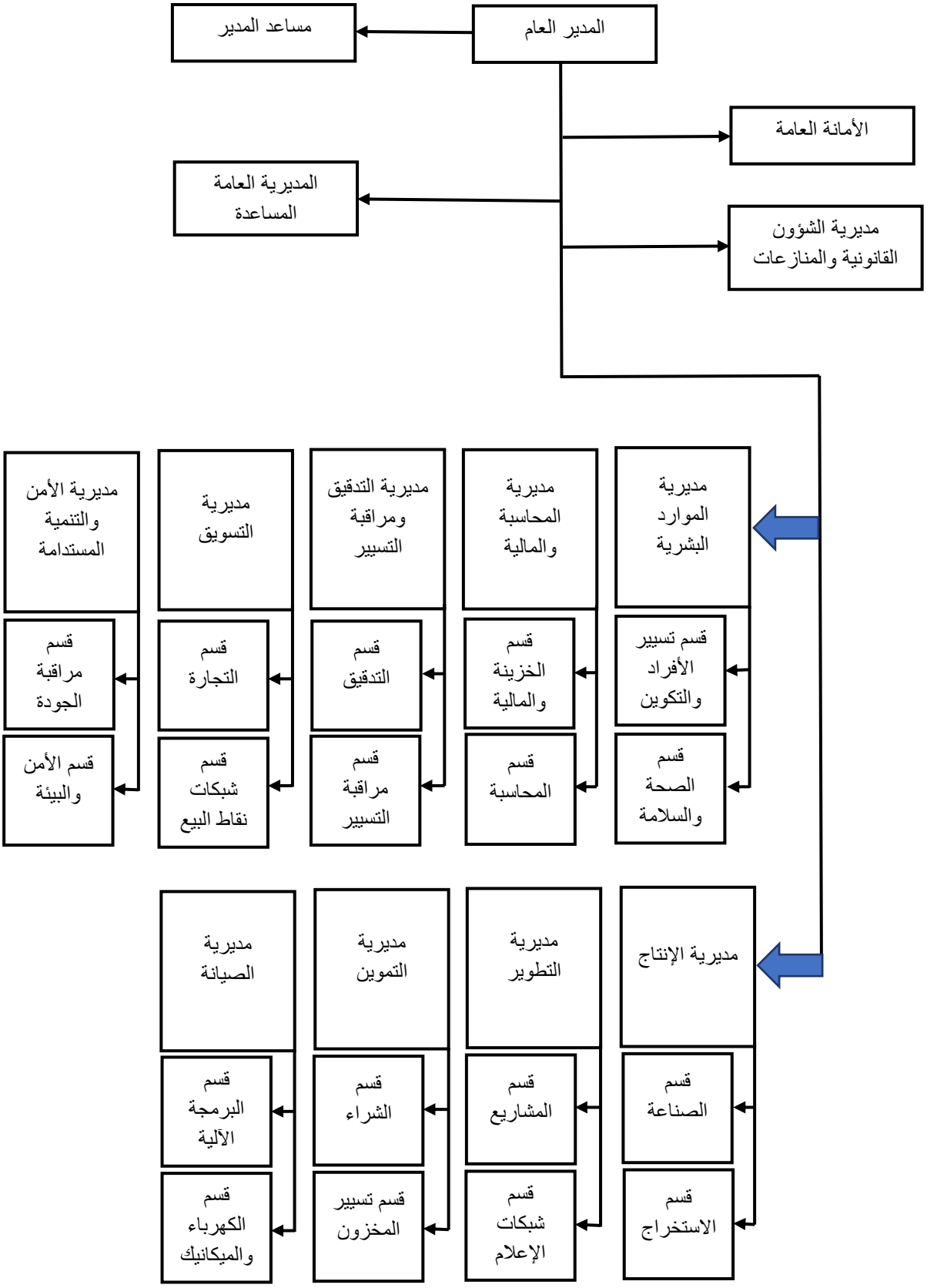

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة.

3.2. أهمية التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عن الكبيرة

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة في تحسين أدائها المالي نظرا لكبر حجمها و تعدد فروعها و تعدد العمليات التي تقوم بها، إذ يقع قسم التدقيق الداخلي في أعلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة تابعا لمديرية التدقيق ومراقبة التسيير، يتولى مهمة التدقيق الداخلي للمؤسسة شخص مهني مستقل ومؤهل هو المسؤول عن عميات التدقيق الداخلي لحسابات الشركة وإعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، ومساعدة المدير العام في مراجعة الميزانيات والأجور لأجل المصادقة عليها بالإضافة إلى الإشراف على السير الحسن للمدققين الخارجين وإعداد التقارير اللازمة لذلك.

المبحث الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لكل من السنوات 2019-2020-2021 والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج بهدف قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة الوضعية المالية لها، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة في ذلك.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة

مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة وكباقي المؤسسات تعتمد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج من أجل دراسة الوضعية المالية لها، وبعد المقابلة التي أجريتها مع المكلف بالمحاسبة والمالية على مستوى المؤسسة تم تزويدنا بجدول الميزانية المالية وجدول حساب النتائج لهذه المؤسسة خلال سنوات 2019-2020-2021 على التوالي:

1.1. الميزانية المالية

يعتبر التحليل الأفقي من بين الطرق التي يعتمد عليها المدقق من خلال مقارنة مفردات أو حسابات الميزانية خلال سنوات معينة، بغية التعرف على الاتجاه العام للحسابات الضرورية والمؤثرة على الميزانية، حيث نقسمها إلى:

1.1.1. جانب الأصول

ويمثل الجانب الأول للميزانية المالية والجدول الموالي يمثل جانب الأصول لميزانية المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021 على التوالي:

الجدول رقم (3-3): ميزانية الأصول لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دج			
الأصول	**صافي 2019**	**صافي 2020**	**صافي 2021**
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية	3,08	2,12	1,17
التثبيتات العينية	0,03	33 545, 81	31 159, 97
التثبيتات الجارية	234, 77	273,29	265,82
التثبيتات المالية	11 804,85	15 302,90	17 420,68
مجموع الأصول غير الجارية	**48 659,93**	**49 275,56**	**48 994,61**
الأصول الجارية			
المخزونات الجارية	**5 567,47**	**5 890,48**	**7 267,61**
الزبائن	482,23	606,85	530,20
المدينون آخرون	248,22	670,47	719,86
الضرائب وما شابهها	587,83	488,18	428,90
الأصول الأخرى الجارية			
الديون والوظائف المماثلة	**1 318,67**	**1 765,51**	**1 687,96**
توظيفات وأصول مالية جارية	0,00	396,37	555,32
أموال الخزينة	1 892,73	2 614,19	2 420,07
الموجودات وما يماثلها	**1 892,73**	**3 010,56**	**2 975,39**
مجموع الأصول الجارية	**8 778,88**	**10 666,56**	**11 921,97**
المجموع العام للأصول	**57 438,82**	**59 942,12**	**60 916,58**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة.

واعتمادا على الميزانية المفصلة لجانب الأصول يمكن اختصارها في الجدول الموالي:

الجول رقم (4-3): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دج						
الأصول	**2019**		**2020**		**2021**	
	المبلغ	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
الأصول غير الجارية	48 659,93	84,7 %	49 275,56	82,2 %	48 994,61	80,4 %
الأصول الجارية	8 778,88	15,3 %	10 666,56	17,8 %	11 921,97	19,6 %
المجموع	57 438,81	100%	59 942,12	100%	60 916,58	100%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المصدر السابق.

ومن خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2019-2021) يمكن اعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (1-3): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الأصول خلال سنوات الدراسة

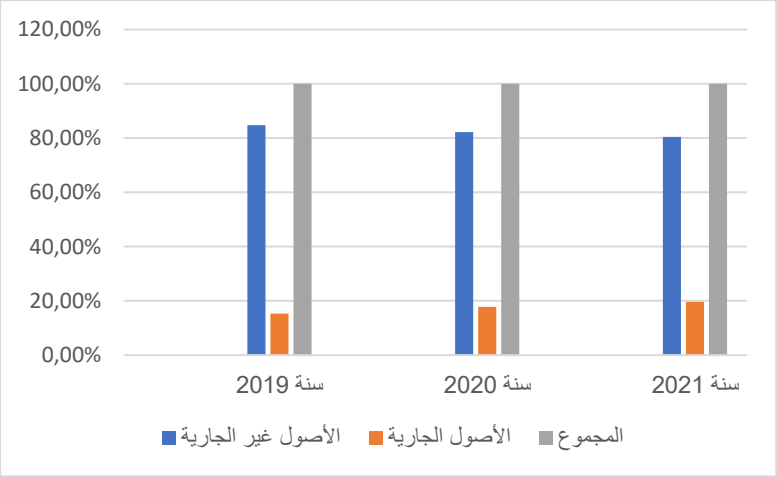

المصدر: من اعتماد الطالب اعتمادا على الميزانية المختصرة لجانب الأصول خلال سنوات الدراسة

ومن خلال مما سبق يمكن تعليق ما يلي:

أ. **على مستوى الأصول غير الجارية:** نلاحظ أن الأصول غير الجارية تشكل النسبة الأكبر من مجموع الأصول حيث تفوق 80% خلال السنوات الثلاث، حيث انخفضت بنسبة ضئيلة جدا في السنتين الأخيرتين (2020-2021) مقارنة بسنة 2019 إذ لا تتجاوز 80%، كما تمثل التثبيتات العينية القيمة الأكبر من مجوع الأصول الغير الجارية حيث قدرت بـ: 36 364,14

مليون دج في سنة 2019، وهذا راجع إلى نشاط المؤسسة واعتمادها بشكل كبير على مختلف التثبيتات العينية (الأراضي، المباني، والتثبيتات المادية الأخرى) في صناعة منتوجها.

ب. **على مستوى الأصول الجارية:** تمثل الأصول الجارية النسبة الأقل من مجموع الأصول إذ لا تتجاوز 20% خلال السنوات الثلاث، كما تمثل المخزونات الجارية القيمة الأكبر من مجموع الأصول الجارية حيث بلغت سنة 2021 إلى 267,61 7 مليون دج وهذا راجع إلى اهتلاك المؤسسة لقطع الغيار الخاصة بالآلات والمعدات التي تمثل القيمة الأكبر من المخزونات، و التي تعتمد عليها المؤسسة بشكل أكبر في استخراج المادة الأولية من الجبل.

ت. **المجموع العام للأصول:** نسجل ارتفاع مستمر في مجموع الأصول خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر في قيمة الأصول الجارية.

1.1.2. جانب الخصوم: الجانب الثاني من الميزانية ويمثل الجدول الموالي جانب الخصوم لميزانية المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021:

الجدول رقم (5-3): ميزانية الخصوم لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دج			
البيان	**صافي 2019**	**صافي 2020**	**صافي 2021**
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	2 200,00	2 200,00	2 200,00
العلاوات والاحتياطات	31 129,27	34 179,68	36 467,53
النتيجة الصافية	4 514,19	3 749,42	3 317,18
رؤوس الأموال الأخرى- فرق إعادة التقييم	37,80	40,00	75,00
المجموع	**37 881,26**	**40 169,13**	**42 059,71**
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	13 550,92	13 550,92	13 550,92
الضرائب	78,85	46,10	52,42
المؤونات والمنتوجات المقيد سلفا	815,47	925,61	893,29
مجموع الخصوم غير الجارية	**14 445,27**	**14 522,65**	**14 496,65**

الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	2 252,78	2 628,51	2 472,83
الضرائب	485,94	407,67	337,02
الديون الأخرى	1 999,32	1 783,47	1 253,29
خزينة الخصوم	374,22	430,69	290,06
مجموع الخصوم الجارية	**5 112,28**	**5 250,35**	**4 360,21**
المجموع العام للخصوم	**57 438,82**	**59 942,12**	**60 916,58**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة.

ومن خلال الميزانية المفصلة لجانب الخصوم يمكن اختصارها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-3): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دج

الخصوم	**2019**		**2020**		**2021**	
	المبلغ	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
الأموال الخاصة	37 881,26	65,95 %	40 169,11	67,01 %	42 059,71	69,04 %
الخصوم غير الجارية	14 445,27	25,15 %	14 522,65	24,23 %	14 496,65	23,80 %
الخصوم الجارية	5 112,81	8.90 %	5 250,35	%8,76	4 360,21	7,16 %
المجموع	57 439,43	100%	59 942,11	100%	60 916,57	100%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المصدر السابق.

ومن خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2019-2021) يمكن إعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (2-3): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الخصوم خلال سنوات الدراسة

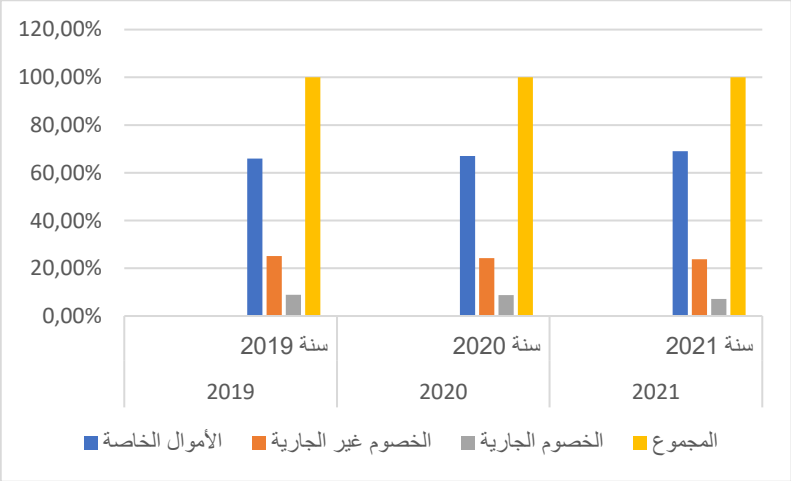

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المختصرة لجانب الخصوم خلال سنوات الدراسة.

وانطلاقا من الجدول والرسم البياني السابقين يمكن تعليق ما يلي:

أ. **الأموال الخاصة:** نسجل ارتفاع طفيف مستمر في قيمتها خلال سنوات الدراسة حيث قدرت ب: 37 881,26 مليون دينار دج أي ما يعادل 65,95% من مجموع الخصوم خلال سنة 2019 ثم ارتفعت خلال سنتي 2020 و2021 إلى 40 169,11، 42 059,71 مليون دج على التوالي، كما نلاحظ أن الأموال الخاصة تشكل النسبة الأكبر من مجموع الخصوم حيث بلغت 69,04% خلال سنة 2021، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة العلاوات والاحتياطات المخصصة من طرف المؤسسة حيث بلغت سنة 2021 إلى 36 467,53 مليون دج.

ب. **الخصوم غير الجارية:** نلاحظ تسجيل ارتفاع طفيف جدا في قيمتها خلال سنتي 2020 و2021 وانخفاضها سنة 2021 في حدود 14 496,65 دج، أما فيما يخص نسبة الخصوم غير الجارية من مجموع الخصوم فقد انخفضت تدريجيا خلال السنوات الثلاث لتصل إلى 23,80% في سنة 2021، كما نلاحظ بأن قيمة القروض والديون المالية للمؤسسة تشكل القيمة الأكبر من مجموع الخصوم غير الجارية حيث بقية ثابتة خلال السنوات الثلاث بقيمة 13 550,92 مليون دج.

ت. **الخصوم الجارية:** نسجل انخفاض مستمر في نسبتها خلال سنوات الدراسة إذ تمثل النسبة الأقل من مجموع الخصوم حيث قدرت ب: 7,16% أي ما قيمة 4 360,21 دج خلال سنة 2021، كما نلاحظ أن قيمة الموردون والحسابات الملحة هي القيمة الأكبر من مجموع الخصوم الجارية اذ قدرت سنة 2020 بقيمة 2 472,83 مليون دج.

1.2. جدول حساب النتائج

يمثل الجدول الموالي جدول حساب النتائج لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021):

الجدول رقم (7-3): جدول حساب النتائج لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دج			
البيان	**2019**	**2020**	**2021**
المبيعات والمنتوجات الملحقة	14 736,38	15 565,44	12 240,80
تغيرات المخزون والمنتوجات المصنعة والقيد التصنيع	177,04	(999,18)	232,99
الإنتاج المثبت	–	–	–
إعانات الاستغلال	3,21	322,48	0,54
إنتاج السنة المالية1	**15 916,64**	**14 888,73**	**12 474,34**
المشتريات المستهلكة	(3 954,57)	(4 163,24)	(4 004,26)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(1 197,86)	(2 010,56)	(1 191,63)
استهلاك السنة المالية2	**(5 152,44)**	**(6 173,81)**	**(5 195,89)**
القيمة المضافة للإستغلال3 (1+2)	**10 764,20**	**8 714,92**	**7 278,44**
أعباء المستخدمين	(1 993,57)	(1 401,83)	(1 195,37)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(225,13)	(198,57)	(149,18)
إجمالي فائض الاستغلال4	**8 545,49**	**7 114,52**	**5 933,88**
المنتوجات العملياتية الأخرى	91,65	204,00	261,64
الأعباء العملياتية الأخرى	(166,47)	(77,83)	(77,86)
المخصصات الإهتلاكات	(3 399,12)	(3 306,61)	(3 079,98)
المخصصات المؤونات	(194,47)	(138,28)	(40,96)
استرجاع المؤونات وخسائر القيمة	25,38	1,37	104,42
النتيجة العملياتية5	**4 902,45**	**3 797,36**	**3 101,14**
المنتوجات المالية	640,07	1 091,90	1 120,79
الأعباء المالية	(525,34)	(568,71)	(482,27)
النتيجة المالية6	**112,72**	**523,18**	**638,51**

النتيجة العادية قبل الضرائب7 (6+5)	**5 015,17**	**4 320,52**	**3 339,65**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(286,31)	(242,20)	(211,68)
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	(7,33)	(68,92)	(10,78)
توزيع الأرباح للموظفين والعمال	(222,00)	(260,00)	(200,00)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**16 673,75**	**16 186,03**	**13 961,20**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(12 159,55)**	**(12 436,60)**	**(10 644,02)**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية8	**4 514,19**	**3 749,42**	**3 317,18**
العناصر الغير العادية – المنتوجات-	–	–	–
العناصر الغير العادية – الأعباء-	–	–	–
النتيجة غير العادية9	**–**	**–**	**–**
النتيجة الصافية للسنة المالية10	**4 514,19**	**3 749,42**	**3 317,18**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة.

ومن خلال جدول حسابات النتائج خلال فترات الدراسة يمكن إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (8-3): جدول يمثل أهم الدورات الرئيسية لجدول حساب النتائج خلال الفترة (2019-2020)

الوحدة: مليون دج

البيان	2019	2020	2021	Δ(19/20)	Δ(20/21)
رقم الأعمال	14 736,38	15 565,42	12 240,80	**5,63%**	**-21.36%**
استهلاك السنة المالية	(5 152,44)	(6 173,81)	(5 195,89)	**19,82%**	**-15,84%**
القيمة المضافة	10 764,20	8 714,92	7 278,44	**-19,04%**	**-16,48%**
الفائض الإجمالي للاستغلال	8 545,49	7 114,52	5 933,88	**-16,75%**	**-16,59%**
النتيجة العملياتية	4 902,45	3 797,36	3 101,14	**-22,54%**	**-18,33%**
النتيجة المالية	112,72	523,18	638,51	**3,64%**	**0,22%**
صافي النتيجة المالية	**4 514,91**	**3 749,42**	**3 317,18**	**-16,94%**	**-11,53%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الجدول السابق.

وانطلاقا من الجدول السابق يمكن إعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (3-3): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات أهم الدورات الرئيسية لجدول حساب النتائج خلال سنوات الدراسة

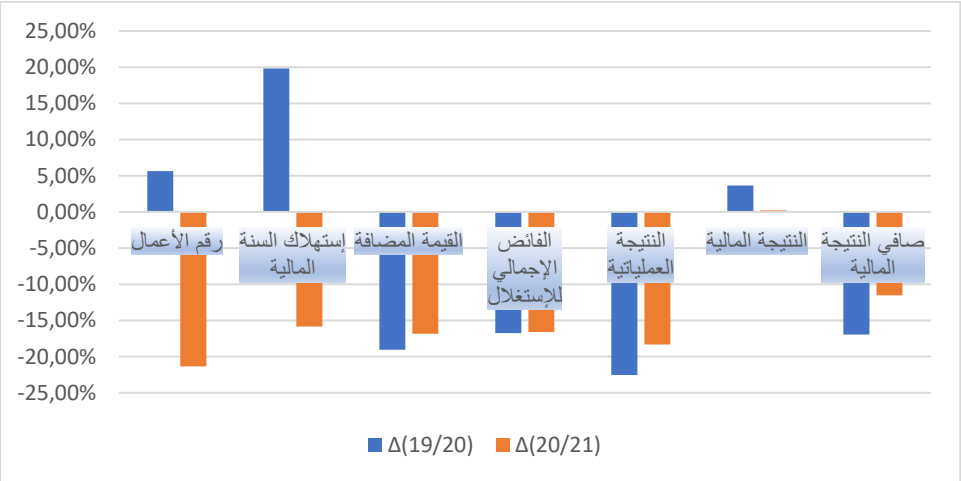

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

وانطلاقا من الجدولين السابقين والرسم البياني يمكن تحليل ما يلي:

1. **رقم الأعمال:** يعتبر رقم الأعمال من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، حيث نجد أن المؤسسة حققت نموا في رقم الأعمال قدر ب 5,63% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إذ يثبت أن أدائها التسويقي كان جيدا وأنها تحتل مكانة سوقية جيدة ولها علاقة متميزة مع عملائها في السوق، كما نسجل انخفاض في نمو رقم الأعمال خلال سنة 2021 إلى 21.36% مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا الانخفاض بسبب وباء كوفيد 19 الذي أدى إلى تراجع مبيعات المؤسسة.
2. **استهلاك السنة المالية:** عرفت ارتفاعا خلال سنة 2020 ب 19,82% مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى ارتفاع مشتريات المؤسسة واستهلاكاتها الأخرى إذ قدرت مشترياتها ب 163,24 4 مليون دج، وفي سنة 2021 عرفت انخفاض في استهلاك المؤسسة بنسبة 15,84% مقارنة بسنة 2020 أي أن المؤسسة تمكنت من التحكم في استهلاكاتها الوسطية.
3. **القيمة المضافة:** تعتبر مؤشر جيد لتتبع نمو النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتطوره، حيث نلاحظ انخفاض مستمر في معدل نموها حيث قدر ب 19,04% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 و16,84% سنة2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع معدل استهلاك السنة المالية للمؤسسة الذي قابله انخفاض في معدل إنتاج السنة المالية خلال سنوات الدراسة.
4. **الهامش الإجمالي للاستغلال:** يعبر عن المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسة ويقيس الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، حيث سجل انخفاضا مستمر في معدله خلال سنوات

الدراسة حيث انخفض سنة 2021 ب 16,59%مقارنة بسنة 2020، مما يعني أن المؤسسة لم تكن قادرة على توزيع القيمة المضافة على كل من المستخدمين والدولة أي أنها تعاني من خلل هيكلي تمثل في ارتفاع تكاليف العمالة حيث قدر سنة 2021 ب 195,37 1 مليون دج وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها التضخم النقدي، ارتفاع الحد الأدنى للأجر أو الاعتماد على العمالة الدائمة...إلخ.

5. **النتيجة العملياتية:** وهي المسؤولة مسؤولية أساسية عن تحقيق نتيجة إيجابية، كونها تمثل النشاط الأساسي للمؤسسة حيث نلاحظ انخفاض مستمر في قيمتها بمعدل 22,54% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 و 18,33% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا راجع إلى ان قيمة الأعباء ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات أكبر من قيمة المنتجات العملياتية الأخرى واسترجاع خسائر القيمة والمؤونات.
6. **النتيجة المالية:** وهي الدورة المسؤولة عن مكافئة المقرضين وتوظيف الفوائض المالية، فمن خلال مما سبق نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمتها بمعدل 3,64% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 و0,22% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع المستمر في قيمة المنتجات المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة والتي قدرت ب 120,79 1 مليون دج سنة 2021؛ حيث تمكنت من تغطية كل الأعباء المالية للمؤسسة مما أدى إلى الحصول على نتيجة مالية موجبة خلال السنوات الثلاث.
7. **صافي النتيجة المالية:** تمثل الفرق بين إجمالي النواتج ومصاريف الدورة، حيث نلاحظ بأن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة خلال السنوات الثلاث، أي أن إجمالي نواتج المؤسسة قامت بتغطية كل مصاريفها وأعبائها وحققت سيولة وربح مالي قدره 514,19 4 دج سنة 2019، رغم ذلك لم يمنع من انخفاض في معدل قيمتها حيث قدر ب 16,94% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 و 11,53% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ليصل إلى 317,18 3 دج، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها الأزمة الصحية التي حلت بالعالم سنة 2020 (وباء كوفيد 19) الذي أُثر سلبا على إنتاج المؤسسة ومبيعاتها.

المطلب الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتبر الأداء المالي عنصر أساسي ومهم لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة كل سنة واعتمادا على ما قمنا بذكره في الجانب النظري سنقوم بحساب مختلف المؤشرات والنسب لشركة الإسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف.

وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل الإجمالي FRNG واحتياجاته BFR والخزينة الصافية TN التي يمكن حسابها انطلاقا من الميزانية المختصرة للشركة، وهذا ما سنقوم بتلخيصه في الجداول التالية، حيث قمنا بتحويل وحدة المبالغ إلى مليون دج:

2.1. رأس مال العامل الإجمالي (FRNG):

ويمثل الجدول الموالي تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي خلال الفترة (2019-2021):

الجدول رقم (9-3): حساب تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021	Δ(19/20)	Δ(20/21)
الأموال الدائمة	52 326,54	54 691,67	56 556,37	**4,52%**	**3,41%**
الأصول الثابتة	48 659,93	49 275,56	48 994,61	**1,27%**	**-0,57%**
رأس المال العامل الإجمالي	3 666,61	5 416,11	7 561,76	**47,72%**	**39,61%**

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانية المؤسسة للفترة (2019- 2021)، (الوحدة: مليون دج).

وانطلاقا من الجدول السابق يمكن إعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (4-3): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر رأس مال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة

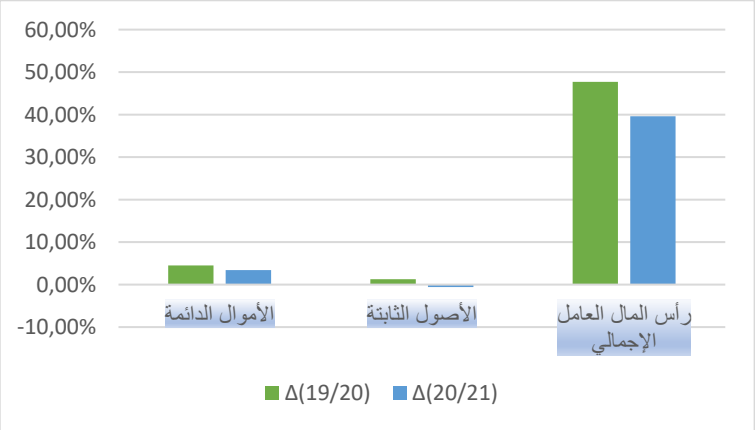

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

وانطلاقا من الجدول والرسم البياني السابقين يمكن تحليل ما يلي:

- يظهر من خلال الجدول أن المؤسسة خلال سنة 2019 حققت رأس مال عامل صافي إجمالي موجب قدره 3 666,61 مليون دج، مما يعني قدرتها على تغطية احتياجاتها لتمويل تثبيتاتها (أصولها) انطلاقا

من مواردها طويلة ومتوسطة الأجل (الأموال الدائمة) أي انها حققت سيولة مالية يمكن استخدامها في تمويل دورة الاستغلال؛

- وبعدها خلال سنة 2020 تشهد المؤسسة ارتفعا كبيرا في راس المال العامل بمعدل 47,42% مقارنة بسنة 2019 حيث قدر ب 5 416,11 مليون دج، هذا الارتفاع راجع إلى نمو الأموال الدائمة للمؤسسة بنسبة 4,52% فاق مقدار نمو أصولها الثابتة حيث شهدت هذه الأخيرة نمو بنسبة 3,41% في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019؛

- وخلال سنة 2021 شهدت المؤسسة ارتفاعا مستمرا في قيمة راس مال العامل الصافي الإجمالي، حيث انتقل إلى 7 561,76 مليون دج بعدما كان 5 416,11 مليون دج سنة 2020، أي بزيادة قدرها 39,61% مقارنة بسنة 2020، هذه الزيادة راجعة إلى نمو الأموال الدائمة ب 3,41% مقارنة بسنة 2020 والذي قابله انخفاض في الأصول الثابتة بنسبة 0,57% مقارنة بسنة 2020.

2.2. الاحتياج في رأس مال العامل (BFR): كما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم (10-3): حساب الاحتياج في رأس المال العامل وتغيراته خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021	Δ(19/20)	Δ(20/21)
استخدامات الاستغلال	6 637,54	6 985,52	8 226,71	5,24%	17,77%
موارد الاستغلال	2 738,73	3 036,19	2 816,85	10,86%	-7,22%
BFR_{ex}	**3 898,81**	**3 949,33**	**5 409,86**	**1,30%**	**36,98%**
استخدامات خارج الاستغلال	248,60	670,47	719,86	169,69%	7,37%
موارد خارج الاستغلال	1 999,32	1 783,47	1 253,29	-10,80%	-29,73%
BFR_{hex}	**-1 750,72**	**-1 113,00**	**-533,43**	**36,43%**	**52,07%**
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRG	**2 148,09**	**2 836,33**	**4 876,42**	**32,03%**	**71,93%**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ميزانية المؤسسة للفترة (2019-2021)، (الوحدة: مليون دج).

ومن خلال الجدول السابق يمكن إعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (5-3): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة

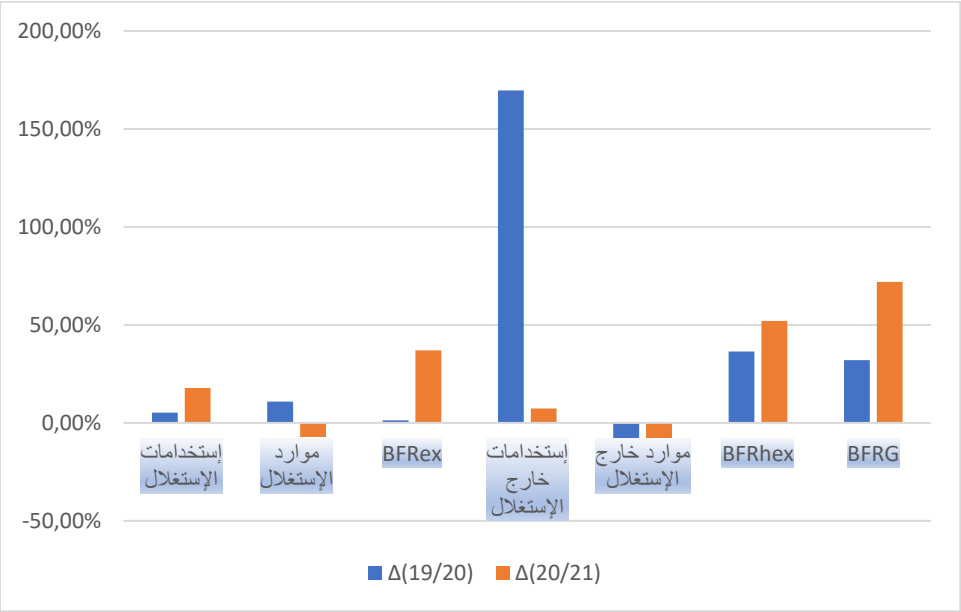

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

وانطلاقا من الرسم البياني والجول السابقين يمكن تحليل ما يلي:

- المؤسسة في سنة 2019 حققت خلال دورة الاستغلال احتياجا موجبا في رأس المال العامل قدره 3 898,81 مليون دج، مما يعني أن موارد الاستغلال غير كافية لتغطية استخدامات الاستغلال مما يستدعي إيجاد مورد مالي لتغطية هذا الاحتياج، حيث قدرت موارد الاستغلال واستخدامات الاستغلال ب 2 738,73، 6 737,54 مليون دج على التوالي؛ إلى ان احتياجات التمويل الإجمالية تناقصت إلى 2 148,09 بفضل تسجيل احتياجات في رأس مال العامل خارج الاستغلال سالب قدره (1 750,71) مليون دج، إذ أنه غير كافي لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، هذا الاحتياج الإجمالي يتم عادة تغطيته من راس المال العامل الصافي الإجمالي والذي وجدناه سابقا لنفس السنة مساويا 3 666,61 مما يعني توقع فائض في الخزينة لسنة 2019.

- وبالانتقال الى سنة 2020 يتبين أن الاحتياجات الاجمالية BFRG ارتفعت لتصبح 2 836,33 مليون دج أي بزيادة قدرها 32,03% مقارنة بسنة 2019، تعود أساسا لارتفاع احتياجات راس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال بنسبة 1,30% و 36.43% على التوالي مقارنة بسنة 2019، وهذا يعني أن أنشطة الاستغلال والاستثنائية للدورة تعاني عجزا تمويليا والذي يتطلب بدوره البحث عن مورد تمويلي لتغطية هذا الاحتياج، هذا الارتفاع في احتياجات التمويل الإجمالي صاحبه في المقابل كما

وجدنا سابقا لنفس السنة ارتفاعا في رأس المال العامل الإجمالي بنسبة 47,72% مقارنة بسنة 2019 وهو ما يعني توقع ازدياد فائض في الخزينة.

- استمر الوضع بنفس الاتجاه لسنة 2021 حيث زادت احتياجات رأس مال العامل الإجمالي بنسبة 71,93% مقارنة بسنة 2020، راجع إلى ارتفاع احتياجات راس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال بنسبة 36,98% و 52,07% على التوالي مقارنة بسنة 2020، وفي المقابل خلال نفس السنة سجلنا سابقا نمو راس المال العامل الإجمالي بنسبة 39,61% مقارنة بسنة 2020 مما يعني استمرار في سيولة الخزينة، وهذا ما سأنكده لاحقا من خلال حساب مستويات الخزينة وتطوراتها.

2.3. حساب الخزينة الصافية

تتشكل الخزينة عندما يستخدم رأسمال العامل الصافي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، فهي تمثل الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FRNG والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRG والجدول الموالي يوضح الخزينة الصافية للمؤسسة وتغيراتها خلال الفترة (2019-2021):

الجدول رقم (11-3): حساب الخزينة الصافية وتغيراتها خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021	Δ(19/20)	Δ(20/21)
رأس المال العامل الإجمالي	3 666,61	5 416,11	7 561,76	**47,72%**	**39,61%**
الاحتياج في رأس المال العامل	2 148,09	2 836,33	4 876,42	**32,03%**	**71,93%**
الخزينة الصافية	**1 518,52**	**2 579,78**	**2 685,34**	**69,89%**	**4,09%**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدولين السابقين، (الوحدة: مليون دج).

وانطلاقا من الجدول السابق يمكن إعداد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم: (3-6): أعمدة بيانية توضح نسبة تغيرات عناصر الخزينة الصافية خلال سنوات الدراسة

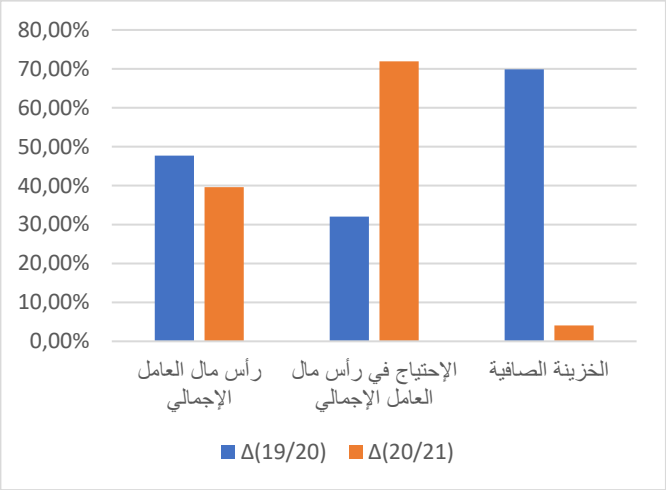

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الرسم البياني والجدول السابقين يمكن تحليل ما يلي:

المؤسسة حققت فائض في الخزينة لسنة 2019 قدر ب 518,52 1 مليون دج أي ان وضعيتها المالية مريحة، مما يعني أن رأس مال العامل الإجمالي قد غطى كل احتياجات التمويل، حيث ارتفع هذا الفائض في سنة 2020 بنسبة 69,89% مقارنة بسنة 2019 ليصبح 579,78 2مليون دج، واستمر نمو هذا الفائض في سنة 2021 بنسبة 4,09% مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 685,43 2مليون دج، مما يبرز جليا أن المؤسسة في أريحية وسيولة مالية إذ تمكنت من تغطية كافة احتياجاتها انطلاقا من رأس مالها العامل وحققت فائض في الخزينة خلال السنوات الثلاث.

المطلب الثالث: قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية

يعد تحليل القوائم مهم جدا من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي وذلك بدراسة وتحليل مختلف النسب المالية حيث سنركز على أكثرها استخداما وأهمية في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة وهي:

3.1. نسب السيولة

تبين مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها بواسطة أصولها المتداولة حيث يمثل الجدول الموالي أهمها خلال الفترة (2019-2020):

الجدول رقم (12-3): نسب السيولة للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب السيولة	نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1,72	2,03	2,73
	نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية – المخزون) / الخصوم الجارية	0,63	0,91	1,07
	نسبة النقدية	الموجودات وما شابهها / الخصوم الجارية	0,37	0,57	0,68

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ميزانية المؤسسة خلال الفترة (2019-2020)

التحليل: انطلاقا من جدول نسب السيولة للمؤسسة لسنوات 2019-2020-2021 يمكننا تحليل ما يلي:

- **نسبة التداول:** مقارنة بالقيمة المعيارية لهذه النسبة (أكبر من 1) فإن المؤسسة وخلال السنوات الثلاث سجلت نسب مرتفعة قدرت ب 1,72، 2,03، 2,73 على التوالي وأنها أكبر من 1 معناه أن الأصول الجارية للمؤسسة قامت بتغطية كل خصومها الجارية، أي ان المؤسسة حققت سيولة مالية تمكنها من تسديد ديونها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.
- **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة لسنوات الثلاث تخطت 0,5، ما يدل على سهولة تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، هذا ما يؤكده خلال سنة 2021 سجلنا نسبة سيولة سريعة قدرت ب 1,07 أي ان المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.
- **نسبة النقدية:** نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة النقدية للمؤسسة تتزايد كل سنة، حيث قدرت سنة 2021 ب 0,68 أي أن الموجودات وما شابهها للمؤسسة تمثل 68% من مجموع خصومها الجارية، مما يعني المؤسسة تتمتع بسيولة نقدية خلال السنوات الثلاث وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبه النقدية.

3.2. نسب النشاط

تعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث أنها تقيس سيولة المؤسسة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها، والجدول الموالي يمثل مختلف نسب النشاط للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021):

الجدول رقم (13-3): نسب النشاط للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب النشاط	معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / إجمالي الأصول	0,26	0,26	0,2
	معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / إجمالي الأصول الثابتة	0,30	0.32	0,25
	معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / إجمالي الأصول المتداولة	1,69	1,46	1,03
	معدل دوران النقد	صافي المبيعات / الموجودات وما شابهها	7,79	5,17	4,11

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا جدول حساب النتائج وجدول الميزانية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

التحليل:

- **معدل دوران الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول السابق ان معدل دوران أصول المؤسسة خلال السنوات الثلاث كان ينتج عن كل دينار ما نسبته 0,26، 0,26، 0,2 دينار من رقم الأعمال على التوالي، كما نلاحظ تناقصها خلال فترة الدراسة مما يدل على نقص كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال جميع موجوداتها لتحقيق هدفها في المبيعات.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يمثل معدل دوران الأصول الثابتة إلى مدى كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها طويلة الأجل لتوليد مبيعاتها، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة ارتفع قليلا خلال سنتي 2019 و2020 حيث قدر ب 0,30، 0,32 على التوالي وانخفض في سنة 2021 إلى 0,25 وهو معدل دوران ضعيف جدا مقارنة باستثمارات المؤسسة، مما يدل على نقص وضعف المؤسسة في تحويل أصولها الثابتة واستثماراتها إلى مبيعات.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يبين الجدول السابق أن معدل دوران الأصول المتداولة إلى مبيعات في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث حيث قدر ب 1,69، 1,46، 1,03 على التوالي وهي نسب إيجابيا عموما وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها المتداولة.

- **معدل دوران النقد:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل دوران النقد خلال سنوات الدراسة في انخفاض مستمر 7,79، 5,17، 4,11 على الترتيب، وهو معدل دوران جيد ومؤشر يدل على كفاءة المؤسسة في تسيير نقودها وموجوداتها المالية.

3.3. نسب الربحية

تعبر الربحية عن قدرة المؤسسة في توليد أرباحها انطلاقا من مبيعاتها، بحيث سنقوم بدراسة ربحية المؤسسة من خلال النسب التالية:

الجدول رقم (14-3): نسب الربحية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب الربحية	نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح / رقم الأعمال	30,63%	24,09%	27,10%
	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	القيمة المضافة / رقم الأعمال	73,05%	55,99%	59,46%
	نسبة الفائض الخام للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الاعمال	57,99%	45,71%	48,48%
	نسبة نتيجة الاستغلال إلى رقم الأعمال	نتيجة الاستغلال / رقم الاعمال	33,27%	24,40%	25,33%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا جدول حساب النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

التحليل:

- **نسبة هامش الربح الصافي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن المؤسسة حققت نسب جيدت من هامش الربح الصافي خلال فترات الدراسة، حيث حققت المؤسسة سنة 2019 نسبة 30,63% كنتيجة صافية موجبة إلى رقم الأعمال وهي نسبة عالية جدا تبين أن المؤسسة ولدت عن كل دينار من رقم الأعمال هامش ربح قدره 30,63 بالمئة، بينما تراجع معدل هذا الهامش خلال سنة 2020 إلى 24,09%، وارتفع مجددا في حدود 27,10% سنة 2021.
- **نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:** شهدت المؤسسة نسب مرتفعة جدا من القيمة المضافة إلى رقم الأعمال خلال فترات الدراسة، ففي سنة 2019 حققت عن كل دينار من رقم الأعمال هامش من القيمة المضافة قدر ب 73,05% مما يفسر أن المؤسسة تحكمت في استهلاكاتها الوسيطية، بينما انخفضت هاته النسبة خلال سنة 2020 إلى 55,99% رغم ارتفاع رقم اعمالها وهذا راجع إلى ارتفاع استهلاكاتها الوسيطية مقارنة بسنة 2019، أما في سنة 2021 فقد ارتفعت هاته النسبة في حدود 59,46%.

- **نسبة الفائض الخام للاستغلال:** يبين لنا الجدول السابق خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021 أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 57,99%، 45,71%، 48,48% على التوالي من إجمالي الاستغلال، وهي نسب جيدة ومرتفعة مما يعني قدرة المؤسسة في توزيع القيمة المضافة على كل من المستخدمين والدولة ودفع الضرائب والرسوم.
- **نسبة نتيجة الاستغلال إلى رقم الأعمال:** شهدت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا خلال فترات الدراسة، حيث تولد عن كل دينار من رقم الأعمال خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021 هامش قدره 33,27%، 24,40%، 25,33% على التوالي من نتيجة الاستغلال، مما يفسر بأن المؤسسة رفعت من تحكمها في الاستهلاكات الوسيطية خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يعبر عن الأداء المالي الجيد للمؤسسة.

3.4. نسب المديونية

تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها مقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، ويمثل الجدول المالي مختلف نسب المديونية للمؤسسة:

الجدول رقم (15-3): نسب المديونية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب المديونية	نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم المتداولة / الأموال الخاصة	0.13	0,13	0,10
	نسبة المديونية الكاملة	إجمالي الديون / الأموال الخاصة	0,36	0,34	0,32
	نسبة المديونية (الاقتراض)	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0,24	0,23	0,22

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على جدول ميزانية المؤسسة للفترة (2019-2021)

التحليل:

- **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان نسبة المديونية قصيرة الاجل كانت منخفضة جدا في حدود 13% خلال سنتي 2019، 2020 و10% سنة 2021، أي أن المؤسسة لم تعتمد أكثر على الخصوم الجارية (المديونية قصيرة الأجل) في تحصيل أمولها الخاصة خلال السنوات الثلاث.
- **نسبة المديونية الكاملة:** شهدت نسب منخفضة ومستمرة في الانخفاض خلال سنوات 2019-2020-2021 حيث قدرت ب 0,36، 0,34، 0,32 على الترتيب، مما يفسر ان المؤسسة لم تعتمد على الاستدانة المالية بشكل أكبر في تحصيل أموالها الخاصة.

- **نسبة المديونية أو الاقتراض:** عرفت أيضا نسب منخفضة ومستمرة في الانخفاض خلال سنوات 2019-2020-2021 حيث قدرت ب 0,24، 0,23، 0,22 على التوالي، مما يدل بأن المؤسسة لم تعتمد بشكل أكبر على الاستدانة المالية في تمويل أصولها بل اعتمدت على امولها الخاصة في تمويل استثماراتها وهذا مؤشر جيد يعبر عن السيولة والاستقلالية المالية التي تتمتع بها المؤسسة خلال السنوات الثلاث.

3.5. نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، حيث يمثل الجدول الموالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة:

الجدول رقم (16-3): نسب التمويل للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب التمويل	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,08	1,11	1.15
	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,78	0,82	0,86

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على جدول ميزانية المؤسسة للفترة (2019-2021)

التحليل:

- **نسبة التمويل الدائم:** من خلال الجدول السابق ومقارنة بالقيمة المعيارية لهذه النسبة (أكبر من 01) فإن المؤسسة وخلال سنوات الدراسة 2019، 2020، 2021 حققت نسب مرتفعة أكبر من 1 قدرت ب 1,08، 1,11، 1,15 على التوالي مما يفسر بأن أموالها الدائمة قد غطت كل أصولها الثابتة وأن المؤسسة يمكنها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار كالتوسيع وتنمية استثماراتها الحالية.
- **نسبة التمويل الخاص:** نلاحظ من خلال الجدول السابق وخلال السنوات الثلاث أن المؤسسة استطاعت تغطية جل أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة وقد كانت النسب في كل السنوات أكبر من 0,7، أما الجزء المتبقي من الأصول الثابتة فتغطيه عن طريق قروضها الطويلة ومتوسطة الأجل.

3.6. نسب المردودية

تقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها باستخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، والجدول الموالي يوضح أهم نسب المردودية للمؤسسة:

الجدول رقم (17-3): نسب المردودية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2020)

النسب	نوع النسبة	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسب المردودية	المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,12	0.09	0,08
	المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0,08	0,06	0,05
	المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الاعمال	0,30	0,24	0,27

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا جدول حساب النتائج وجدول الميزانية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021).

التحليل:

- **المردودية المالية:** تعبر عن مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة في تحصيل أرباحها، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021 مردودية مالية موجبة ومتناقصة، وأن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة ولد 12%، 9%، 8% على التوالي من النتيجة الصافية وهي نسب متوسطة ومقبولة مما يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.
- **المردودية الاقتصادية:** تعرف بالعائد على الأصول او مردودية المصادر الدائمة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة ومتناقصة خلال سنوات الدراسة وهي تعبر عن كل دينار مستثمر من أصول المؤسسة حقق 8%، 6%، 5% على التوالي من النتيجة الصافية، وهي نسب متوسطة ومقبولة مما يفسر الاستغلال الأمثل للمؤسسة لمصادر الدائمة من في تحصيل ربحها.
- **المردودية التجارية:** من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن المؤسسة حققت نسب مردودية تجارية جيدة خلال سنوات الدراسة قدرت ب 30%، 24%، 27% كنتيجة صافية إلى رقم الاعمال، مما يثبت أن أداء التسويقي للمؤسسة كان جيدا وأنها تحتل مكانة سوقية جيدة، الأمر الذي يؤكد ربحية المؤسسة.

المبحث الثالث: واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

قمنا في هذا المبحث بمقابلة مجموعة من مسئولي المديريات على مستوى المؤسسة وخاصة مديرية التدقيق ومراقبة التسيير، حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على المدقق الداخلي للمؤسسة عن واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة ودوره في تحسين الأداء المالي وعن كيفية تدقيقه للقوائم المالية والتأكد من صحتها. حيث شمل هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: عملية التدقيق الداخلي لميزانية المؤسسة

حيث سنتطرق في هذا المطلب عن منهجية تدقيق عناصر ميزانية المؤسسة لسنة 2021 مع تحويل وحدة المبالغ إلى مليون دج في كل الجداول التي سنشكلها.

1.1. تدقيق أصول ميزانية المؤسسة خلال سنة 2021

1.1.1. جانب الأصول غير الجارية

- مثلت الأصول غير الجارية خلال 2021/12/31 إجمالي رصيد مدين خام قدره 75 936,65 مليون دج أي بزيادة قدرها 2 784,67 مليون دج بنسبة 3,81% مقارنة ب 2021/01/01.

- بلغ رصيد الاهتلاك المسجل للسنة المالية 2021 قيمة 26 942,04 مليون دج، أي بزيادة قدرها 3 065,62 مليون دج بنسبة 12,8% مقارنة مع 2021/01/01.

- بلغ صافي الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2021 قيمة 48 994,61 مليون دج بانخفاض قدره 280,95 دج ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة في أقساط الاهتلاك السنوي للسنة المالية مقارنة بعمليات الشراء المسجلة خلال السنة المالية.

ويتم تدقيق الأصول غير الجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18-3): عملية تدقيق الأصول غير الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021

الوحدة: مليون دج				
البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير	%
التثبيتات المعنوية	26,02	26,02	0	0,00
التثبيتات العينية	57 398,31	58 007,14	678,83	1,18
التثبيتات الجارية	273,29	265,82	(7,47)	-2,74

التثبيتات المالية	15 302,90	17 420,68	2 117,78	13,84
الأصول الضريبية المؤجلة	151,41	146,99	(4,64)	-2,95
المجموع الخام للأصول غير الجارية	**73 151,97**	**75 936,65**	**2 784,63**	**3,81**
اهتلاك التثبيتات المعنوية	23,91	24,86	0,95	3,99
اهتلاك التثبيتات العينية	23 852,50	26 917,17	3 064,67	12,85
إجمالي الإهتلاكات	23 876,41	26 942,04	3 065,62	12,84
إجمالي صافي الأصول غير الجارية	**49 275,56**	**48 994,61**	**(280,95)**	**-0,57**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

ولنعطي أمثلة عن كيفية تدقيق الأصول غير الجارية:

- التثبيتات المعنوية: يوضع هذا الصنف بتاريخ 2021/12/31 رصيد إجمالي قدره 26,02 مليون دج ولم يتم تسجيل أي تغيير خلال هذه السنة، إهتلاك البرمجيات في 2021/12/31 وصل إلى 24.86 مليون أي بزيادة قدرها 660 953 مليون دج والتي تمثل الأقساط السنوية للسنة المالية.

- التثبيتات العينية: نعطي مثال عن صنف الأراضي: خلال 2021/12/31 حقق رصيد 559,44 مليون دج ولم تشهد أي تغيير خلال هذه السنة المالية وهي كالتالي:

الجدول رقم (19-3): عملية تدقيق صنف الأراضي

البيان	2021/12/31
الأراضي الجرداء	513,93
محجرة الجبس	0,20
أراضي مبنية	21,35
أراضي أخرى	24,50
المجموع	**559,44**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- التثبيتات الجارية: قسم التثبيتات الجارية يظهر خلال 2021/12/31 رصيد قدره 265,82 مليون دج، أي انخفاضا قدره 265,82 مليون دج وبمعدل 2,7% مقارنة ب 2021/01/01 على النحو التالي:

الجدول رقم (20-3): عملية تدقيق التثبيتات الجارية

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير
مباني صناعية	0	9,84	9,84
معدات الإنتاج	257,33	206,79	(50,55)
مشتريات برامج الكومبيوتر	15,96	49,20	33,23
مجموع الثبيتات الجارية	273,29	265,82	(7,47)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- التثبيتات المالية: صنف الأوراق المالية الثابتة الأخرى؛ خلال 2021/12/31 هذا الصنف حقق رصيدا قدره 13 490,00 مليون دج، أي بزيادة قدرها 2 100,00 مليون دج وبمعدل 18% مقارنة ب 2021/01/01.

- الأصول الضريبية المؤجلة: خلال 2021/12/31 حققت الأصول الضريبية المؤجلة رصيدا مدينا قدره 146,94 مليون دج، بانخفاض قدره 4,64 مليون دج وبمعدل 2,95% مقارنة ب 2021/01/01 وهو ما تم توضيحه من خلال المعلومات المنفذة في السنة المالية 2021 التي سيكون لها تأثير على الضريبة المستحقة للسنوات اللاحقة.

1.1.2. جانب الأصول الجارية

- تمثل الأصول المتداولة خلال 2021/12/31 إجمالي رصيد مدين قدره 12 083,99 مليون دج، بزيادة قدرها 1 218,52 مليون دج وبمعدل 11,2% مقارنة ب 2021/01/01.

- بلغ رصيد مخصصات التموينات المسجلة للسنة المالية 2021 قيمة 162,01 مليون دج، بانخفاض قدره 36,88 مليون دج أي بنسبة 18,5% مقارنة مع 2021/01/01.

- خلال 2021/12/31 بلغ صافي الأصول المتداولة 11 921,97 مليون دج، بزيادة قدرها 1 255,41 دج، أي ما يعادل 11,8% مقارنة مع 2021/01/01.

ويتم تدقيق الأصول الجارية كما يلي:

الجدول رقم (21-3): عملية تدقيق الأصول الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير	%
المخزونات الجارية	6 023,95	7 400,87	1 376,92	22,9
الديون والوظائف المماثلة	1 780,92	1 702,17	(78,75)	-4,4
الموجودات وما شابهها	3 060,59	2 980,94	(79,64)	-2,6
مجموع الأصول الجارية	**10 865,64**	**12 083,99**	**1 218,52**	**11,2**
تموينات المخزونات الجارية	133,46	133,26	(0,20)	-0,2
تموينات الديون والوظائف المماثلة	15,41	23,20	7,79	50,6
تموينات الموجودات وما يماثلها	50,02	5,55	(44,47)	-88,9
مجموع تموينات الأصول الجارية	**198,90**	**162,01**	**(36,88)**	**-18,5**
مجموع الأصول الجارية الصافية	**10 666,56**	**11 921,97**	**1 255,41**	**11,8**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

ولنعطي أمثلة عن كيفية تدقيق بعض الأصول الجارية:

- المخزونات الجارية: حققت المخزونات الجارية رصيد مدين خلال 2021/12/31 قدره 7 400,87 مليون دج، بزيادة قدرها 22,9% مقارنة ب 2021/01/01 والتي تمثل 1 376,92 مليون دج، ويمثل التدقيق للمخزونات الجارية على النحو التالي:

الجدول رقم (22-3): عملية تدقيق المخزونات الجارية

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغيير	%
المواد الأولية	712,82	1 033,08	320,26	44,93
تموينات أخرى	4 000,08	4 674,35	674,27	16,86
مخزون المنتجات	781,59	1 030,09	248,50	31,79
مخزونات خارجية	529,54	663,33	133,88	25,29

إجمالي الخام للمخزونات الجارية	**6 023,95**	**7 400,87**	**1 376,92**	**22,86**
إجمالي خسائر القيمة للمخزونات الجارية	133,46	133,26	(0,20)	-0,15
إجمالي صافي المخزونات الجارية	**5 890,48**	**7 267,61**	**1 377,12**	**23,38**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- العملاء: قسم العملاء خلال 2021/12/31 حقق رصيد اجمالي قدره 553,40 مليون دج، أي بتراجع قدره 68,85 مليون دج مقارنة ب 2021/01/01، بمعدل 11,07%.

- تظهر خسارة القيمة عن الذمم المدينة (العملاء) رصيدا قدره 23,20 مليون دج، وقد ارتفع بمقدار 7,79 مليون دج، او بنسبة 50,57% دج مقارنة بتاريخ 2021/01/01.

- القيمة الصافية للعملاء انخفضت ب 76,65 مليون دج، بمعدل 12.63% مقارنة بتاريخ 2021/01/01،

- الموجودات وما شابهها: موجودات المؤسسة حققت رصيدا مدين خلال 2021/12/31، أي بانخفاض 9% بمقدار 425,62 2 مليون دج مقارنة بتاريخ2021/01/01.

- كما انخفضت خسائر القيمة للموجودات بمقدار 44,79 مليون دج، بمعدل 89% مقارنة ب 2021/01/01 ويفسر هذا الانخفاض باستئناف تحديث خطابات الاعتماد للسنة المالية 2020.

- بلغ صافي موجودات المؤسسة (النقدية) بتاريخ 2021/12/31 قيمة 420,07 2 مليون دج، أي بانخفاض قدره 194,11مليون دج وبنسبة 7% مقارنة ب 2021/01/01.

1.2. تدقيق خصوم ميزانية المؤسسة خلال سنة 2021

1.2.1. الأموال الخاصة

- رأس المال الصادر: بلغ رأس مال المؤسسة خلال 2021/12/31 قيمة 200,00 2 مليون دج، ولم يشهد أي تغير خلال سنة 2021 وهو وقسم على 11000 سهم بقيمة إسمية للسهم 0,2 مليون دج.

- العلاوات والاحتياطات: بلغ هذا العنصر خلال 2021/12/31 قيمة 476,53 36مليون دج، حيث شهد ارتفاع بقيمة 287,84 2 مليون دج مقارنة ب 2021/01/01 أي بمعدل ارتفاع قدره 7%. ويمثل الجدول الموالي عملية تدقيق العلاوات والاحتياطات للمؤسسة خلال سنة 2021:

الجدول رقم (23-3): عملية تدقيق العلاوات والاحتياطات

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير
الاحتياطات القانونية	220,00	220,00	0
الاحتياطات العادية	32 949,23	35 015,67	2 066,43
الاحتياطات النظامية	1 010,45	1 231,86	221,41
مجموع العلاوات والاحتياطات	**34 179,68**	**36 467,53**	**2 287,84**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

إن قيمة التغير المسجلة تمثل توزيع ربح السنة المالية 2019 وفقا للقرار الصادر من الجمعية العامة العادية بتاريخ 05/11 2021 بمبلغ 749,42 3 مليون دج مقابل مبلغ مخصص قدره 287,84 2 مليون دج، مقسم على النحو التالي:

- **الاحتياطات العادية:** 066,43 2 مليون دج.
- **الاحتياطات النظامية:** 221,41 مليون دج.

- رؤوس الأموال الأخرى: يظهر هذا العنصر رصيدا دائنا قدره 75,00 مليون دج، بزيادة قدرها 35,00 مليون دج وهو ما يمثل 87,5% مقارنة ب 2021/01/01.

- يتم تبرير رصيد هذا الحساب من خلال استرجاع علاوة التشجيع (حصة الأرباح) لسنة 2020 بمبلغ 60,00 مليون دج، بالإضافة إلى مساهمات صاحب العمل بمبلغ 15,00 مليون دج.

- تم تخفيض الأرباح المحتجزة بمبلغ 40,00 مليون دج، بموجب القرار رقم 02 الصادر عن الجمعية العامة العادية بتاريخ 2021/05/11.

1.2.2. الخصوم غير الجارية

- القروض والديون المالية: يظهر هذا العنصر اعتبارا من 2021/12/31 رصيدا قدره 550,92 13 مليون دج، والذي يمثل المبلغ المستهلك من القرض الممنوح من الصندوق الاستثمار القومي (FNI)، لتوسيع قدرات مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة (خط الإنتاج الثاني).

- خصوم ضريبية مؤجلة: اعتبارا من 2021/12/31 يظهر هذا العنصر رصيدا قدره 52,42 مليون دج، وهو ما يتوافق مع الضريبة المؤجلة على الفائدة على الاستثمار في المؤسسات المالية المختلفة، ودعم نقل المنتجات التصديرية.

- المؤونات والمنتجات المقيدة سلفا: يظهر هذا العنصر خلال 2021/12/31 رصيدا قدره 893,29 دج، حيث شهد انخفاض قدره 32,32 مليون دج مقارنة بتاريخ 2021/01/01 أي بمعدل انخفاض قدره 3,49%.

1.2.3. الخصوم الجارية

يمثل الجدول الموالي جدول تدقيق الخصوم الجارية:

الجدول رقم (24-3): تدقيق الخصوم الجارية لميزانية المؤسسة خلال سنة 2021

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير
الموردون والحساب والملحقة	2 628,51	2 479,83	(148,68)
ضرائب	407,67	337,02	(70,65)
ديون أخرى	1 783,47	1 253,29	(530,17)
خزينة الخصوم	430,69	290,06	(140,63)
مجموع الخصوم الجارية	**5 250,35**	**4 360,21**	**(890,14)**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

ولنعطي مثال عن كيفية تدقيق عناصر الخصوم الجارية:

الموردون والحسابات الملحقة: حقق هذا العنصر رصيد دائن قدره 479,83 2 مليون دج خلال 2021/12/31 وبانخفاض قدره 148,58 مليون دج مقارنة بتاريخ 2021/01/01 أي بمعدل انخفاض قدره 5,66%، ويمثل الجدول الموالي عملية تدقيق عنصر الموردون والحسابات الملحقة:

الجدول رقم (25-3): عملية تدقيق عنصر الموردون الحسابات الملحقة

البيان	2021/01/01	2021/12/31	قيمة التغير
موردو المخزونات والخدمات	1 375,24	1 328,33	(46,90)

موردو التثبيتات	1 027,03	1 042,54	15,50
موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها	226,22	108,59	(117,27)
إجمالي الموردون والحسابات الملحقة	**2 628,51**	**2 479,83**	**(148,68)**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

المطلب الثاني: عملية التدقيق الداخلي لجدول حساب النتائج للمؤسسة

سنطرق في هذا المطلب عن منهجية تدقيق حسابات المنتجات والأعباء للمؤسسة مع تحويل وحدة المبالغ إلى مليون دج.

2.1. تدقيق حسابات المنتجات للمؤسسة لسنة 2021

حققت إجمالي نواتج مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة خلال 2021/12/31 رصيدا قدره 961,20 13 مليون دج، بمعدل انخفاض قدره 13,75% مقارنة ب 2021/01/01 أي بمبلغ انخفاض قدره 224,82 2 مليون دج. ويمثل الجدول الموالي تدقيق حسابات نواتج المؤسسة لسنة 2021:

الجدول رقم (26-3): تدقيق حسابات المنتجات للمؤسسة لسنة 2021

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
المبيعات من البضائع	15 565,44	12 240,80	(3 324,63)	-21,36
الإنتاج المخزن أو المسحوب من التخزين	(999,18)	232,99	1 232,18	-123,32
إعانات الاستغلال	322,48	0,54	(321,94)	-99,83
المنتجات العملياتية الأخرى	204,00	261,64	57,63	28,25
المنتجات المالية	1 091,90	1 120,79	28,88	2,65
الاسترجاع عن خسارة القيمة والتموينات	1,37	104,42	103,05	7496,29
إجمالي حسابات المنتجات	**16 186,03**	**13 961,20**	**(2 224,82)**	**-13,75**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

ولنعطي أمثلة عن كيفية تدقيق بعض حسابات المنتجات للمؤسسة:

- المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة: خلال 2021/12/31 حقق هذا الحساب رصيدا قدره 12 240,80 مليون دج، إذ شهد انخفاض قدره 3 324,63 مليون دج مقارنة بسنة 2020 أي بمعدل انخفاض قدره 21,36%، ويمثل الجدول الموالي عملية تدقيق حساب المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة:

الجدول رقم (27-3): عملية تدقيق حساب المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
المبيعات من البضائع	161,72	66,14	(95,57)	-59,10
المبيعات من المنتجات التامة الصنع	12 579,52	10 121,26	(2 458,26)	-19,54
المبيعات من المنتجات الوسيطة	3 006,19	2 546,43	(459,76)	-15,29
تقديم الخدمات الأخرى	0	0,50	0,50	100
التخفيضات والتنزيلات والمحسومة	(182,00)	(493,08)	(311,07)	170,92
إجمالي المبيعات من البضائع	**15 565,44**	**12 240,80**	**(3 324,63)**	**-21,36**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- الإنتاج المخزن أو المسحوب من التخزين: حقق هذا الحساب رصيدا دائن قدره 232,99 مليون دج خلال 2021/12/31، يمثل هذا الرصيد التغيير الإجمالي في قيمة الإنتاج المخزن بين بداية ونهاية السنة المالية 2021.

- إعانات الاستغلال المتحصلة: هذا الحساب وخلال 2021/12/31 حقق رصيدا قدره 0,54 مليون دج، بقيمة انخفاض قدرها 321,94 مليون دج أي بمعدل انخفاض 99,83% مقارنة بتاريخ 2020/12/31.

2.2. تدقيق حسابات الأعباء للمؤسسة لسنة 2021

بلغت إجمالي أعباء مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة خلال 2021/12/31 رصيدا قدره 644,02 10 دج، حيث شهدت انخفاض قدره 792,58 1 مليون دج مقارنة بتاريخ 2020/12/31 أي بمعدل انخفاض قدره 14,41%، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (28-3): عملية تدقيق حسابات الأعباء للمؤسسة لسنة 2021

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
المشتريات المستهلكة	4 163,24	4 004,26	(158,97)	-3,82
الخدمات الخارجية	759,96	777,04	17,07	2,25
الخدمات الخارجة الأخرى	1 250,60	414,58	(836,01)	-66,85
أعباء المستخدمين	1 401,83	1 195,37	(206,25)	-14,73
الضرائب والتسديدات المماثلة	198,57	149,18	(49,38)	-24,87
الأعباء العملياتية الأخرى	77,63	77,86	0,24	0,29
الأعباء المالية	568,71	482,27	(86,44)	-15,20
المخصصات للاهتلاك والتموينات وخسائر القيمة	3 444,90	3 120,94	(323,95)	-9,40
الضرائب عن النتائج وما يماثلها	571,12	422,47	(148,64)	-26,03
إجمالي أعباء المؤسسة	**12 436,60**	**10 644,02**	**(1 792,58)**	**-14.41**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

ولنعطي بعض الأمثلة عن كيفية تدقيق بعض حسابات الأعباء للمؤسسة:

- المشتريات المستهلكة: حقق هذا القسم خلال 2021/12/31 رصيد مدين قدره 4 004,26 مليون دج، بقيمة انخفاض قدرها 158,97 مليون دج وبمعدل 3,82% مقارنة بسنة 2020 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (29-3): تدقيق المشتريات المستهلكة للمؤسسة

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
مشتريات البضائع	2,02	15,98	13,95	688,72
المواد الأولية	1 097,46	1 008,73	(88,72)	-8,08
التموينات الأخرى	1 774,32	1 770,03	(4,29)	-0,24
مشتريات غير مخزنة	1 283,33	1 207,16	(76,47)	-5,96
مصاريف الشراء	5,79	2,35	(3,43)	-59,40
إجمالي المشترات المستهلكة	**4 163,24**	**4 004,26**	**(158,97)**	**-3,82**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- أعباء المستخدمين: بلغت أعباء المستخدمين خلال 2021/12/31 رصيد مدين قدره 1 195,37 مليون دج، حيث شهد انخفاض بقيمة 206,45 مليون دج مقارنة بسنة 2020 أي بمعدل انخفاض قدره 14,73% والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30-3): عملية تدقيق أعباء المستخدمين للمؤسسة خلال سنة 2021

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
أجور المستخدمين	1 038,98	886,37	(152,60)	-14,69
الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية	307,05	253,94	(53,11)	-17,30
الأعباء الاجتماعية الأخرى	55,79	55,05	(0,74)	-1,32
إجمالي أعباء المستخدمين	**1 401,83**	**1 195,37**	**(206,45)**	**-14,73**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

- الأعباء المالية: خلال 2021/12/31 بلغت قيمة الأعباء المالية رصيد مدين قدره 482,27 مليون دج، بمعدل انخفاض قدره 15,20% مقارنة بسنة 2020 أي بمبلغ انخفاض قدره 86,44 مليون دج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31-3): تدقيق الأعباء المالية للمؤسسة لسنة 2021

البيان	2020/12/31	2021/12/31	قيمة التغير	%
أعباء الفوائد	482,18	480,87	(1,31)	-0,27
خسائر الصرف	86,52	1,40	(85,12)	-98,38
إجمالي الأعباء المالية	**568,71**	**482,27**	**(86,44)**	**-15,20**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات المدقق الداخلي.

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية – المقابلة –

بعدما قمت بمقابلة مجموعة من مسؤولي المديريات على مستوى المؤسسة وخاصة مديرية التدقيق ومراقبة التسيير وبالأخص المدقق الداخلي إذ قمت بطرح عليه مجموعة من الأسئلة فكانت الأجوبة كالتالي:

الجدول رقم (32-3): جدول أجوبة المدقق الداخلي للمؤسسة.

س1	هل يوجد هيكل تنظيمي ثابت للمؤسسة؟ وما موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي؟
ج1	لا يوجد هيكل تنظيمي ثابت للمؤسسة نظرا لتعدد فروعها وكبر حجمها وتعدد العمليات التي تقوم بها، يقع قسم التدقيق الداخلي في أعلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة تابعا لمديرية التدقيق ومراقبة التسيير يرأسها مدير التدقيق ومراقبة التسيير.
س2	ما أهمية قسم التدقيق الداخلي بالنسبة للمؤسسة؟
ج2	يعتبر قسم التدقيق الداخلي للمؤسسة من بين الأقسام الأساسية والضرورية في المؤسسة؛ نظرا لأهمية التدقيق الداخلي ودوره في ضبط المخالفات وتصحيح الانحرافات التي تواجهها المؤسسة وتحسين أدائها المالي.
س3	كيف تقوم بوظيفة التدقيق داخل المؤسسة؟
ج3	تستند وظيفة التدقيق من البرنامج السنوي للتدقيق الذي يكون مصادقا من طرف الجمعية العامة العادية للمؤسسة والمجلس الإداري (PDG) هذا الأخير يقوم بتحرير وإصدار رسالة مهمة (وظيفة) التدقيق؛ التي يحدد فيها مخطط التدقيق وأهدافه ووقت إجراءه؛ ثم تسلم هاته الرسالة إلى الشخص المكلف بالتدقيق الداخلي والذي بدوره يقوم بمهمة التدقيق التي تمر بالمراحل التالية: 1- مرحلة التحضير للمهمة: التي يحضر فيها المدقق الداخلي كل الوثائق والمعلومات اللازمة للمهمة التي تمكنه من فهم الموضوع (محل التدقيق) كما يتم تحديد وقت المهمة وتاريخ إجراءها وفق اجتماع افتتاحي مع الهيئة المعنية بالتدقيق. 2- مرحلة انجاز المهمة: انطلاقا من الوثائق المحضرة والمعلومات المعطاة يقوم المدقق بإنجاز مهمة التدقيق والتحقق من صحة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة فإذا وجد أي خطأ يقوم بتحديده والاتصال بالهيئة المعنية بالتدقيق لإعطاء

	مجموعة من الملاحظات والاقتراحات لتصحيحه. 3- مرحلة تحرير وإعداد التقرير: يبين فيه مختلف خطوات المهمة ومختلف النتائج والملاحظات والتوصيات المقترحة. بعد اعداد التقرير يوجه مباشرة للمجلس الإداري للمؤسسة للاطلاع عليه ودراسته بعدها يتم المصادقة عليه ويأمر الهيئة المعنية بالتدقيق بتنفيذه وتصحيح تلك الأخطاء والانحرافات.
س4	هل تعتبر مهمة المدقق الداخلي هي النشاط الأخير من طرف المؤسسة؟
ج4	لا تعتبر مهمة التدقيق الداخلي هي النشاط الأخير من طرف المؤسسة لأنها متعاقدة مع المدقق الخارجي أو ما يسمى بمحافظ الحسابات.
س5	ما علاقة المدقق الداخلي بالمدقق الخارجي للمؤسسة؟
ج5	هي علاقة تكاملية بينهما فالمدقق الداخلي شخص من المؤسسة بينما المدقق الخارجي فهو شخص متعاقد مع المؤسسة ومستقل عنها، حيث يسهل المدقق الداخلي للمدقق الخارجي عمله فهو يعتمد على تقارير المدقق الداخلي في إعداد تقريره النهائي كما يساعد المؤسسة على السير وفق معايير دولية وقانونية، فمهمته تكمن في معالجة مختلف الجوانب والأخطاء التي لم يعالجها المدقق الداخلي وكذا القوائم المالية الخمس ومعرفة مدى صدقها وعدالتها، بعدها يمنح التقرير النهائي الذي يعبر عن نشاط المؤسسة وعن وضعها المالي للمجلس الإداري الأعلى من أجل المصادقة عليه وتنفيذه.
س6	ما أهمية الأداء المالي في المؤسسة؟
ج6	يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط قوتها وضعفها ومدى قدرتها على انشاء القيمة وتحقيق السيولة المالية لمواجهة المستقبل والاستمرار في نشاطها ومواجهة منافسيها.
س7	ماهي علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي؟
ج7	تقوم مديرية المحاسبة والمالية بتسجيل مختلف نشاطات المؤسسة في الدفاتر والسجلات المالية مع الالتزام بالنزاهة مما يعطي للمؤسسة أداء ماليا جيدا وهذا الأداء لا يتحقق إلا بتحقق مهمة المدقق الداخلي الذي يقوم بمعالجة البيانات المحاسبية للشركة والتأكد من صحتها ومصداقيتها وتصحيح أخطاءها ومحاربة أي تلاعبات أو سوء استعمال لأموال

	الشركة من أجل رسم السير الحسن لها.
س8	في رأيك ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟
ج8	يساهم التدقيق الداخلي بشكل أكبر في تحسين الأداء المالي للمؤسسة فهو يمكن للمؤسسة من اكتشاف المشاكل المالية المحيطة بها حتى تتمكن من مواجهتها قبل أن تصطدم بها، كما يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على الأداء المالي الجيد وكذا ترشيد القرارات المالية لتكون ذات جودة وفعالية والتي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مقابلة المدقق الداخلي للمؤسسة.

فمن خلال هاته المقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة توصلنا إلى:

- التدقيق الداخلي يساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الثغرات الموجودة في هذا النظام.
- كما يساعد على تقييم المخاطر ليتم معالجتها والحد منها وذلك عن طريق تقديم الاقتراحات والتوصيات من خلال تقاريره التي تؤخذ بعين الاعتبار والتي تساهم في تحسين الأداء المالي.
- التدقيق الداخلي يضيف للقوائم المالية الصحة والموثوقية، والتي من خلالها يقوم المحلل المالي بدراسة مختلف المؤشرات والنسب المالية والتي تعكس مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتطبيق أهم ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة، ومعرفة دور التدقيق الداخلي لها في تحسين أدائها المالي، وذلك عن طريق عرض وتحليل مختلف القوائم المالية ودراسة مختلف المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021، إذ تبين لنا بأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية ومتوازنة ماليا وذلك بتحقيقها لنتيجة إيجابية خلال سنوات الدراسة، كما قمنا أيضا بعملية التدقيق الداخلي لمختلف القوائم المالية للمؤسسة والقيام بمنهجية الدراسة الميدانية المتمثلة في المقابلة.

ومن خلال كل هذا تبين بأن وجود التدقيق في المؤسسة ضرورة حتمية لحماية أصولها وأموالها، والذي بدوره يساعد المؤسسة في تحسين أدائها المالي وتحقيق أهدافها المسطرة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال دراستي لهذا الموضوع المتعلق بدور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة فقد حاولت الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وخاصة في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة؟**، إذ يمكن القول بأن التدقيق الداخلي يعتبر من أهم الوظائف التي وجب على المؤسسة إدراجها ضمن مخططاتها من أجل تحسين وتطوير أداءها المالي وتحقيق أهدافها المسطرة، فهو يعتبر وسيلة لكشف ومنع الغش والأخطاء التي تحدث داخل المؤسسة وحماية أصولها وممتلكاتها المادية، حيث يتم من خلاله تدقيق الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة ما إذا كانت مستقرة ومحققة للتوازن المالي أم لا، وذلك انطلاقا من دراسة وفحص وتحليل القوائم والنسب المالية من أجل الحصول على نتائج دقيقة تساعد المؤسسة في اكتشاف نقاط قوتها والتي تعتمد عليها في عملية صنع واتخاذ القرارات؛ ونقاط ضعفها التي تسعى إلى تحليل أسبابها ومعرفة مواطن الخلل ثم القيام بالإجراءات التصحيحية الآزمة، وقد توصلت دراستي إلى مجموعة من النتائج التالية:

كحوصلة لما جاء في مضمون هاته الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، كما سمحت هاته النتائج بتحري مدى صحة الفرضيات من عدمها وذلك من خلال النقاط الآتية:

- التدقيق الداخلي نشاط مستقل يقوم به شخص داخل المؤسسة، فقسم التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها.
- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات، فهو يساعد على كشف ومنع حدوث الاخطاء والانحرافات والتأكد من سلامة ومصداقية الحسابات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وهذا ما يؤدي الحاجة إليه، كما يساهم في الحد من الإسراف وضياع الشيء الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية، وبالتالي تحقيق الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة، وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.
- يساعد التدقيق الداخلي على تقوية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومحاربة السرقة والغش وكذا المحافظة على نشاط وسيرورة المؤسسة وفق المعايير المحاسبية.
- يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، فهو وسيلة لاكتشاف نقاط قوة وضعف المؤسسة، فتحسين وتطوير الأداء المالي يعد من بين أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- التدقيق الداخلي للقوائم المالية ولنتائج المؤسسة يساهم في تدعيم واتخاذ القرارات المالية التي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة على تحديد انحرافاتها ورسم مخطط تعديلها مستقبلا، كما يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.
- يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في تحسين الأداء المالي، وخاصة في مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة فهو يعتبر من أهم الوظائف التي تساعد المؤسسة في تطوير أدائها المالي وحماية أصولها وممتلكاتها.
- تساعد القوائم المالية النهائية المحصلة من طرف مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة على تشخيص وضعيتها المالية ومعرفة توازنها وأداءها المالي، من خلال دراسة وتحليل المدقق الداخلي لمختلف النسب والمؤشرات المالية، فالتدقيق الداخلي يساهم في تحسين وتطوير النسب والمؤشرات المالية وخاصة في مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة.
- حققت مؤسسة الاسمنت عين الكبير سيولة مالية خلال سنوات الدراسة 2019، 2020، 2021 مما يثبت أن أدائها التسويقي كان جيدا وأنها تحتل مكانة سوقية جيدة ولها علاقة متميزة مع عملائها في السوق.

توصلت الدراسة إلى أن للتدقيق الداخلي دور هام وفعال في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة، وعليه فمن الضروري التركيز على الأمور التالية:

- على مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة أن تولي أهمية بالغة للتدقيق الداخلي نظرا لكبر حجمها وتعدد فروعها، وذلك بإدراج فرع لمصلحة التدقيق الداخلي على مستوى كل قسم تابع لكل مديرية في المؤسسة من أجل تسهيل مهمة مصلحة التدقيق الداخلي.
- ضرورة الاستعانة بمكاتب الاستشارة والدراسات والمدققين الخارجيين عن المؤسسة لدراسة أداءها المالي ومحاربة الغش وتصحيح الانحرافات.
- تكثيف الزيارات الميدانية من طرف المدقق الخارجي لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة.
- ضرورة التقيد حرفيا بما جاء به تقرير المدقق الداخلي والخارجي للمؤسسة.
- على مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة أن تقوم بالتدقيق الداخلي للقوائم المالية بصفة دورية، والاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة في تحليل قوائمها المالية.
- التنازل عن بعض الاستثمارات طويلة الأجل وتحويلها إلى سيولة مالية لتخفيض معدل الاستدانة المالية.

لقد شهد انجاز بحثنا هذا صعوبات خللت مراحل إنجازه وهي كالتالي:

- صعوبة ترجمة بعض الكتب الأجنبية.

- صعوبة إيجاد مكان التربص خاصة في المؤسسات الخاصة التي تحافظ على سرية المعلومات والقوائم المالية وعدم افصاحها.
- محافظة عمال وموظفي المؤسسة على سرية بعض المعلومات عند طرح الأسئلة في الدراسة الميدانية-المقابلة-.

رغم الإلمام بحيثيات الدراسة التي تناولت "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، إلا أنه يبقى مجرد محاولة قد تكون صائبة تحتاج إلى إضافة أو خاطئة تحتاج إلى تعديل، كما تبقى بعض النقاط التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتعمق فيها أكثر، إذ هناك آفاق أخرى لهذا الموضوع:

- أثر التدقيق الداخلي على المردودية.
- دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الفساد في المؤسسات الاقتصادية.
- معايير التدقيق الدولية والواقع المهني للتدقيق في الجزائر.
- دور التدقيق الداخلي في ترشيد القرارات المالية.

وفي الأخير آمل أن نكون قد استوفينا جل نواحي البحث في الموضوع ووفقنا في تقديمه على الشكل المطلوب والذي يساعد متخذي القرار في المؤسسة على الوصول إلى اتخاذ تدابير من شأنها الرفع من مستوى عمل المؤسسة وتمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة.

1. قائمة المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1- أبوا الفتوح (على فضالة) ، *المراجعة العامة*، الطبعة الثانية، دار للنشر والتوزيع، مصر، 1995.

2- احمد حلمي (جمعة)، الإتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد الداخلي-الحكومي-الإداري-الخاص-البيئي-المنشآت الصغيرة-، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3- أحمد حلمي (جمعة)، *مدخل إلى التدقيق الحديث*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

4- أحمد قايد (نور الدين)، *التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية*، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

5- أحمد لطفي (أمين السيد) ، *مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة*، الدار الجامعية، مصر، 2005.

6- آل شبيب (دريد كمال)، *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2007.

7- البيومي (محمود محمد عبد السلام)، *المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية*، منشأة المعارف، مصر، 2003.

8- التميمي (هادي)، *مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية*، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

9- الحبيطي (قاسم محسن)، يحي زياد هشام، *تحليل ومناقشة القوائم المالية*، دار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011.

10- الحنفي (عبد الغفار) ، *تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى*، الدار الجامعية، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

11- الخطيب (خالد راغب) ، الرفاعي (جليل محمود)، *الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات*، دار المستقبل، الأردن، 1998.

12- الخطيب (خالد راغب) ، *مفاهيم حديثة الرقابة الداخلية والمالية*، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2010.

13- الخطيب (خلف عبد الله)، *التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الداخلي الدولية*، دار الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان2006.

14- الخطيب (محمد محمود) ، *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

15- الزبيدي (حمزة محمود) ، *التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالمستقبل*، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2000.

16- الزبيدي (حمزة)، *أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع*، عمان، الأردن، 2004.

17- السعيد فرحات (جمعة)، *الأداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة)*، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.

18- السوايفري (فتحي رزق)، أحمد (عبد المالك محمد)، *دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية*، الدار الجامعية، (2002 – 2003).

19- السيد سرايا (محمد)، *أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

20- الصبيان وآخرون، *الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي*، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.

21- الصحن (عبد الفتاح محمد) وآخرون، *أسس التدقيق: الأسس العلمية والعملية*، الدار الجامعية، مصر، 2004.

22- الصحن (عبد الفتاح) ، السوافيري (فتحي رزق) ، *المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

23- الصميدعي (محمد جاسم)، إستراتيجية *التسويق*، دار حامد، الأردن، 2000.

24- القبيلات (حمدي سليمان)، *الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

25- الكرخي (مجيد)، *تقويم الأداء باستخدام النسب المالية*، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.

26- الكرخي (مجيد)، *تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

27- الكرخي (مجيد)، *مؤشرات الأداء الرئيسية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2015.

28- المطارنة (غسان فلاح) ، *تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية*، دار المسيرة، الأردن، 2009.

29- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، *محاسبة القوائم المالية: أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية*، دار الحلاج للطباعة والنشر، بغداد، العراق، الطبعة 01، 2021.

30- بلعور (سليمان)، *التسيير المالي*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2016.

31- بن ساسي (إلياس)، قريشي (يوسف)، *التسيير المالي (الإدارة المالية)* ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة2، الجزء الأول،2011.

32- بوتين (محمد)، *المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق*، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

33- توماس (وليم)، امرسونهنكي، تعريب ومراجعة حجاج (أحمد حامد) ، سعيد كمال الدين، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997.

34- جمعة (أحمد حلمي) ، *التدقيق الداخلي والحكومي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2011.

35- حداد (فايز سليم) ، *الإدارة المالية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2010.

36- حسين دحدوح حسين القاضي، *أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،1999.

37- حسين يوسف القاضي وآخرون، *تدقيق الحسابات*، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.

38- خالد (امين عبد الله)، *تدقيق الحسابات، الناحية النظرية*، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

39- خالد (أمين عبد الله)، *علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2016.

40- خلاصي (رضا)، *مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

41- دادي عدون (ناصر)، قويدر الواحد (عبد الله)، *مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية*، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010.

42- دادي عدون (ناصر)، قويدر الواحد (عبد الله)، *مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية*، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010.

43- رأفت سلامة وآخرون، *علم تدقيق الحسابات النظري*، دار المسيرة، الأردن، 2011.

44- زين (يونس)، عوادي (مصطفى)، *المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية*، مطبعة سخري، الجزائر، (2011/2010).

45- سالم صلال (راهى الحسناوي) ، *الاستثمار والتسويق في الأسواق المالية*، الشركة العربية المتحدة للتسويق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2017.

46- شنوف (شعيب)، *محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية*، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

47- طواهر (محمد التوهامي) ، صديقي (مسعود)، *المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

58- عباده (إبراهيم عبد الحليم) ، *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

49- عوض (لبيب)، الفيومي (محمد)، *أصول المراجعة*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

50- عيسى خضر (مصطفى)، *المراجعة - المفاهيم والمعايير والإجراءات*، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.

51- لسلوس (مبارك)، *التسيير المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة02، 2012.

52- محمد عبد السلام (أحمد)، السيد (إبراهيم)، *إدارة الموارد المالية*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.

53- محمد عثمان (عبد الرزاق) ، *أصول التدقيق والرقابة الداخلية*، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

54- مزهوده (عبد المليك)، *الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2001.

55- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1، 2011.

56- نادر (شعبان سواح)، *المراجعة النهائية في ظل التشغيل الإلكتروني*، الإسكندرية،2006.

57- نصر (علي عبد الوهاب)، شحاتة السيد (شحاتة)، *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (2005-2006).

58- وائل (محمد صبحي ادريس)، طاهر محسن منصور الغالبي، *اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن*، الطبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

59- وائل رفعت (خليل)، السيد (إبراهيم)، *التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2017.

❖ **المجلات**

1-السعافين (هيثم)، *التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية*، مجلة المدقق، العدد (64.63)، 2005،

2- الشيخ (الداوي)، *تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء*، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد7، 2009/2010،

3- المومني (محمد)، *معيار التدقيق الدولي*، مجلة أخبار المحاسبة، العدد السادس، 2009.

4- الهادي (ضيف الله محمد)، *أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدول*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد06.

5- بويباون (مسعود)، *تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت: دراسة حالة مؤسسةSANIAK عين كبيرة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد02، العدد06، 2021.

6- عزدين (عبد الرؤوف)، بوعوينة (صابر)، *أدوات القياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب*، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد 01، المجلد12، 2021.

7- معتوق (جمال)، *تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf*: دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته وحدة ملبنة التل مزلوق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، العدد48، ديسمبر، 2017.

❖ **الملتقيات والمقالات العلمية**

1- أ.د. براق (محمد)، د. الأخضر (لقليطي)، د. ديلمي (عمر)، *أهمية تطبيق المعيار الدولي 620 للاستفادة من عمل خبير في الممارسة العملية لمهنة التدقيق في الجزائر*، الملتقى العلمي الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 12-11 أفريل 2018.

2- سالم (عبد الوهاب محمد)، *اضاءات في المراجعة الداخلية*، مقالة كتبت وترجمت سنة 2020، الطبعة الأولى.

3- قوادي (محمد)، *مطبوعة مقياس التحليل المالي*، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

❖ **المحاضرات**

1- بلعادي (عمار)، *محاضرات التحليل المالي*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر.

2- خليفة (أسياء)، *محاضرات التحليل المالي المتقدم*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2020/2021.

❖ **المذكرات الرسائل والأطروحات**

1- جهز المطيري (مشعل)، *تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010/2011.

2- خشارمة (صهيب حسن،) *العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

3- دادن (عبد الغني) ، *قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية* - حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2007.

4- سعادة (اليمين)، *استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – سطيف-*، رسالة ماجيستر، إدارة الاعمال،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص59.

5- سعيد (يوسف)، المدلل (يوسف)، *دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري*، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 2007.

6- شدري معمر (سعاد)، *دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية* – دراسة حالة سونلغاز -، مذكرة مقدمة لنيل درجة * الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008/2009.

7- عميروش (بو بكر)، *دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام المراقبة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

8- غلاب (فاتح) ، *تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

9- فضل علي (عبد الغني) ، *مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية*، رسالة ماجيستر، جامعة اليرموك، عمان 2003.

10- قسمية (إكرام)، *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة*، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016.

11- لزعر (محمد ساسي)، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي*، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

12- نوبلي (نجلاء)، *استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسية الاقتصادية*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

❖ **النصوص القانونية**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد02، القانون88/01 الصادر بتاريخ 12جانفي1988.

2- القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 ه الموافق 15 مارس 2009، *يحدد قواعد التقييم* والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، 19.

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

❖ **الكتب**

1- Lionel (Collins) et Gérard (Valin)،*Audit et contrôle interne*، Dalloz، Paris، France، 1992.

2- P.(Schick) et Autre، *Audit interne et référentiels derisaues*، Dunod، paris، 2010.

❖ **المواقع الالكترونية**

1- https://ara.coin-group.com

الملاحق: الملحق رقم 1: ميزانية الأصول لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة (2020-2021)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 1 9 0 0 8 2 3 6 3 1 9
Article 1 9 2 4 2 0 1 0 0 1 1

Excercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

04/04/22 09:34

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité: null

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort-Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**26 042 388,60**	**24 869 393,60**	**1 172 995,00**	**2 126 655,00**
Immobilisations corporelles		**58 077 147 615,25**	**26 917 172 021,01**	**31 159 975 594,24**	**33 545 814 422,00**
Terrains		559 449 733,38	0,00	559 449 733,38	559 449 733,38
Bâtiments		16 273 835 458,48	6 257 886 159,06	10 015 949 299,42	10 615 885 892,53
Autres immobilisations corporelles		41 243 862 423,39	20 659 285 861,95	20 584 576 561,44	22 370 478 796,09
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**265 823 318,79**	**0,00**	**265 823 318,79**	**273 299 149,27**
Immobilisations financières		**17 420 688 360,85**	**0,00**	**17 420 688 360,85**	**15 302 906 301,94**
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		13 490 000 000,00		13 490 000 000,00	11 390 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 930 688 360,85	0,00	3 930 688 360,85	3 912 906 301,94
Impôts différés actif		**146 949 852,35**	**0,00**	**146 949 852,35**	**151 414 328,40**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**75 936 651 535,84**	**26 942 041 414,61**	**48 994 610 121,23**	**49 275 560 856,61**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**7 400 872 795,47**	**(133 260 813,49)**	**7 267 611 981,98**	**5 890 488 501,07**
Créances et emplois assimilés		**1 702 170 791,53**	**(23 202 821,40)**	**1 678 967 970,13**	**1 765 511 336,22**
Clients		553 403 245,69	23 202 821,40	530 200 424,29	606 852 432,72
Autres débiteurs		719 860 211,42	0,00	719 860 211,42	670 470 259,27
Impôts et assimilés		428 907 334,42	(0,00)	428 907 334,42	488 188 644,23
Autres actifs courants		0,00		0,00	(0,00)
Disponibilités et assimilés		**2 980 949 787,29**	**(5 553 543,58)**	**2 975 396 243,71**	**3 010 563 430,97**
Placements et autres actifs financiers courants		555 320 400,00	0,00	555 320 400,00	396 373 200,00
Trésorerie		2 425 629 387,29	5 553 543,58	2 420 075 843,71	2 614 190 230,97
TOTAL ACTIF COURANT		**12 083 993 374,29**	**(162 017 178,47)**	**11 921 976 195,82**	**10 666 563 268,26**
TOTAL GENERAL ACTIF		**88 020 644 910,13**	**(27 104 058 593,08)**	**60 916 586 317,05**	**59 942 124 124,87**

الملحق رقم 2: ميزانية الخصوم لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة (2020-2021)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 099819008236319
Article 192420 10 011

Excercice allant 01/01/2021 **au** 31/12/2021

04/04/22 09:34

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2021**

Unité: **null**

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 200 000 000,00	2 200 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		36 467 538 212,81	34 179 689 065,12
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		3 317 180 725,30	3 749 424 147,69
Autres capitaux propres – Report à nouveau		75 000 000,00	40 000 000,00
Liason inter unite		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**42 059 718 938,11**	**40 169 113 212,81**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**42 059 718 938,11**	**40 169 113 212,81**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		13 550 928 582,79	13 550 928 582,79
Impôts (différés et provisionnés)		52 428 924,61	46 104 239,72
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		893 294 236,48	925 618 785,78
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**14 496 651 743,88**	**14 522 651 608,29**
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		2 479 831 771,22	2 628 515 300,53
Impôts		337 026 608,00	407 677 365,00
Autres dettes		1 253 294 162,19	1 783 473 162,37
Trésorerie Passif		290 063 093,65	430 693 475,87
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**4 360 215 635,06**	**5 250 359 303,77**
TOTAL GENERAL PASSIF		**60 916 586 317,05**	**59 942 124 124,87**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 3: ميزانية الأصول لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة (2019-2020)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 1 9 0 0 8 2 3 6 3 1 9
Article 1 9 2 4 2 0 1 0 0 1 1

Excercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

09/05/21 08:55

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

Unité: null

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	5	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	**5-1**	**26 042 388,60**	**23 915 733,60**	**2 126 655,00**	**3 080 315,00**
Immobilisations corporelles	**51**	**57 398 315 467,01**	**23 852 501 045,01**	**33 545 814 422,00**	**36 364 149 189,55**
Terrains	5-1	559 449 733,38	0,00	559 449 733,38	559 449 733,38
Bâtiments	5-1	16 235 934 561,28	5 620 048 668,75	10 615 885 892,53	11 194 274 943,37
Autres immobilisations corporelles	5-1	40 602 931 172,35	18 232 452 376,26	22 370 478 796,09	24 610 424 512,80
Immobilisations en concession	5-1	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	**5-1-3**	**273 299 149,27**	**0,00**	**273 299 149,27**	**234 770 960,86**
Immobilisations financières	**6**	**15 302 906 301,94**	**0,00**	**15 302 906 301,94**	**11 804 850 148,87**
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	6	11 390 000 000,00		11 390 000 000,00	7 990 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14	3 912 906 301,94	0,00	3 912 906 301,94	3 814 850 148,87
Impôts différés actif	**11**	**151 414 328,40**	**0,00**	**151 414 328,40**	**253 089 066,50**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**73 151 977 635,22**	**23 876 416 778,61**	**49 275 560 856,61**	**48 659 939 680,78**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	7	**6 023 950 961,58**	**(133 462 460,51)**	**5 890 488 501,07**	**5 567 474 008,70**
Créances et emplois assimilés	14	**1 780 921 557,62**	**(15 410 221,40)**	**1 765 511 336,22**	**1 318 675 035,90**
Clients	8	622 262 654,12	15 410 221,40	606 852 432,72	482 232 321,79
Autres débiteurs	9-1	670 470 259,27	0,00	670 470 259,27	248 221 623,58
Impôts et assimilés	21	488 188 644,23	(0,00)	488 188 644,23	587 837 090,53
Autres actifs courants		(0,00)		(0,00)	384 000,00
Disponibilités et assimilés	10	**3 060 596 391,54**	**(50 032 960,57)**	**3 010 563 430,97**	**1 892 736 590,58**
Placements et autres actifs financiers courants	17	396 373 200,00	0,00	396 373 200,00	0,00
Trésorerie	10	2 664 223 191,54	50 032 960,57	2 614 190 230,97	1 892 736 590,58
TOTAL ACTIF COURANT		**10 865 468 910,74**	**(198 905 642,48)**	**10 666 563 268,26**	**8 778 885 635,18**
TOTAL GENERAL ACTIF		**84 017 446 545,96**	**(24 075 322 421,09)**	**59 942 124 124,87**	**57 438 825 315,96**

الملحق رقم 4: ميزانية الخصوم لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة (2019-2020)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 099819008231319
Article 1924 20 10 011

09/05/21 08:56

Excercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2020**

Unité: null

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	3		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	3-1	2 200 000 000,00	2 200 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		34 179 689 065,12	31 129 272 132,77
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	3-2-1	3 749 424 147,69	4 514 191 932,35
Autres capitaux propres – Report à nouveau	3-2-1	40 000 000,00	37 800 000,00
Liason inter unite	26	0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**40 169 113 212,81**	**37 881 264 065,12**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**40 169 113 212,81**	**37 881 264 065,12**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières	13	13 550 928 582,79	13 550 928 582,79
Impôts (différés et provisionnés)	11	46 104 239,72	78 853 363,18
Autres dettes non courantes	9	0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	12	925 618 785,78	815 497 306,20
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**14 522 651 608,29**	**14 445 279 252,17**
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés	9-2	2 628 515 300,53	2 252 788 817,10
Impôts	21	407 677 365,00	485 943 132,20
Autres dettes	9-4	1 783 473 162,37	1 999 325 619,82
Trésorerie Passif		430 693 475,87	374 224 429,55
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**5 250 359 303,77**	**5 112 281 998,67**
TOTAL GENERAL PASSIF		**59 942 124 124,87**	**57 438 825 315,96**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 5: جدول حساب النتائج لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة (2020-2021)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 099819008236319
Article 192420 10 011

Excercice allant 01/01/2021 **au** 31/12/2021

04/04/22 09:34

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2021	2020	%
Ventes et produits annexes		12 240 807 462,75	15 565 442 886,02	-21,36
Variation stocks produits finis et en-cours		232 995 783,01	(999 189 975,95)	123,3
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00%
Subventions d'exploitation		541 740,37	322 487 077,71	-99,83
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**12 474 344 986,13**	**14 888 739 987,78**	**-16,22**
Achats consommés		(4 004 266 310,02)	(4 163 244 182,96)	-3,82
Services extérieurs et autres consommations		(1 191 630 253,28)	(2 010 569 919,50)	-40,73
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(5 195 896 563,30)**	**(6 173 814 102,46)**	**-15,84**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**7 278 448 422,83**	**8 714 925 885,32**	**-16,48**
Charges de personnel		(1 195 377 659,39)	(1 401 832 495,48)	-14,73
Impôts, taxes et versements assimilés		(149 185 841,96)	(198 573 257,51)	-24,87
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**5 933 884 921,48**	**7 114 520 132,33**	**-16,59**
Autres produits opérationnels		261 640 666,41	204 009 620,15	28,25
Autres charges opérationnelles		(77 866 905,66)	(77 638 030,88)	0,29%
Dotations aux amortissements		(3 079 982 265,07)	(3 306 619 943,54)	-6,85
Dotations aux provisions		(40 962 494,50)	(138 284 341,08)	-70,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		104 426 515,17	1 374 704,77	7 496,
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**3 101 140 437,83**	**3 797 362 141,75**	**-18,33**
Produits financiers		1 120 790 191,90	1 091 906 771,35	2,65%
Charges financières		(482 270 854,49)	(568 716 848,79)	-15,20
VI- RESULTAT FINANCIER		**638 519 337,41**	**523 189 922,56**	**22,04**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**3 739 659 775,24**	**4 320 552 064,31**	**-13,44**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(211 689 889,00)	(242 202 302,00)	-12,60
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(10 789 160,94)	(68 925 614,62)	-84,35
Participation des travailleurs aux bénéfice		(200 000 000,00)	(260 000 000,00)	-23,08
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**13 961 202 359,61**	**16 186 031 084,05**	**-13,75**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(10 644 021 634,31)**	**(12 436 606 936,36)**	**-14,41**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 317 180 725,30**	**3 749 424 147,69**	**-11,53**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**	**0,00%**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**3 317 180 725,30**	3 749 424 147,69	-11,53
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence		0,00	0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 6: جدول حساب النتائج لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة (2019-2020)

SCAEK
SCAEK
Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 1 9 0 0 8 2 3 6 3 1 9
Article 1 9 2 4 2 0 1 0 0 1 1

09/05/21 08:56

Excercice allant 01/01/2020 **au** 31/12/2020

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2020	2019	%
Ventes et produits annexes	15	15 565 442 886,02	14 736 385 329,64	5,63%
Variation stocks produits finis et en-cours	7-1	(999 189 975,95)	1 177 043 058,01	-184,8
Production immobilisée	15	0,00	0,00	0,00%
Subventions d'exploitation		322 487 077,71	3 213 375,90	9 935,
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**14 888 739 987,78**	**15 916 641 763,55**	**-6,46**
Achats consommés	18	(4 163 244 182,96)	(3 954 575 587,78)	5,28%
Services extérieurs et autres consommations	19	(2 010 569 919,50)	(1 197 866 021,46)	67,85
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(6 173 814 102,46)**	**(5 152 441 609,24)**	**19,82**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**8 714 925 885,32**	**10 764 200 154,31**	**-19,04**
Charges de personnel	20	(1 401 832 495,48)	(1 993 571 529,53)	-29,68
Impôts, taxes et versements assimilés	21	(198 573 257,51)	(225 136 490,05)	-11,80
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**7 114 520 132,33**	**8 545 492 134,73**	**-16,75**
Autres produits opérationnels	22	204 009 620,15	91 654 655,69	122,5
Autres charges opérationnelles	22	(77 638 030,88)	(166 473 649,13)	-53,36
Dotations aux amortissements	5	(3 306 619 943,54)	(3 399 127 975,81)	-2,72
Dotations aux provisions	5	(138 284 341,08)	(194 478 394,52)	-28,89
Reprise sur pertes de valeur et provisions	22	1 374 704,77	25 383 330,71	-94,58
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**3 797 362 141,75**	**4 902 450 101,67**	**-22,54**
Produits financiers	23	1 091 906 771,35	640 070 500,93	70,59
Charges financières	23	(568 716 848,79)	(527 346 227,07)	7,85%
VI- RESULTAT FINANCIER		**523 189 922,56**	**112 724 273,86**	**364,1**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**4 320 552 064,31**	**5 015 174 375,53**	**-13,85**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	24	(242 202 302,00)	(286 319 921,00)	-15,41
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	11	(68 925 614,62)	7 337 477,82	1 039,
Participation des travailleurs aux bénéfice		(260 000 000,00)	(222 000 000,00)	17,12
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**16 186 031 084,05**	**16 673 750 250,88**	**-2,93**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(12 436 606 936,36)**	**(12 159 558 318,53)**	**2,28%**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 749 424 147,69**	**4 514 191 932,35**	**-16,94**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**	**0,00%**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**3 749 424 147,69**	4 514 191 932,35	-16,94
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence		0,00	0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 7: رسالة المهمة للمدقق الداخلي الخاصة بأعمال تدقيق ميزانية مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة لسنة 2022

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GICA
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN EL KEBIRA
« S.C.A.E.K »
S.P.A au Capital Social de : 2 200 000 000,00 DA
N° identification fiscale : 0998 19008236319 / N° Article d'imposition : 1902.20.10.011 / N° Registre de commerce : 98 B 0082363

N° PDG/SCAEK/2023 Sétif, le 05/02/2023

A Monsieur le directeur des finances et budget.

Objet : Lettre de mission d'audit interne sur « les travaux de clôture du bilan 2022 ».

Monsieur,

Dans le cadre du programme annuel d'audit 2023, nous vous informons qu'une mission d'audit interne est programmée à partir du **07 février 2023** au sein de votre structure.

Cet audit, a pour objectifs :

- Conformité à la réglementation en vigueur.
- Conformité aux procédures.
- Sauvegardes des actifs.
- Sécurité du traitement des données.
- Fiabilité des données et informations.

Le plan de la mission portera sur les points suivants :

- Examen du traitement et de la valorisation des écarts d'inventaire physique.
- Examen des ajustements des comptes de charges et de produits.
- Examen des dotations aux amortissements.
- Examen des provisions et dépréciations constatées sur le bilan de l'exercice 2022.
- Examen du résultat fiscal (Réintégrations & Déductions).

Afin de mener à bien cette mission d'audit, il vous est demandé :

- D'informer le personnel à auditer et de s'assurer de leur pleine et entière disponibilité.
- Faire préparer tous les dossiers et les supports nécessaires au besoin de l'audit.

Les constats d'audit font l'objet d'une validation avec les responsables de la structure auditée avant diffusion du rapport final.

Les conclusions de cette mission seront rendues au plus tard le **02 mars 2023**.

Le Président Directeur Général

الملحق رقم 8: مصداقة المدقق الخارجي لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة للقوائم المالية لسنة 2021

BENHABILES ZOHEIR
Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière DAR EL AMEL BP14/A
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

Alger, le 20 Avril 2022

Monsieur le Président de l'Assemblée Générale
Messieurs les membres de l'Assemblée Générale
Société des Ciments d'Ain El Kebira
SCAEK Spa

Objet : Rapport de commissariat aux comptes sur les comptes annuels de SCAEK Spa - Exercice clos le 31.12.2021

Références légales et réglementaires

- L'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce ;
- La loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant Système Comptable Financier ;
- La loi n° 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée ;
- Le décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de leur transmission ;
- L'arrêté N°30 du 24 Juin 2013 fixant le contenu des Normes des rapports du Commissaires aux Comptes ;
- Les notes méthodologiques du Conseil National de la Comptabilité du ministère des Finances relatives à l'application du système comptable financier (SCF) ;
- Les normes Algériennes d'audit (NAA) ;
- Les statuts de la société.

Messieurs,

Conformément aux dispositions légales et réglementaires sus référencées, nous avons l'honneur de vous adresser ci-joint notre rapport de commissariat aux comptes se rapportant à l'exercice clos le 31.12.2021.

En exécution de la mission confiée par votre honorable Assemblée Générale nous avons procédé à la vérification des bilans et les comptes de l'exercice arrêtés au 31.12.2021.

Les vérifications se sont effectuées selon les méthodes d'audit généralement admises à l'aide de sondages, de recoupements considérés nécessaires.

Les états financiers (bilan, comptes de résultats et autres documents) soumis à votre approbation sont présentés sous la forme prescrite par le Système Comptable Financier (SCF).

Le présent rapport comporte :

- **Le rapport d'expression d'opinion sur les états financiers ;**
- **Vérifications, informations spécifiques et rapport spéciaux ;**
- **Évaluation du contrôle interne au titre de l'exercice 2021 ;**
- **Activité des organes de gestion et délibérant courant l'exercice 2021 ;**
- **Revue sommaire des comptes au 31.12.2021 ;**
- **Les états financiers de l'exercice 2021.**

Veuillez agréer, Messieurs les actionnaires, l'expression de nos salutations distinguées.

24 AVR. 2022

Le Commissaire Aux Comptes
Z.BENHABILES

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNCC N°: 0979 CNEC N°0222 02

Division Finances Gestion des participations GICA

جدول المحتويات

Table des matières

إهـــداء

شكر وتقدير

الملخص

قائمة الرسومات البيانية

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الاختصارات

الفهرس

مقدمة عامة I

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي 1

تمهيد الفصل 1

المبحث الأول: ماهية التدقيق 2

المطلب الأول: نشأة التدقيق ومفهوم 2

1.1. نبذة تاريخية حول التدقيق 2

1.2 نشأة التدقيق 2

1.3 مفهوم التدقيق 4

المطلب الثاني: أنواع التدقيق وأهميته 6

2.1. أنواع التدقيق 6

2.1.1. من حيث الإلزام 6

2.1.2. من حيث القائم بالتدقيق 6

2.1.3. من حيث نطاق عملية التدقيق 6

2.1.4. من حيث توقيت عملية التدقيق 7

2.2. أهمية التدقيق 8

المطالب الثالث: مبادئ ومعايير التدقيق وأهدافه 8

3.1. مبادئ التدقيق 8

3.2. معايير التدقيق 9

3.3. أهداف التدقيق 10

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي 11

المطلب الأول: تعريف وأنواع التدقيق الداخلي 11

1.1. نشأة وتطور التدقيق الداخلي 11

1.2. تعريف التدقيق الداخلي 11

1.2. أنواع التدقيق الداخلي 13

المطلب الثاني: أهمية ومعايير التدقيق الداخلي 14

جدول المحتويات

2.1. أهمية التدقيق الداخلي 14
2.2. معايير التدقيق الداخلي 14
2.2.1. معايير الصفات 15
2.2.2. معايير الأداء 15
المطلب الثالث: العلاقة والفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي 16
3.1. علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي: 16
3.2. الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي 17
3.3. نقاط الالتقاء والتنسيق في عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي 18
المبحث الثالث: هيكلة ومسؤولية التدقيق الداخلي 19
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي 19
1.1. المراحل التي تمر بها مهمة التدقيق الداخلي 19
المطلب الثاني: مهام وأهداف التدقيق الداخلي 20
1.1. مهام التدقيق الداخلي 20
1.3. أهداف التدقيق الداخلي 21
المطلب الثالث: المخاطر المترتبة عن عدم كفاءة المدقق الداخلي 22
خلاصة الفصل 23
الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالتدقيق الداخلي 24
تمهيد الفصل 24
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي 25
المطلب الأول: ماهية الأداء 25
1.1. مفهوم الأداء 25
1.2. أنواع الأداء 26
1.2.1. حسب معيار الشمولية 26
1.2.2. حسب معيار المصدر 27
1.2.3. حسب المعيار الوظيفي 27
1.2.4. حسب معيار الطبيعة 28
1.3. مقاييس الأداء 29
المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي وأهميته 29
2.1. مفهوم الأداء المالي 29
2.2. أهمية الأداء المالي 30
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي ومراحله 31
3.1. تعريف تقييم الأداء المالي 31
3.2. مراحل عملية تقييم الأداء المالي 32
المبحث الثاني: أدوات ومؤشرات قياس الأداء المالي 33

جدول المحتويات

المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي 33
1.1. إعداد الميزانية المالية 33
1.1.1. تعريف الميزانية المالية 33
1.1.2. إعداد الميزانية المالية 33
1.2. مؤشرات التوازن المالي 34
1.2.1. رأس المال العامل 34
1.2.2. احتياجات رأس المال العامل BFR 36
1.2.2.1. تشكيل احتياجات رأس المال العامل 36
1.2.2.2. أنواع الاحتياجات رأس المال العامل وطرق حسابه 37
1.2.2.3. حالات الاحتياج في رأس مال العامل 38
1.2.3. الخزينة الصافية TN 38
1.2.3.1. الحالات الممكنة للخزينة الصافية TN 39
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية 39
2.1 إعداد جدول حساب النتائج 39
2.1.1. التعريف بجدول حساب النتائج 39
2.1.2. مكونات جدول حساب النتائج 40
2.1.3. هيكلة وعرض جدول حساب النتائج 40
2.2. النسب المالية 42
2.2.1. تعريف النسب المالية 42
2.2.2. أهمية النسب المالية 42
2.2.3. أنواع النسب المالية 42
2.2.3.1. نسب السيولة 43
2.2.3.2. نسب النشاط أو التشغيل 44
2.2.3.3. نسب الربحية 45
2.2.3.4. نسب المديونية 46
المطلب الثالث: قياس الأداء المالي باستخدام نسب التمويل ونسب المردودية 47
3.1. نسب التمويل والتمويل الذاتي 47
3.1.1. نسب التمويل 47
3.1.2. التمويل الذاتي 48
3.2. نسب المردودية 48
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة 49
المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي والخدمات التي يوفرها داخل المؤسسة 49
1.1. تقرير المدقق الداخلي 50
1.1.1. إعداد التقرير 50
1.1.2. معايير إعداد التقرير 50

جدول المحتويات

1.2. الخدمات التي يوفرها المدقق الداخلي 51
المطلب الثاني: تقييم المدقق الداخلي لنتائج المؤسسة وتدقيق القوائم المالية 52
2.1. خطوات المدقق الداخلي الأولية 52
2.2. منهجية تدقيق القوائم المالية من طرف المدقق 53
المطلب الثالث:علاقة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة 54
خلاصة الفصل 55
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة –SCAEK– سطيف 56
تمهيد الفصل 56
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة ولاية سطيف 57
المطلب الأول: نبذة تعريفية عن المؤسسة 57
1.1. لمحة تاريخية عن المؤسسة 57
1.2. بطاقة تقديمية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة 57
المطلب الثاني: إنتاجية وأهداف الشركة 60
2.1. مراحل الإنتاج في المصنع 60
2.2. أهداف المؤسسة 61
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأسمنت عين الكبيرة 62
3.1. الهيكل التنظيمي للمؤسسة 62
3.2. أهمية التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عن الكبيرة 64
المبحث الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة 64
المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة 64
1.1. الميزانية المالية 64
1.1.1. جانب الأصول 64
1.1.2. جانب الخصوم 67
1.2. جدول حساب النتائج 70
المطلب الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي 73
2.1. رأس مال العامل الإجمالي (FRNG) 74
2.2. الاحتياج في رأس مال العامل (BFR) 75
2.3. حساب الخزينة الصافية 77
المطلب الثالث: قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية 78
3.1. نسب السيولة 78
3.2. نسب النشاط 80
3.3. نسب الربحية 81
3.4. نسب المديونية 82
3.5. نسب التمويل 83

جدول المحتويات

3.6. نسب المردودية 84

المبحث الثالث: واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة 85

المطلب الأول: عملية التدقيق الداخلي لميزانية المؤسسة 85

1.1. تدقيق أصول ميزانية المؤسسة خلال سنة 2021 85

1.1.1. جانب الأصول غير الجارية 85

1.1.2. جانب الأصول الجارية 87

1.2. تدقيق خصوم ميزانية المؤسسة خلال سنة 2021 89

1.2.1. الأموال الخاصة 89

1.2.2. الخصوم غير الجارية 90

1.2.3. الخصوم الجارية 91

المطلب الثاني: عملية التدقيق الداخلي لجدول حساب النتائج للمؤسسة 92

2.1. تدقيق حسابات المنتجات للمؤسسة لسنة 2021 92

2.2. تدقيق حسابات الأعباء للمؤسسة لسنة 2021 93

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية – المقابلة – 96

خلاصة الفصل 99

خاتمة عامة 100

قائمة المراجع

الملاحق